الفصل

في

الملل والأهواء والنحل

تأليف

الإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري

المتوفى سنة ٤٥٦هـ

الجزء الأول

تحقيق

الدكتور محمد ابراهيم نصر
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدكتور عبد الرحمن عميرة
كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

دار الجيل
بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا ، قال الشيخ الإمام الأوحد ، الحافظ ، العلم ، ناصر الدين[١]، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد[٢] ابن حزم (رضى الله عنه)[٣].

الحمد لله حمدًا[٤] كثيرًا ، وصلى الله على محمد عبده ورسوله وخاتم أنبيائه بكرة وأصيلا ، وسلم تسليمًا .

أما بعد : فإنّ كثيرًا من الناس كتبوا فى افتراق الناس فى دياناتهم ومقالاتهم كتبًا كثيرة جدًّا ، فبعضٌ أطال وأسهب ، وأكثر وهجّر[٥]، واستعمل الأغاليط والشغب ، فكان[٦] ذلك شاغلًا عن الفهم ، وقاطعًا[٧] دون العلم ، وبعضٌ حذف وقصّر ، وقلّل واختصر ، وأضرب عن كثير من قوى معارضات أصحاب المقالات فكان فى ذلك غير منصفٍ لنفسه فى آنٍ لا يرضى لها بالغبن فى الإبانة[٨] وظالمًا لخصمه فى آنٍ[٩]، لم يوفّه حق اعتراضه ، وباخسًا حقَّ من قرأ كتابه ؛

(١) فى (أ ، ب) سقط الكلام من أول « بسم الله إلى ناصر الدين » . وذكر ذلك فى (خ)
(٢) فى (أ، ب) سقطت كلمة « سعيد » وذكرت فى (خ) .
(٣) راجع ترجمته فى مقدمة التحقيق .
(٤) فى (أ ، ب) سقطت كلمة (حمدًا) .
(٥) هجَّر : قال الهُجْرَ من الكلام ، وهو البذىء الفاحش . وفى (خ) « أهجر » بمعنى أكثر الكلام فيما لا ينبغى .
(٦) فى (خ) « وكان » .
(٧) فى (أ ، ب) : [قاطعا] بدون واو العطف .
(٨) فى (أ ، ب) : [أن يرضى] .
(٩) فى (أ ، ب) : « أنْ » .

إذ لم يفنّد به[١٠] غيره . وكلهم – إلّا تحلّة القسم[١١] – عقّد كلامه تعقيدا يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم ، وحلّق على المعانى من بعد حتى صار يُنسى آخرُ كلامه أوّله ، وأكثر هذا منهم ستائر دون فساد معانيهم[١٢]، فكان هذا عملاً[١٣] منهم غيرَ محمود فى عاجله وآجله .

قال « أبو محمد رضى الله عنه » : فجمعنا كتابنا هذا مع استخارتنا الله عزَّ وجلَّ فى جمعه ، وقصدنا به[١٤] إيرادَ البراهين المنتجة عن المقدّمات الحسية أو الرّاجعة إلى الحسِّ من قرب أو من بُعدٍ على حسب قيام البراهين التى لا تخون أصلاً مخرِّجة[١٥] إلى ما أخرجت له ، وألّا يصح منه إلّا ما صححت البراهين المذكورة فقط ، إذ ليس الحق إلّا ذلك ، وبالغنا فى بيان اللفظ وترك التعقيد ، راجين من الله عزَّ وجل[١٦] على ذلك الأجر الجزيل ، وهو تعالى ولىّ من تولّاه ، ومعطى من استعطاه لا إله إلّا هو ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه)[١٧] فنقول وبالله التوفيق : رءوس الفرق المخالفة لدين الإسلام ستٌّ ، ثم تتفرق كل فرقة من هذه الفرق السّتّ على فرق ، وسأذكر جماهيرها[١٨] إن شاء الله تعالى[١٩].

فالفرق السّت التى ذكرناها على مراتبها فى البعد عنّا .

أولاها : مبطلو الحقائق : وهم الذين يسميهم المتكلمون « السوفسطائية »[٢٠].

---

(١٠) فى (أ ، ب) : « لم يغنه عن » .

(١١) فى (أ ، ب) « نحلة القسم » بالنون ، والصواب ما أثبتناه ، وقد وردت فى حديث الرسول ﷺ : « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلّا تحلة القسم » كأنه يريد قوله تعالى : « وإن منكم إلّا واردها كان على ربك حتما مقضيا ، لأنها فى حكم القسم من الله تعالى وهو مثل يضرب للقليل المفرط فى القلة ، والمعنى لا تمسه النار إلا مسة يسيرة (القرطبى : تفسير جـ ١١ ص ١٣٥ ، ١٣٦ ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠ هـ) .

(١٢) يقصد بذلك : أنهم اتجهوا هذا الاتجاه سترا على معانيهم الفاسدة .

(١٣) فى (أ ، ب) سقطت كلمة « عملا » . وفى « خ » سقطت كلمة « منهم » .

(١٤) فى « خ » « وقصدنا به قصد » .

(١٥) فى (أ ، ب) « مخرجها » .

(١٦) فى (أ ، ب) [تعالى] بدلًا من عز وجل .

(١٧) كلمة (رضى الله عنه) لم تذكر فى (خ) فهى من زيادات النساخ .

(١٨) أى رءوسها والمشهور منها .

(١٩) فى (أ ، ب) [عز وجل] .

(٢٠) السوفسطائية : أصل هذا اللفظ فى اليونانية (سوفسيا) وهو مشتق من لفظ « سوفوس » ومعناه : « الحكيم والحاذق » . وقيل إن السفسطة قياس ظاهره الحق وباطنه الباطل ، ويقصد به خداع الآخرين أو خداع النفس ، و « السوفسطائى » هو المنسوب إلى السفسطة ، وتطلق هذه الكلمة على كل فلسفة ضعيفة الأساس متهافتة المبادىء ، وينقسم السوفسطائيون إلى ثلاث فرق : اللاأدرية : وهم القائلون بالتوقف فى وجود كل شىء وعلمه ، وثانيتهما : العنادية : وهم الذين يعاندون ويدّعون أنهم جازمون بأنه لا موجود أصلًا . وثالثتهما : العندية : وهم القائلون إن حقائق الأشياء تابعة للاعتقادات دون العكس (كشاف اصطلاحات الفنون : للتهانوى – نقلا عن المعجم الفلسفى – للدكتور جميل صليبا) .

وثانيتها : القائلون بإثبات الحقائق[٢١]، إلَّا أنهم قالوا : إنَّ العالَمَ لم يزل ، وأنه لا محدث له ولا مدبر .

وثالثتها : القائلون بإثبات الحقائق ، وأن العالم لم يزل ، وأنَّ له مدبِّرًا لم يزل .

ورابعتها : القائلون بإثبات الحقائق . وقال[٢٢]بعضهم : إنَّ العالم لم يزل ، وقال بعضهم[٢٣]: بل هو محدث . واتفقوا على أن له مدبِّرين لم يزالوا ، وأنهم أكثر من واحد ، واختلفوا فى عددهم .

وخامستها : القائلون بإثبات الحقائق ، وأن العالَمَ محدَث ، وأن له خالقًا واحدًا لم يزل ، وأبطلوا النبوَّاتِ كلَّها .

وسادستها : القائلون بإثبات الحقائق ، وأن العالم محدَث ، وأن له خالقًا واحدًا لم يزل ، وأثبتوا النبوَّات ، إلَّا أنهم خالفوا فى بعضها فأقروا ببعض الأنبياء عليهم السلام ، وأنكروا بعضهم .

* * *

قال : « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وقد تحدث فى خلال هذه الأقوال آراء هى منتَجَةٌ من هذه الرءوس ، ومركبة منها ، فمنها ما قد قالت به طوائف من الناس مثل ما ذهبت إليه فرق من الأمم ، من القول بتناسخ الأرواح[٢٤]، أو القول بتواتر النبوّات فى كلِّ وقت ، وأنَّ[٢٥] فى كل نوع من أنواع الحيوان أنبياء[٢٦]، ومثل ما قد لقيت جماعة من القائلين به ، وناظرتهم عليه من القول بأن العالم محدَث ، وله مدبِّر لم يزل ، إلَّا أن النفس والمكان المطلق ، وهو الخلاء والزمان المطلق لم تزل معه .

قال « أبو محمد » : وهذا قول قد[٢٧] ناظرنى عليه عبد الله بن خلف بن مروان[٢٨] الأنصارى ، وعبد الله بن محمد السلمى الكاتب ، ومحمد بن على بن أبى الحسين الأصبحى

---

(٢١) أى إثبات الموجودات .

(٢٢) فى (أ ، ب) [فبعضهم قال] .

(٢٣) فى (أ ، ب) [وبعضهم قال] .

(٢٤) تناسخ الأرواح : يؤمن به طائفة كبيرة من الهند ، وهم يعتقدون أن النفس لا تفنى ولكنها تنتقل فى أكثر من جسم حتى تصفو وتعلم ، وبعدها تصير إلى الله تعالى الذى إليه تصير الأمور . (تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة فى العقل أو مرذولة – للبيرونى ص ٧٢) طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٧٧ هـ .

(٢٥) فى (أ ، ب) « أو أنَّ » .

(٢٦) يعتمد من يقول بهذا الرأى من المسلمين على قوله تعالى : وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلَّا أمم أمثالكم « سورة الأنعام آية ٣٨ . ويستدل بقوله تعالى : « وإن من أمة إلا خلا فيها نذير » سورة غافر – آية ٢٤ ، على إرسال الرسل إلى هذه الأمم من الحيوان والطير ، وقد تحدَّث المؤلف عن ذلك فى هذا الكتابْ .

(٢٧) فى (أ ، ب) ذكرت « قد » وسقطت من (خ) .

(٢٨) فى (أ ، ب) سقطت كلمة (ابن) .

الطبيب ، وهو قول يؤثر عن محمد بن زكريا الرازى الطبيب[٢٩]، ولنا عليه فيه كتاب مفرد فى نقد كتابه فى ذلك ، وهو المعروف بالعلم الإلهى ، وكمثل ما ذهب إليه قومٌ من أن الفلك لم يزل ، وأنه غير الله تعالى ، وأنه هو المدبر للعالم الفاعل له إجلالًا بزعمهم لله عزّ وجل عن أن يوصف بأنه فعل شيئًا من الأشياء وقد كنّى بعضهم عن ذلك بالعرش . ومنها مالا نعلم أن أحدًا قال به إلّا أنه غير الله تعالى ، وأنه هو المدبر للعالم الفاعل له إجلالًا بزعمهم لله عزّ وجل عن أن يوصف بأنه فعل شيئًا من الأشياء وقد كنّى بعضهم عن ذلك بالعرش . ومنها ما لا نعلم أن أحدًا قال به إلّا أنه مما لا يؤمن أن يقول به قائل من المخالفين عند تطبيق الحجج[٣٠] عليهم ، فيلجئون إليها ، فلابدَّ إن شاء الله تعالى من ذكر ما يقتضيه مساق الكلام منها .

وذلك مثل القول : بأنَّ العالم محدَث ولا محدِثَ له ، فلابدَّ بحول الله تعالى من إثبات المحدِث بعد الكلام فى إثبات الحدوث ، وبالله تعالى التوفيق والعون لا إله إلّا هو[٣١].

* * *

٣ ـ البراهين الجامعة الموصلة إلى معرفة الحق[٣٢].

« باب » مختصر جامع فى ماهية البراهين الجامعة الموصلة إلى معرفة الحق فى كل ما اختلف فيه الناس وكيفية إقامتها .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه)[٣٣]: هذا باب قد أحكمناه فى كتابنا المرسوم « بالتقريب فى حدود الكلام »[٣٤] وتقصيناه هنا لك غاية التقصى والحمد لله رب العالمين ، إلّا أننا

---

(٢٩) هو محمد بن زكريا الرازى أبو بكر فيلسوف من الأئمة فى صناعة الطب ، ولد سنة ٢٥١ هـ وتوفى سنة ٣١١ هـ من أهل « الرى » ولد وتعلم بها ، وسافر إلى بغداد بعد سن الثلاثين يسميه كتاب اللاتينية « رازيس » Razies أولع بالموسيقى والغناء ، ونظم الشعر فى صغره ، واشتغل بالسيمياء والكيمياء ثم عكف على الطب والفلسفة فى كبره ، له تصانيف ، سمى ابن أبى الأصيبعة منها : مائتين وثلاثين كتابا ورسالة ، ولخص كتاب « جالينوس » فى حيلة البرء - (الأعلام : حـ ٦ : ٣٦٤) .

(٣٠) فى (أ ، ب) « الحجج » .

(٣١) فى (خ) لم يذكر (والعون لا إله إلا هو) .

(٣٢) هذا العنوان من وضع المحقق ، وقد ذكر هذا الباب فى النسخة الخطية (خ) بعد القسم الأول الذى تحدث فيه عن السوفسطائية ، ولكن النسختين المطبوعتين (أ ، ب) أتتا به فى هذا المكان وقد تبعناهما فى هذا الترتيب لأن الترتيب المنطقى يقتضى ذكره فى هذا المكان لأنه قد أراد أن يجعل هذا الفصل أساسا يثبت فيه أولًا العقيدة الحقة ثم يبين بعد ذلك أن ما خالف ذلك من النحل الست التى سيذكرها باطل وفاسد .

(٣٣) فى (خ) : لم تُذكر (رضى الله عنه) وهذا يوحى بأن هذه النسخة الخطية نقلت عن نسخة المؤلف حيث لم يدع فيها لنفسه ، أما النسخ الأخرى التى ذكر فيها هذا الدعاء فيبدو أنها نقلت بعد وفاته بفترة طويلة .

(٣٤) حقق هذا الكتاب الدكتور « إحسان عباس » وسماه « التقريب لحدود المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية - نشرته دار مكتبة الحياة بالسودان عام ١٩٥٩ م .

نذكر هاهنا جملة كافية لتكون مقدمة لما يأتى بعدهم مما اختلف الناس فيه ، يرجع إليها إن شاء الله تعالى عزّ وجل[٣٥] فنقول وبالله التوفيق .

إن الإنسان يخرج إلى هذا العالم ونفسه قد ذهب ذكرها جملة فى قول من يقول : إنها كانت قبل ذلك ذاكرة[٣٦]، أو لا ذكر لها ألبتة فى قول من يقول : إنها حدثت حينئذ[٣٧]، أو أنها مزاج عرض[٣٨]، إلا أنه قد حصل[٣٩] أنه لا ذكر للطفل حين ولادته ولا تمييز إلّا ما لسائر الحيوان من الحسّ والحركة الإرادية فقط ، فتراه يقبض رجليه ويمدّهما ،ويقلب أعضاءه حسب طاقته ، ويألم إذا أحسَّ البرد ، أو الحرّ ، أو الجوع ، وإذا ضرب ، أو قرص ، وله سوى ذلك مما يشاركه فيه الحيوان والنوامى مما ليس حيوانًا[٤٠]، من طلب الغذاء لبقاء جسمه على ما هو عليه ، ولنمائه فيأخذ الثدى ويميزه بطبعه – من سائر الأعضاء[٤١] – بفيه دون سائر أعضائه ، كما تأخذ عروقُ الشجر والنبات رطوباتِ الأرض والماء لبقاء أجسامها على ما هى عليه ، ولنمائها ، فإذا قويت النفس على قول من يقول : إنها مزاج ، أو إنها حدثت حينئذ ، أو أخذت يعاودها ذكرها وتمييزها فى قول من يقول : إنها كانت ذاكرة قبل ذلك ، أو إنها كالمفيق من مرض فأول ما يحدث لها من التمييز الذى ينفرد به الناطق من الحيوان فهمُ ما أدركت بحواسّها الخمس[٤٢]، كعلمها : أن الرائحة الطيبة مقبولة من طبعها ، والرائحة الرديئة منافرة لطبعها ، وكعلمها أن الأحمر مخالف للأخضر ، وللأصفر وللأبيض ، وللأسود ، وكالفرق بين الخشن والأملس ، والمكتنز والمتهيل واللزج ، والحار والبارد والدافىء ، وكالفرق بين الحلو والحامض ، والمرّ والمالح والعفص[٤٣]، والزاعق[٤٤] والتفه[٤٥]، والعذب والحريف ، وكالفرق بين الصوت الحادّ والغليظ ، والرقيق والمطرب والمفزع .

---

(٣٥) فى (آ ، ب) لم تذكر كلمة (عزّ وجل) .

(٣٦) وتوضيح ذلك : أن بعض الفلاسفة يرى أن النفس كانت تعرف كل شىء قبل حلولها فى الجسد فلما حلت فيه ، نسيت ما كانت تعلم ، وبدأت فى اكتساب معلومات جديدة عن طريق الحواس والعقل ، ومن هؤلاء ابن سينا ، وله قصيدة مشهورة فى النفس .

(٣٧) ويرى هؤلاء : أن النفس كانت صفحة بيضاء قبل حلولها فى الجسد ، وبدأت فى كسب المعلومات عندما حلّت فيه .

(٣٨) وأصحاب هذا الرأى يرون أن المعلومات التى تكتسبها النفس مزاج عارض وليست صفة ثابتة لها ، قال « بروقلس » : التذكر والنسيان خاصان بالنفس الناطقة ، وقد بان أنها لم تزل موجودة فوجب أن تكون لم تزل عالمة وذاهلة ، أما عالمة فعند مفارقتها البدن وأما ذاهلة فعند مقاربتها البدن ، فإنها فى المفارقة تكون من خير العقل ، فلذلك تكون عالمة ، وفى المقاربة تنحط عنه ، فيعرض لها النسيان لغلبة بالقوة عليها (تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة فى العقل أو مرذولة : للبيرونى ص ٤٤) .

(٣٩) لا معنى لهذا الاستثناء .

(٤٠) يقصد بالنّوامى مما ليس حيوانا عالم النبات .

(٤١) الأولى حذف قوله : « من سائر الأعضاء » ليستقيم المعنى ويتضح .

(٤٢) فى (خ) حُذفت كلمة (الخمس) .

(٤٣) المكتنز : الصلب كثير اللحم . المتهيّل : المترهل كالهباء المنبث . اللزج : الذى يتمطط ويتمدد . العفص : شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطًا وتحمل سنة عفصا وهو دواء قابض مجفف يردّ المواد المنصبة ، ويشد الأعضاء الرخوة الضعيفة وإذا نقع فى الخل سوّد الشعر . . وعَفِصٌ ككتف .

(٤٤) الزاعق : من الشراب المر الذى لا يطاق ، ومن الطعام : كثير الملح (القاموس المحيط) .

(٤٥) التفه : الغث القليل ، والطعام التفه : ما ليس له طعم حلاوة أو حموضة أو مرارة . المرجع السابق

قال « أبو محمد » : فهذه إدراكات الحواس لمحسوساتها .

والإدراك السادس : علمها بالبدهيات(٤٦)، فمن ذلك علمها بأن الجزء أقلُّ من الكل ، فإنَّ الصبيَّ الصغير فى أوّل تمييزه إذا أعطيته تمرتين بكى ، وإذا زدته ثالثة سُرَّ ، وهذا علم منه بأن الكل أكثرُ من الجزء ، وإن كان لا يتنبه لتحديد ما يعرف من ذلك ، ومن ذلك علمه بأن لا يجتمع المتضادَّان ، فإنك إذا وقَّفته قسرًا بكى ونازع(٤٧) إلى القعود ، علمًا منه بأنه لا يكون قائمًا قاعدًا معًا . ومن ذلك : علمه بأنه(٤٨) لا يكون جسم واحد فى مكانين ، فإنه إذا أراد الذهاب إلى مكان مّا فأمسكته قسرًا(٤٩) بكى ، وقال كلامًا معناه ، دعنى أذهب ، علمًا منه بأنه لا يكون فى المكان الذى يريد أن يذهب إليه ما دام فى مكان واحد . ومن ذلك : علمه بأنه لا يكون الجسمان فى مكان واحد ، فإنك تراه ينازع على المكان الذى يريد أن يقعد فيه ، علمًا منه بأنه لا يسعه ذلك المكان مع ما فيه ، فيدفع مَنْ فى ذلك المكان الذى يريد أن يقعد فيه إذ يعلم(٥٠) أنه ما دام فى المكان ما يشغله فإنه لا يسعه وهو فيه . وإذا قلت له ناولنى ما فى هذا الحائط وكان لا يدركه قال : لست أدركه وهذا علم منه بأن الطويل زائد على مقدار ما هو أقصر منه ، وتراه يمشى إلى الشيء الذى يريد ليصل إليه ، وهذا علم منه بأن ذا النهاية يحصر ويقطع بالعدو(٥١)، وإن لم يحسن العبارة بتحديد ما يدرى من ذلك ومنها : علمه بأنه لا يعلم الغيب أحد ، وذلك أنك(٥٢) إذا سألته عن شيء لا يعرفه أنكر(٥٣) ذلك وقال : لا أدرى . ومنها : فَرْقُه بين الحق والباطل فإنه إذا أخبر بخبر تجده فى بعض الأوقات لا يصدّقه حتى إذا تظاهر(٥٤) عنده بمخبر آخر وآخر(٥٥) صدّقه وسكن إلى ذلك . ومنها : علمه بأنه لا يكون شيء إلا فى زمان فإنك إذا ذكرت له أمرًا مّا قال : متى كان ؟. وإذا قلت له : لِمَ تفعل كذا وكذا ، قال : متى كنت أفعله(٥٦)؟ وهذا علم منه بأنه لا يكون شيء مما فى العالم إلّا فى زمان . ويَعْرِفُ أن للأشياء طبائع وماهية تقف عندها ولا تتجاوزها ، فتراه إذا رأى شيئًا لا يعرفه قال : أىّ شيء هذا ؟ فإذا شرح له سكت . ومنها : علمه بأنه لا يكون فعل إلّا من فاعل(٥٧)، فإنه إذا رأى شيئًا

---

(٤٦) فى (خ) قوله : « بالبديهيات فمن ذلك علمها » غير مذكور فيها .
(٤٧) فى (أ ، ب) : « ونزع » .
(٤٨) فى (أ ، ب) : « بأنّ » .
(٤٩) فى (خ) : « قهرا » .
(٥٠) فى (خ) : « أنَّ » .
(٥١) فى (خ) : « بالعدد » .
(٥٢) فى (خ) : « أنه » .
(٥٣) فى (خ) : « أنكره » .
(٥٤) أى اجتمع معه خبر آخر يكون له ظهيرًا ومساعدًا فى تقرير الخبر .
(٥٥) فى (خ) : سقطت « وآخر » .
(٥٦) فى (أ ، ب) : « ما كنت أفعله » .
(٥٧) فى (أ ، ب) : « لفاعل » .

قال : من عمل هذا ؟ ولا يقنع ألبتة بأنه انعمل بدون عامل . وإذا رأى بيد آخر شيئًا قال : من أعطاك هذا ؟ ومنها : معرفته بأن فى الخبر[٥٨] صدقًا أو كذبًا ، فتراه يكذّب بعض ما يُخْبَرُ به ، ويُصدِّق بعضه ، ويتوقف فى بعضه .

هذا كلّه مشاهد من جميع الناس فى مبدأ نشأتهم .

قال « أبو محمد » فهذه أوائل العقل التى لا يختلف فيها ذو عقل ، وهاهنا أيضًا أشياء غير ما ذكرنا إذا فُتِّشت وجدت وميزها كل ذى عقل من نفسه ومن غيره ، وليس يدرى أحد كيف وقع له العلم بهذه الأشياء كلها بوجه من الوجوه ؟

ولا يشك ذو تمييز صحيح فى أن هذه الأشياء كلها صحاح[٥٩] لا امتراء فيها ، وإنما يَشُكُّ فيها بعد صحة[٦٠] علمه بها من دخلت عَقْلَه آفةٌ وفسد تمييزه أو مال إلى بعض الآراء الفاسدة فكان ذلك أيضًا آفة دخلت على تمييزه كالآفة الدّاخلة على من به هيجان الصفراء ، فيجد العسل مرًّا ، ومن فى عينه ابتداء نزول الماء[٦١] فيرى خيالات لا حقيقة لها ، وكسائر الآفات الدّاخلة على الحواسِّ .

قال « أبو محمد » : فهذه المقدمات الصحاح [٦٢] التى ذكرنا هى التى لا شك فيها ، ولا سبيل إلى أن يَطلُب عليها دليلًا إلا مجنونٌ ، أو جاهلٌ لا يعلم حقائق الأشياء ومَنْ الطفل أهدى منه ، وهذا أمر يستوى فى الإقرار به كبارُ جميع بنى آدم عليه السلام[٦٣] وصغارهم ، فى أقطار الأرض ، إلّا من غالط حسَّه ، وكابر عقلَه ، فيلحق بالمجانين ، لأن الاستدلال على الشيء ، لا يكون إلّا فى زمان ، ولابدّ ضرورة أن يُعلم ذلك بأوّلِ العقل ، لأنه قد عُلِم بضرورة العقل : أنه لا يكون شيء مما فى العالم إلّا فى وقت ، وليس بين أوّل[٦٤] أوقات تميز النفس فى هذا العالم ، وبين إدراكها لكل ما ذكرنا[٦٥] مهلة ألبتة ، لا دقيقة ولا أقل ولا أكثر فلا سبيل إلى الاستدلال عليها ، إذ لا وقت يمكن فيه الاستدلال[٦٦] على ذلك فصح أنها ضرورات أوقعها الله تعالى[٦٧] فى النفس ، ولا سبيل إلى الاستدلال ألبتة[٦٨] إلّا من هذه المقدمات ، ولا يصح شيء

(٥٨) فى (خ) : سقطت « فى » .
(٥٩) فى (أ ، ب) : « صحيحة » .
(٦٠) وفى (خ) « وإنما شك فيها بعدم » .
(٦١) يقصد به ما يصيب العين من بعض الأمراض كالماء الأزرق ويسمى فى الطب الحديث « بالتراكوما » .
(٦٢) فى (أ ، ب) : « فهذه المقدمات التى ذكرناها هى الصحيحة » .
(٦٣) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة « عليه السلام » .
(٦٤) فى (خ) : سقطت كلمة « أول » .
(٦٥) فى (خ) : سقطت كلمة « لكل ما ذكرنا » .
(٦٦) فى (أ ، ب) : سقطت العبارة من أول : « ولا أقل . . إلى الاستدلال » .
(٦٧) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة (تعالى) .
(٦٨) فى (خ) : لا توجد كلمة (ألبتة) .

إلّا بالردّ عليها[٦٩]، فما شهدت له مقدمة من هذه المقدمات بالصحة فهو صحيح متيقّن ، وما لم تشهد له بالصحة فهو باطل ساقط ، إلّا أن الرجوع إليها قد يكون من قُرب ، وقد يكون من بُعد[٧٠]، فما كان من قُرب فهو أظهر إلى كل نفس ، وأمكن للفهم ، وكلما بعدت المقدّمات المذكورة صعب العمل فى الاستدلال حتى يقع فى ذلك الغلط إلّا للفَهم القوىّ الفهم والتمييز ، وليس ذلك مما يقدح فى أن ما رجع إلى مقدّمة من المقدّمات التى ذكرنا حق ، كما أن تلك المقدمة حق[٧١]، لا فرق بينهما فى أنهما حقٌ ، وهذا مثل الأعداد فكلما قلّت الأعداد سهل جمعها ، ولم يقع فيها غلط حتى إذا كثرت الأعداد وكثر العمل فى جمعها صعب ذلك حتى يقع فيها الغلط إلّا[٧٢] للحاسب الكافى المجيد ، وكلٌّ[٧٣] ما قرب من ذلك وبعد فهو كلّه حق ، ولا نفاضل فى شىءٍ من ذلك ، ولا تُعارضُ مقدمة كما ذكرنا مقدمةً أخرى منها ، ولا يعارض ما يرجع إلى مقدِّمة أخرى منها رجوعًا صحيحًا ، وهذا كله يعلم بالضرورة . ومن علم النفس بأن علم الغيب لا يعرف[٧٤] صحَّ ضرورة : أنه لا يمكن أن يحكى أحد خبرًا كاذبًا طويلًا فيأتى من لم يسمعه فيحكى ذلك الخبر بعينه كما هو لا يزيد فيه[٧٥] ولا ينقص إذ لو أمكن ذلك لكان الحاكى لمثل ذلك الخبر عالـمًا بالغيب ، لأن هذا هو علم الغيب نفسه ، وهو الإخبار عما لا يعلم المخبر عنه بما هو عليه ، فإذ ذلك[٧٦] كذلك بلا شك فكل ما نقله من الأخبار اثنان فصاعدًا مفترقان قد أيقنا أنهما لم يجتمعا ولا تشاعرا ، فلم يختلفا فيه ، فبالضرورة يعلم أنه حقّ متيقّنٌ مقطوع به[٧٧] على غيبه ، وبهذا علمنا صحّة موت من مات وولادة من ولد ، وعزل من عزل ، وولاية من ولى ، ومرض من مرض ، وإفاقة من أفاق ، ونكبة من نكب ، والبلاد[٧٨] الغائبة عنّا ، والوقائع والملوك ، والأنبياء عليهم الصلاة[٧٩] والسلام ، وديانتهم ، والعلماء وأقوالهم ، والفلاسفة وحكمهم ، لا شك عند أحدٍ يوفى عقله حقه فى شىءٍ مما نقل من ذلك مما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

---

(٦٩) ف (أ ، ب) : سقطت عبارة « ولا يصح شىء إلّا بالردّ عليها » .
(٧٠) ف (أ ، ب) : سقطت « وقد يكون » .
(٧١) أى ما قرره فى قوله : « وكلما بعدت المقدمات المذكورة صعب العمل فى الاستدلال » .
(٧٢) ف (أ ، ب) : « إلا مع الحاسب » .
(٧٣) فى الأصل « وكلما » .
(٧٤) ف (أ ، ب) : « لا يعارض » .
(٧٥) ف (أ ، ب) : زادت كلمة « فيه » .
(٧٦) ف (أ ، ب) : « وذلك كذلك » .
(٧٧) ف (أ ، ب) : زادت كلمة « به » .
(٧٨) أى وعرفنا البلاد الغائبة عنّا .
(٧٩) سقطت كلمة « الصلاة » ف (أ ، ب) .

القسم الأوّل

« السوفسطائية »[1]

« باب الكلام على أهل القسم الأول ، وهم مبطلو الحقائق وهم السوفسطائية »

قال « أبو محمد » : ذكر من سلف من المتكلمين أنهم ثلاثة أصناف ؛ فصنف منهم نفى الحقائق جملة ، وصنف منهم شكّوا فيها ، وصنف منهم قالوا : هى حقٌّ عند من هى عنده حق ، وهى باطل عند من هى عنده باطل .

وعمدة ما ذكر من اعتراضهم : هو[2] اختلاف الحواس فى المحسوسات ، كإدراك البصر مَنْ بَعُدَ عنه – صغيرًا ، ومن قَرُبَ منه كبيرًا ، وكوجود من به حمى صفراء حلو المطاعم مرًّا ، وما يرى فى الرؤيا مما لا يشك فيه رائيه أنه حقٌّ من أنه فى البلاد البعيدة .

قال « أبو محمد » : وكل هذا لا معنى له ، لأن الخطاب ، وتَعاطى المعرفة إنما يكون مع أهل المعرفة ، وحسُّ العقل شاهد بالفرق بين ما يخيّل إلى النائم ، وبين ما يدركه المستيقظ ، إذ ليس فى الرؤيا من استعمال الجرى على الحدود المستقرة فى الأشياء المعروفة ، وكونها أبدًا على صفحة واحدة ما فى اليقظة ، وكذلك يشهد الحسُّ أيضًا بأنَّ تبدّل المحسوس عن صفته اللازمة له تحت الحس إنما هو لآفة فى حسِّ الحاسِّ له لا فى المحسوس ، جارٍ كل[3] ذلك على رتبة

---

(١) السوفسطائية : طائفة من المعلمين متفرقين فى بلاد اليونان – اتخذوا التدريس حرفة فكانوا يرحلون من بلد إلى بلد يلقون المحاضرات منهم « بروتا جوراس » كان يعلم قواعد النجاح فى السياسة ، و « هدياس » وكان يعلم التاريخ والطبيعة والرياضة ، والمقياس الذى قامت عليه فلسفتهم هو : الإنسان مقياس كل شىء ، وتكاد تكون فلسفة « البرجماتزم » التى لا تريد أن تعترف بحقيقة فى ذاتها قريبة الشبه جدًّا بتعاليم السوفسطائيين ، ولسنا نخطىء إذا قلنا ، إنها سوفسطائية العصر الحديث ، ولا ريب أن موضوع الخطأ عند « بروتا جوراس » قديما ، ومذهب « البرجماتزم » حديثا ، هو الاعتماد على الحواس وتجاهل العقل (قصة الفلسفة اليونانية ص ١٠٨ – أحمد أمين وزكى نجيب) . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٨ هـ .

(٢) فى (خ) : « فهو » .

(٣) فى (خ) لم تذكر كلمة « كل » .

واحدة لا تتحول[٤]، وهذه هى[٥] البداية والمشاهدات التى لا يجوز أن يطلب عليها برهان إذ لو طُلب على كل برهانٍ برهانٌ لاقتضى ذلك وجود موجودات لا نهاية لها ، ووجود أشياء لا نهاية لها محالٌ لا سبيل إليه ، على ما سنبينه إن شاء الله تعالى .

والذى يطلب على البرهان برهانًا فهو ناطق بالمحال ، لأنه لا يفعل ذلك إلا وهو مثبت لبرهانٍ مّا ، فإذا وقف[٦] عند البرهان الذى ثبت لزمه الإذعان له .

فإن كان لا يُثبت برهانًا فلا وجه لطلبه ما لا يثبته لو وجده[٧]، والقول بنفى الحقائق مكابرة للعقل والحسِّ .

ويكفى من الردّ عليهم : أن يقال لهم[٨]: « قولُكم إنه لا حقيقة للأشياء » ، أحقٌّ هو أم باطل ؟ فإن قالوا « هو »[٩] حق أثبتوا حقيقة مّا ، وإن قالوا ليس « هو »[١٠] حقًّا ، أقرُّوا ببطلان قولهم ، وكفوا خصومهم أمرهم .

ويقال للشُّكاك منهم[١١]: - وبالله تعالى التوفيق - أشكُّكم موجود صحيح منكم أم غير صحيح ولا موجود ؟ فإن قالوا : هو موجود صحيح منّا أثبتوا أيضًا حقيقة[١٢] مّا ، وإن قالوا : هو غير موجود نفوا الشك وأبطلوه .

وفى إبطال الشك إثبات الحقائق أو القطع على إبطالها[١٣].

وقد قدّمنا بعون الله تعالى - إبطال قول من أبطله فلم يبق إلا الإثبات .

ويقال - وبالله التوفيق - لمن قال هى[١٤] حق عند من هى عنده حق ، وهى باطل عند من هى عنده باطل :

« إن الشيء لا يكون حقًّا باعتقاد من اعتقد أنه حق ، كما أنه لا يبطل باعتقاد من اعتقد أنه باطل » .

(٤) فى (خ) : « لا تستحيل » .
(٥) فى (خ) : لم تذكر كلمة « هى » .
(٦) فى (أ ، ب) : « وقفنا » .
(٧) لأن الذى لا يعترف بالبرهان أصلًا لا وجه لأن يطلب البرهان وهو غير معترف به .
(٨) فى (أ ، ب) : زادت كلمة « لهم » .
(٩) أى قولهم : لا حقيقة للأشياء ، فإن قالوا : إن قولهم هذا حق ، فقد أثبتوا حقيقة مّا وإذًا فقولهم منقوض .
(١٠) فى (أ ، ب) : زادت كلمة (هو) .
(١١) أى الذين يقفون موقف الشك والتوقف إزاء حقائق الأشياء ، فلا يقولون : إنها موجودة أو غير موجودة ، ويقولون عن الأشياء التى تقع تحت حكم الحواس : إنها من خداع هذه الحواس .
(١٢) وهى الشك ، فالشك معنى يمثل حقيقة هو الحكم بالشك .
(١٣) ذلك أنه إذا كان الشك لا يثبت حقيقة ولا ينفيها ، كان إبطاله إما إثباتًا للحقائق أو نفيا لها .
(١٤) أى الحقائق .

وإنما يكون الشيء حقًا بكونه موجودًا ثابتا ، سواء اعتُقد أنه حق أو اعتُقِد أنه باطل .

ولو كان غير هذا لكان معدومًا موجودًا فى حال واحدة فى ذاته . وهذا عين المحال .

وإذا أقروا بأن الأشياء حق عند من هى عنده حق ، فمن جملة تلك الأشياء التى تُعتَقد أنها حق عند من يعتقد أن الأشياء حق – بطلانُ قولِ من قال إن الحقائق باطل ، وهم قد أقروا أن الأشياء حق عند من هى عنده حق . وبطلان قولهم من جملة تلك الأشياء ، فقد أقروا[١٥] بأن بطلان قولهم حق ، مع أن هذه الأقوال لا سبيل إلى أن يعتقدها ذو عقل ألبتة ، إذ حسُّه يشهد بخلافها .

وإنما يمكن أن يلجأ إليها بعض المُتَنَطِّعين على سبيل الشغب . وبالله تعالى التوفيق .

(١٥) أى أن الذين يعتقدون أن الأشياء حق داخل فى اعتقادهم بطلان من يقولون ببطلان الحقائق وهذا حق . .

القسم الثانى

من قال بأن العالم لم يَزَل وأنه لا مدبر له

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : لا يخلو العالم من أحد وجهين : إمّا أن يكون لم يزل أو أن يكون مُحدَثًا لم يكن ثم كان .

فذهبت طائفة إلى أنه لم يزل وهم الدّهرية[(١)].

وذهبت طائفة من الناس[(٢)] إلى أنه مُحدَث .

فنبتدىء بحول الله تعالى وقوته بإيراد كل حجة شغب بها القائلون بأن العالم لم يزل ، وتوفية اعتراضهم بها ، ثم نبين بحول الله[(٣)] تعالى نقضَها وفسادَها ، فإذا بطل القول بأن لم يزل وجب القول بالحدوث وصح ، إذ لا سبيل إلى وجه ثالث ، لكنا لا نقنع بذلك حتى نأتى بالبراهين

---

(١) الدهرية : هم فرقة خالفت ملة الإسلام ، وادعت قدم الدهر ، وأسندت الحوادث إليه ، كما حدث القرآن الكريم عنهم فقال : « إن هى إلا حياتنا الدنيا ، نموت ونحيا ، وما يهلكنا إلا الدهر » . وذهبوا أيضا إلى ترك العبادات لزعمهم أنها لا تفيد ، والدهر بما يقتضيه مجبول من حيث الفطرة على ما هو عليه فما ثم إلا أرحام تدفع ، وأرض تبلع ، وسماء تقلع ، وسحاب يقشع ، وهواء يقمع ، ويسمون بالملاحدة . ويمكن ردّ أصل الدهرية إلى مدارس الفلسفة الإغريقية ، ويفرق الإمام الغزالى فى كتابه (المنقذ من الضلال) بين الدهرية والطبيعيين ، وتقول « دائرة المعارف الإسلامية » تقدم علماء المشرق تقدما كبيرا نحو الدهرية عندما تغلغل بينهم العلم الطبيعى الأوربى كمذهب « داروين » ومذهب المادية وغير ذلك . . وقد ردّ على الدهرية « جمال الدين الأفغانى » فى رسالته بعنوان « رسالة فى إبطال مذهب الدهريين » ويتضح من ذلك إذن أن المادية مرادفة للدّهرية ، ويجيز فقهاء اللغة أيضا النطق بكلمة (الدُّهرية) بضم الدال عملًا بقاعدة تغير الحركة ، وهو أمر مألوف فى النسبه . راجع :

١ -دائرة المعارف للبستانى - مجلد ٨ مؤسسة مطبوعاتى - إسماعيليان .
٢ - مفاتيح العلوم - لطاش كبرى زاده - طبعة فان فلتن ص ٣٥ .
٣ - الملل والنحل : للشهرستانى .
٤ - الحيوان للجاحظ حـ٢ ص ٥٠ .
٥ - دائرة المعارف الإسلامية بتصرف حـ ٩ ص ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) وفى (أ ، ب) [وذهب سائر الناس] .

(٣) وفى (أ ، ب) [بحوله تعالى] .

الظاهرة والنتائج الموجبة ، والقضايا الضرورية على إثبات حدوث العالم . ولا قوة إلّا بالله العلى العظيم .

الاعتراض الأول

فمما اعترضوا به : أن قالوا :لم نر شيئاً حدث إلَّا من شىء أو فى شىء ، فمن ادّعى غير ذلك فقد ادَّعى ما لا يُشاهَد ولم يُشَاهَد .

الاعتراض الثانى

وقالوا أيضًا : لا يخلو مُحدِثُ الأجسام – الجواهر[٤] والأعراض ، وهى كل ما فى العالم – إن كان العالَم مُحدَثًا من أن يكون أحْدثه لأنه[٥]، أو أحدثه لعلّة ، فإن كان أحدثه[٦] لأنّه ؛ فالعالم لم يزل لأنَّ محدِثه لم يزل[٧] إذ هو علة خلقه فالعلّة لا تفارق المعلول ، وما لم يفارق من لم يزل فهو أيضًا لم يزل ، إذ هو مثله بلا شك ، فالعالم لم يَزَل .

وإن كان أحدثه لعلة ، فتلك العلّة لا تخلو من أحد وجهين ؛ إما أن تكون لم تزل ، وإمَّا أن تكون محدَثة .

فإن كانت لم تزل فمعلولها لم يزل ، فالعالم لم يَزَل .

وإن كانت تلك العلة مُحدَثة لزم من [٨] حدوثها ما لزم فى حدوث سائر الأشياء من أنه أحدثها لأنه [٩]، أو لعِلة .

فإن كانت لم تزل فمعلولها لم يزل ، فالعالم لم يَزَل .

وإن كانت تلك العلة مُحدَثة لزم من [٨] حدوثها ما لزم فى حدوث سائر الأشياء من أنه أحدثها لأنه [٩]، أو لعِلة .

فإن كان لعلة لزم ذلك أيضًا فى علة العلة ، وهكذا أبدًا .

---

(٤) وفى (خ) : [والأعراض والجواهر] .

(٥) قوله « أحدثه لأنه » هكذا فى الأصل بدون خبر إن ، وقد تكرر هذا الأسلوب فى مواضع أخرى ، وضمير لأنه يعود على البارى ، وخبر إنَّ محذوف يفهم مما بعده والتقدير « أحدث البارى العالم لأنه – أى البارى – هو هو وصورته التى يتجلى فيها ، أو أحدثه لعله أخرى » .

(٦) سقطت كلمة [أحدثه] من النسختين (أ ، ب) .

(٧) فى النسختين (أ ، ب) [وإذ] .

(٨) وفى (أ) و (ب) [فى] .

(٩) (لأنه) أى هو نفس الأشياء ، وما الأشياء إلا انعكاس الصورة ، كما تنعكس الأشياء على صفحة المرآة ، وهذا مذهب الذين يقولون بوحدة الوجود ، فلا خالق ولا مخلوق فالكل خالق والكل مخلوق ، والكل عابد والكل معبود .

وهذا يوجب وجوب [١٠] محدثات لا أوئل لها . قالوا وهذا قولنا .

قالوا[١١]: وإن كان أحدثها لأنه ، فهذا يوجب أن العلّة لم تزل . كما بينا آنفًا .

الاعتراض الثالث

وقالوا أيضًا : إن كان للأجسام مُحدِث لم يخل من أحد ثلاثة أوجه :

إمّا أن يكون مثلها من جميع الوجوه .

وإمّا أن يكون خلافها من جميع الوجوه .

وإمّا أن يكون مثلَها من بعض الوجوه[١٢] وخلافَها من بعض الوجوه .

قالوا : فإن كان مثلَها من جميع الوجوه لزم أن يكون محدَثًا مثَلها ، وهكذا فى مُحْدَثه أيضًا أبدًا .

وإن كان مثَلها فى بعض الوجوه لزمه أيضًا من مماثلتها فى ذلك البعض ما يلزمه من مماثلته لها فى جميع الوجوه ، من الحدوث ، إذ الحدوث لازم[١٣] للبعض كلزومه للكل ولا فرق .

وإن كان خلافَها من جميع الوجوه فمحال أن يفعلها ، لأن هذا هو حقيقة الضد والتناقض[١٤] إذ لا سبيل إلى أن يفعل الشّئُ ضدّه من جميع الوجوه كما لا تفعل النارُ التبريد .

الاعتراض الرابع

وقالوا أيضًا : لا يخلو إن كان للعالم فاعل من أن يكون فَعلَه لإحراز منفعة ، أو لدفع مضرة ، أو طباعًا ، أو لشيء من ذلك .

قالوا : فإن كان فعله لإحراز منفعة ، أو لدفع مضرة ، فهو محل المنافع[١٥] والمضار ، وهذه صفة المحدثات عندكم فهو محدَث مثلُها .

(١٠) وفى (أ) و (ب) [وجود] .
(١١) ليست فى (خ) .
(١٢) سقطت كلمة (الوجود) من (خ) .
(١٣) فى (أ) و (ب) : اللازم .
(١٤) فى (أ) و (ب) : والمناقض .
(١٥) فى (أ) و (ب) : للمنافع.

قالوا : وإن كان فعله [١٦]. طباعًا فالطباع موجبة لما حدث بها فالفعل[١٧] لم يَزَل معه[١٨].

قالوا : وإن كان فعله لا لشيء أصلًا [١٩] فهذا لا يعقل ، وما خرج عن المعقول فمحال .

الاعتراض الخامس

وقالوا أيضًا : لو كانت الأجسام محدَثة لكان مُحدِثها قبل أن يحدثها فاعلًا لتركها ، قالوا وتركها لا يخلو من أن يكون[٢٠] جسمًا أو عرضًا . وهذا يوجب أن الأجسام والأعراض لم تزل موجودة .

قال « أبو محمد » رضى الله عنه : فهذه المشاغب الخمس هى كل ما عوّل عليه القائلون بالدّهر قد تقصيناها لهم . ونحن إن شاء الله نبدأ بحول الله وقوته فى مناظرتهم فننقضها واحدًا واحدًا .

إفساد الاعتراض الأول

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : يقال وبالله التوفيق والعون : لمن قال لم نر شيئًا حدث إلّا من شيء أو فى شيء :

« هل تُدرَك حقيقة شيء عندكم من غير طريق الرؤية والمشاهدة ، أو لا يدرك شيء من الحقائق إلّا من طريق الرؤية فقط ؟

فإن قالوا : إنه قد تدرك حقائق[٢١] من غير طريق الرؤية والمشاهدة تركوا استدلالهم وأفسدوه ، إذ قد أوجبوا وجود أشياء من غير طريق الرؤية والمشاهدة ، وقد نفوا ذلك قبل هذا[٢٢] .

فإذا صاروا إلى الاستدلال نوظروا فى ذلك إلّا أن دليلهم هذا على كل حال قد بطل بحمد الله تعالى .

---

(١٦) فى (خ) : فعلها .

(١٧) فى (أ ، ب) ففعله .

(١٨) وتوضيح ذلك : أن الطبائع حادثة متغيرة ، فكل ما يصدر عنها ينعكس عليه صفاتها من الحدوث والتغيير ، وتكون النتيجة اللازمة لذلك أن يكون الفعل الذى يصدر عنها لم يزل مثلها حادثا متغيرًا .

(١٩) فى (أ ، ب) : من ذلك .

(٢٠) أى المتروك ، وهو اسم يكون ، وهذا يعنى فى زعمهم أن ترك الخالق سبحانه خلق الأشياء أزلا ، كان ذلك منه سبحانه فعلا هو الترك للأجسام ، والأعراض الموجودة أزلًا من غير خلق ، فالأجسام والأعراض موجودة فى زعمهم ، وإن لم تكن موجودة على الصورة التى لبستها بعد ذلك .

(٢١) فى (أ ، ب) : الحقائق .

(٢٢) لأنهم يقولون : إنه لا تدرك الحقائق إلّا عن طريق الرؤية والمشاهدة ، فإذا قالوا : إنه قد تدرك الحقائق بدون الرؤية والمشاهدة فقد أبطلوا بهذا القول ، ما قام عليه مذهبهم من أن الحقائق لا تدرك إلّا بالرؤية والمشاهدة ، وما لا يدرك بالرؤية والمشاهدة لا وجود له عندهم .

فإن قالوا :[٢٣] لا يدرك شيء إلّا من طريق الرؤية[٢٤] والمشاهدة .

قيل لهم : فهل شاهدتم شيئًا قط لم يَزَل ؟

فلابدَّ من نَعَم . أو لا . فإن قالوا لا .[٢٥] صدقوا وأبطلوا استدلالهم . وإن قالوا : نعم . كابروا . وادّعوا ما لا سبيل إلى[٢٦] مشاهدته ، إذ مشاهدة قائل هذا القول للأشياء هى ذاتُ أوَّلٍ بلا شك ، وذو الأول هو غير الذى لم يزل ، لأن الذى لم يزل هو الذى لا أول له ، ولا سبيل إلى أن يُشاهِدَ ماله أوَّلٌ ما لا أوَّل له مشَاهدة متصلة[٢٧]. فبطل هذا الاستدلال على كل وجه . والحمد لله رب العالمين .

إفساد الاعتراض الثانى

قال « أبو محمد » : (رضى الله عنه) : ويقال : لمن قال لا يخلو من أن يفعَل لأنَّه ، أو لعلّه : هذه قسمة ناقصة .

وينقص منها القسم الثالث وهو الصحيح وهو أنه فَعَل لا لأنّه ، ولا لعلّه أصلا ، لكن كما شاء[٢٨].

لأن كلا القسمين المذكورين أوَّلًا ، وهما : أنّه فعل لأنّه ، أو لعلّة ، قد بطلا بما قدّمنا هنالك ، لأن[٢٩] العلّة توجب إمَّا الفعل وإمّا الترك[٣٠]، وهو تعالى يفعل ولا يفعل فصحّ بذلك أنّه لا علّة لِفعله أصلًا ، ولا لتركه ألبتة .

فبطل هذا الشغب ، والحمد لله رب العالمين .

فإن قالوا : إنَّ تركَ البارى تعالى فى الأزل فِعْلٌ منه للترّك ، فَفِعلُه الذى هو الترك لم يزل – قلنا – وبالله تعالى التوفيق : إنَّ ترك البارى تعالى الفعلَ ليس فعلًا أصلا على ما نبين فى إفساد الاعتراض الخامس . إن شاء الله تعالى .

---

(٢٣) فى (أ ، ب) : [لا . بل] .
(٢٤) سقطت كلمة (الرؤية) من (أ ، ب) .
(٢٥) فى (أ): وصدقوا .
(٢٦) فى الأصل : إلّا معرفة .
(٢٧) وهذا القول يشبه فى دلالته ما نسب إلى قدماء المصريين من قولهم : « محال على من يفنى أن يكشف النقاب الذى تنقب به من لا يفنى » .
(٢٨) إذ أن القسمة المنطقية ، تقتضى هذه الفروض الثلاثة : الفرض الأول : أنه فَعَل لأنّه لا عِلّة للفعل ، إذ كانت الأشياء موجودةً من غير فعِل ، بمعنى أنها موجودةٌ لذاتها ، والفرض الثانى أنه فَعَل لعِلّة اقتضت أن يفعل . . والفرض الثالث . . وهو الذى قرُّوا منه – أنه سبحانه فَعَلَ ما شاء كما شاء .
(٢٩) فى (أ ، ب) [إذ] .
(٣٠) فى (أ ، ب) [أو] .

إفساد الاعتراض الثالث

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : يقال لمن قال لو كان للأجسام محدِث لم يخل من أحد ثلاثة أوجه :

إمّا أن يكون مثلَها من جميع الوجوه . أو من بعضِ الوجوه لا من كلّها ، أو خلافها من جميع الوجوه .. إلى انقضاء كلامهم .. بل هو تعالى خلافُها من جميع الوجوه ، وإدخالكم على هذا الوجه – أنه حقيقة الضد والتناقض[٣١] والضد لا يفعل ضدّه ، كما لا تفعل النار التبريد إدخال فاسد[٣٢].

لأن البارى تعالى لا يوصف بأنه ضدٌّ لخلقه ، لأن الضد : ما حُمِل على[٣٣] التضاد ، والتضادّ : هو اقتسام الشيئين طرفى البعد تحت جنس واحد ، فإذا وقع أحد الضدّين ارتفع الآخر[٣٤].

وهذا الوصف بعيد عن البارى تعالى .

وإنما التضادّ كالخضرة والبياض اللذين يجمعهما اللون .

أو الفضيلة والرذيلة اللتين تجمعهما الكيفية والخُلُقُ .

ولا يكون الضدّان إلّا عَرَضين تحت جنس واحد ولا بدّ .

وكل هذا منفى عن الخالق عزّ وجل ، فبطل بالضرورة أن يكون عزّ وجل ضدًّا لخلقه .

وأيضًا فإنَّ قولهم : لو كان خِلَافًا لخلقه من جميع الوجوه ، لكان ضدًّا لهم قول فاسد . إذ ليس كلّ خلاف ضدًّا ؛ فالجوهر خلاف العرض من كل وجه – حاشا الحدوث فقط[٣٥] وليس ضدًّا له .

ويقال أيضًا لمن قال هذا القول : هل تثبت فاعلًا وفعلًا على وجه من الوجود ؟

أو تنفى أن يوجَد فاعل وفعل ألبتة . ؟

---

(٣١) فى (أ ، ب) : والنقيض .

(٣٢) قوله : « على هذا الوجه » معترضة ، وقوله : « إنه حقيقة الضد والتناقض » ، متعلق بقوله (وإدخالكم) ، وتكون العبارة حينئذ هكذا (وإدخالكم هذه المقولة أنه حقيقة الضدّ والتناقض ، على هذا الوجه الذى صورتموه إدخال فاسد لأن الضدّ لا يفعل ضدّه ، كما لا تفعل النار التبريد .

(٣٣) فى (أ ، ب) : هو ما حَمَل حَمْلٌ .

(٣٤) النقيضان لا يجتمعان معا ، ولا يرتفعان معا ، فإذا وجد أحدهما ارتفع الآخر كالوجود والعدم ، فلابدّ من بقاء أحدهما ، أما الضدّان فلا يجتمعان معا ، وقد يرتفعان كالأبيض والأسود .

(٣٥) فى (خ) سقطت كلمة (فقط) .

فإن نفى الفاعل والفعل ألبتة – كابر العيان لإنكاره الماشى والقائم ، والقاعد ، والمتحرك والساكن .

ومن دفع هذا[٣٦] كان فى نصاب[٣٧] من لا يُكَلَّم .

وإن أثبت الفعل والفاعل فيما بيننا – قيل له :

هل يَفْعَل الجسمُ إلّا الحركةَ والسكون ؟ فلابدّ من نعم .

والحركة والسكون خلاف الجسم – وليسا ضدًا له ؛ إذ ليسا معه تحت جنس واحد أصلًا ، وإنما يجمعهما وإيّاه الحدوث فقط .

فلو كان كلُّ خلاف ضدًا لكان الجسم فاعلًا لضدّه ، وهو الحركة أو السكون .

وهذا[٣٨] نفس ما أبطلوا .

فصحّ بالضرورة أنه ليس كل خلاف ضدًا .

وصحّ أن الفاعل يفعل خلافه[٣٩]، لابدّ من ذلك .

فبطل اعتراضهم ، والحمد لله رب العالمين .

إفساد الاعتراض الرابع

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) ويقال لمن قال : لا يخلو من أن يكون محدِث الأجسام أحدثها لإحراز منفعة ، أو لدفع مضرة ، أو طباعًا أو لا لشىء من ذلك إلى انقضاء كلامهم .

أمّا الفعل لإحراز منفعة ، أو لدفع مضرة فإنما يوصف به المخلوقون المختارون – وأمّا فعل الطباع فإنما يوصف به المخلوقون غير المختارين[٤٠].

وكل صفات المخلوقين فهى منفية عن الله تعالى الذى هو خالق لكل ما دونه .

وأمّا القسم الثالث[٤١]: وهو أنه فعل لا شىء من ذلك فهذا هو قولنا[٤٢].

---

(٣٦) فى (أ ، ب) : بهذا .
(٣٧) أى كان فى عداد من لا يخاطب لأنه ليس أهلًا للخطاب ، لفقدانه أهلية الخطاب .
(٣٨) فى « أ ، ب) : هو نفس .
(٣٩) فى (أ ، ب) : ولابدّ .
(٤٠) كالملائكة فإنهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .
(٤١) فى (أ ، ب) « الثانى » .
(٤٢) أى أنه سبحانه يفعل ما يفعل لحكمة اقتضتها مشيئته ، وليس لعلة لأن الذى يفعل لعلة واقع تحت ضرورة هذه العلة ، وتعالى الله عن ذلك علوًا كبيرا .

ثم نقول لمن قال : إنَّ الفعل لا لشيء من ذلك أمر غير معقول : ماذا تعنى بقولك غير معقول ؟

أتريد أنه لا يُعقل حسًّا أو مشاهدة ؟ أم تقول : إنه لا يعقل استدلالا ؟ فإن قلت : إنه لا يعقل حسًّا ومشاهدة ، قلنا لك صدقت ؛ كما أن أزلية الأشياء لا تُعقل حسًّا ومشاهدة .

وإن قلت : إنه لا يعقل استدلالًا .

كان ذلك دعوى منك مفتقرة إلى دليل ، والدَّعوى إذا كانت هكذا فهى ساقطة ، فالاستدلال بها ساقط ، فكيف والفعل لا لشيء من ذلك مُتَوَهم(٤٣) ممكن متشكل(٤٤) غير داخل فى الممتنع . وما كان هكذا فالمانع منه مُبطل ، والقول به يُعقل . فسقط هذا الاعتراض .

ثم نقول ، لما كان البارى تعالى – بالبراهين الضرورية – خلافًا لجميع خلقه من جميع الوجوه – كان فعله خلافًا لجميع أفعال خلقه من جميع الوجوه ، وجميع خلقه لا يفعل إلَّا طباعًا ، أو لاجتلاب منفعة أو لدفع مضرة – فوجب أن يكون فعله تعالى بخلاف ذلك . وبالله التوفيق .

إفساد الاعتراض الخامس

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : ويقال لمن قال إنَّ ترك الفاعل أن يفعل الأجسام – لا يخلو(٤٥) من أن يكون جسمًا أو عرضًا إلى منتهى كلامهم .

إنّ هذه قسمة فاسدة بينة العَوَار ، وذلك أن الجسم هو الطويل العريض العميق ، وترك الفعل ليس طويلًا ، ولا عريضًا ، ولا عميقًا ، فترك الفعل من الله تعالى للجسم والعرض ليس جسمًا ، والعرض هو المحمول فى الجسم ، وترك فعل الله تعالى للجسم والعرض ليس محمولًا فليس عرضًا ، فترك فعل الله تعالى للجسم والعرض ليس(٤٦) جسمًا ولا عرضًا ، وإنما هو عدم ، والعدم ليس معنًى ولا هو شيئًا ، وترك الله تعالى للفعل ليس فعلًا ألبتة بخلاف صفة خلقه(٤٧)، لأن الترك من المخلوق للفعل فعل .

برهان ذلك : أن ترك المخلوق للفعل لا يكون إلَّا بفعل آخر منه ضرورة ، كتارك الحركة لا يكون إلا بفعل السكون .

---

(٤٣) قوله « متوهم » صفة لشيء .
(٤٤) فى (أ ، ب) سقطت كلمة « متشكل » .
(٤٥) أى المتروك فعله .
(٤٦) فى (أ ، ب) [ليس هو] .
(٤٧) أى بخلاف ما يوصف به المخلوقون من ترك الفعل ، فإن تركهم للفعل ، فعل .

وتارك الأكل ، لا يكون إلا باستعمال آلات الأكل فى مقاربة بعضها بعضًا ، أو فى مباعدة بعضها بعضًا ، وبتعويض الهواء وغيره من الشيء المأكول .

وكتارك القيام لا يكون إلا باشتغاله بفعل آخر من قعودٍ أو غيره .

فصحّ أن فعل البارى تعالى بخلاف فعل خلقه ، وإن تركه للفعل ليس فعلا أصلًا . فبطل استدلالهم ، وبالله التوفيق .

البراهين الضرورية على إثبات حدوث العالم

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : فإذ قد بطل جميع ما تعلقوا به ، ولم يبق لهم شغب أصلًا بعون الله وتأييده ، فنحن مبتدئون بتأييده – عزّ وجل – فى إيراد البراهين الضرورية على إثبات حدوث العالم ، بعد أن لم يكن ، وتحقيق أن له محدِثًا لم يزل لا إله إلّا هو .

برهان أول

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : فنقول – وبالله التوفيق – « إن كل شخص فى العالم ، وكل عرض فى شخص ، وكل زمان – وكل ذلك متناهٍ ذُو أوَّل نشاهد ذلك حسًا وعيانًا ، لأن تناهى الشخص ظاهر بمساحته بأول جرمه وآخره ، وأيضًا بزمان وجوده .

وتناهى العرض المحمول ظاهر بيِّنٌ بتناهى الشخص الحامل له .

وتناهى الزمان موجود باستئناف ما يأتى منه بعد الماضى . وفناء كل وقت بعد وجوده ، واستئناف آخر يأتى بعده ، إذ كل زمانٍ نهايته[1] الآن ، وهو حد الزمانين فهو نهاية الماضى ، وما بعده ابتداء للمستقبل ، وهكذا أبدًا يفنى زمان ويأتى[2] آخر .

وكل جملة من جمل الزمان فهى مركبة من أزمنة متناهية ، ذات أوائل كما قدمنا .

وكل جملة أشخاص فهى مركبة من أشخاص[3] متناهية بعددها ، وذوات أوائل كما قدمنا ، وكل مركب من أجزاء متناهية ذات أوائل فليس هو شيئًا غير أجزائه ؛ إذ الكل ليس هو شيئًا غير

---

(١) فى (أ ، ب) [إذ كل زمان فنهايته الآن] ولا ضرورة لوجود الفاء ، وثمة نقص لهذه القضية ؛ إذ كيف يكون (الآن) نهاية لكل زمان ؟ وهناك من الأزمنة الحاضر والمستقبل ؟ ! الصحيح أن [الآن] نهاية للماضى – وحدّ الزمانين كما ذكر فيما بعد ، وأعتقد أن ثمة كلمة محذوفة وهى كلمة [مضى] وتكون الجملة : « إذ كل زمان مضى نهايته الآن » وبذلك يستقيم المعنى .

(٢) وفى (أ ، ب) [ويبتدىء] .

(٣) فى (أ ، ب) : « أجزاء » .

الأجزاء التى ينحل إليها ، وأجزاؤه متناهية كما بينا ذات أوائل ، فالجُمل كلها بلا شك متناهية ذات أوائل ، والعالم كله إنما هو أشخاصه ، ومكانه ، وأزمانها ، ومحمولاتها ، ليس العالم كله شيئًا غير ما ذكرناه وأشخاصه ، ومكانها ، وأزمانها ، ومحمولاتها ، ذات أوائل كما ذكرنا ، فالعالم كله متناهٍ ذو أول ولابدَّ .

فإن كانت أجزاؤه كلها متناهية ذات أول بالمشاهدة والحس ، وكان هو غير ذى أول . وقد أثبتنا بالضرورة والعقل والحس إنه ليس شيئًا غير أجزائه فهو إذا ذو أوّل ، لا ذو أوّل[٤]، وهذا عين المحال .

ويجب من ذلك أيضًا أن لأجزائه أوائل محسوسة ، وأجزاؤه ليست غيره وهو غير ذى أول ، فأجزاؤه إذن « لها أول[٥] ليس لها أول » وهذا محال وتخليط .

فصحّ بالضرورة أن للعالم أولًا ، إذ كل أجزائه لها أول ، وليس هو شيئًا غير أجزائه . وبالله تعالى التوفيق .

برهان ثان

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : كل موجود بالفعل فقد[٦] حصره العدد ، وأحصته طبيعته .

ومعنى الطبيعة وحدّها : هو أن تقول : الطبيعة هى القوة التى تكون فى الشىء ، فتجرى بها كيفيات ذلك الشىء على ما هى عليه .

وإن أوجزت قلت : هى قوة فى الشىء يوجد بها على ما هو عليه ، وحصر العدد وإحصاء الطبيعة نهاية صحيحة ، إذ ما لا نهاية له فلا إحصاء له ولا حصر له ، إذ ليس معنى الحصر والإحصاء إلا ضم ما بين طرفى المحصى والمحصور[٧]، (والعالم موجود بالفعل[٨]) ، وكل محصور بالعدد محصى بالطبيعة فذو[٩] نهاية ، فالعالم كله ذو نهاية ، وسواء فى كل[١٠] ذلك ما وجد فى مدة

(٤) أى هو – أى العالم – ذو أول أى له أول ، وهو من جهة أخرى لا أول له كما تزعمون ، الأمر الذى يجمع بين المتناقضات وهذا محال .

(٥) سقطت كلمة « لها أول » من (خ) .

(٦) فى الأصل « فقد » . هذا هو أسلوب المؤلف يدخل الفاء على الخبر وهى التى تسمى « فاء الفصيح » .

(٧) فى (خ) [المحصور والمحصى] .

(٨) جملة [والعالم موجود بالفعل] ليست فى (خ) ، وإنما ذكرت فى (أ ، ب) .

(٩) فى (أ ، ب) [فهو ذو] .

(١٠) سقطت [كل] فى (أ ، ب) .

واحدة أو فى مدد كثيرة إذ ليست تلك المدد إلّا مدة محصاة إلى جنب مدة محصاة ، فهى مركبة من مدد محصاة وكل مركب من أشياء فهو تلك الأشياء التى ركب منها ، فهى كلها مدد محصاة كما قدمنا فى الدليل الأول . فصحّ من كل ذلك أنَّ ما لا نهاية له فلا سبيل إلى وجوده بالفعل ، وما لم يوجد إلا بعد ما لا نهاية له فلا سبيل إلى وجوده أبدًا ، لأن وقوع البَعديَّة فيه هو وجود نهاية له . وما لا نهاية له فلا بَعْدَ له[١١]، فعلى هذا لا يوجد شىء أبد الآبدين . والأشياء كلها موجودة بعضها بعد بعض فالأشياء كلها ذات نهاية .

وهذان الدليلان قد نبه الله تعالى عليهما وحصرهما بحجته البالغة إذ يقول : « وكل شىء عنده بمقدار[١٢]» .

برهان ثالث

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : ما لا نهاية له فلا سبيل إلى الزيادة فيه ، إذ معنى الزيادة إنّما هو أن نضيف إلى ذى النهاية شيئًا من جنسه يزيد ذلك فى عدده أو فى مساحته .

فإن كل الزمان لا أول له يكون به[١٣] متناهيًا فى عدده الآن ، فإذن كل ما زاد فيه ويزيد مما يأتى من الأزمنة منه فإنه لا يزيد ذلك فى عدد الزمان شيئًا .

وفى شهادة الحس أن كل ما وجد من الأعوام على الأبد إلى زماننا هذا الذى هو وقت ولاية هشام المعتد[١٤] بالله هو أكثر من كل ما وجد من الأعوام على الأبد إلى وقت هجرة رسول الله ﷺ .

فإن لم يكن هذا صحيحًا فيجب إذن أنه إذا دار زحل[١٥] دورة واحدة فى كل ثلاثين سنة

---

(١١) ف (خ) [فلا سبيل إلى وجود بعد له] .

(١٢) سورة الرعد : آية ٨ .

(١٣) أى يكون لا أول له ، بمعنى أنه يكون بكونه لا أول له متناهيا فى عدده الآن .

(١٤) هو : هشام بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر ، أبو بكر المعتدّ بالله ، آخر ملوك بنى أمية بالأندلس ، بويع بعد وفاة المستكفى بالله سنة ٤١٨ هـ ، ثارت به طائفة من الجند فخلعوه وأخرجوه من قصره سنة ٤٢٢ هـ فلجأ إلى جامع قرطبة بمن معه وأقام أياما يعطف عليه الناس بالطعام والشراب ، مات عقيما فى جهة لارده سنة ٤٢٨ هـ ، وانتهت بموته الدولة الأموية فى الأندلس (ابن الأثير ٩ : ٩٧ بتصرف) .

(١٥) زحل : أحد الكواكب الكبرى ترتيبه السادس من الشمس ، ويدور حولها فى ثلاثين عاما ، ويبلغ حجمه ٧٣٤ مرة من حجم الأرض ، وكتلته ٩٤,٩ مرة ، ويبدو قرصا منبعجا لامعا عند الاستواء ، وقطره الاستوائى حوالى ١٢٠,٠٠٠ كم ، وتوجد على سطحه مناطق موازية لخط الاستواء لكنها أقل وضوحا من المشترى ، وفى غلافه الجوى غاز « الميثان » و « النوشادر » ، ويدور حوله تسعة أقمار ، اكتشف الأول منها « كرستيان هاينجز » فى القرن السابع عشر ، واكتشف « كاسينى » أربعة و « وليم هرشل » اثنين ، وعثر على القمر الثامن كل من « وليم كراس » و « وليم لاسيل » سنة ١٨٤٨ م ، والقمر التاسع اسمه « فيوبا » ذو حركة تراجعية اكتشفه « وليم هنرى » الذى أعلن سنة =

- وزحل لم يزل يدور - دار الفلك الأكبر فى تلك الثلاثين سنة إحدى عشرة ألف دورة غير خمسين دورة - والفلك لم يزل يدور - وإحدى عشرة ألف غير خمسين دورة أكثر من دورة واحدة بلا شك . فإذن ما لا نهاية له أكثر مما لا نهاية له بنحو إحدى عشرة ألف مرة ، وهذا محال لما قدمنا[١٦].

ولأن ما لا نهاية له فلا يمكن ألبتة أن يكون عدد أكثرَ منه بوجه من الوجوه ، فوجبت النهاية[١٧] فى الزمان من قبل ابتدائه ضرورة ولا مخلص منها .

ويجب أيضًا من ذلك : أن الحس يوجب ضرورةً أن أشخاص الإنس مضافة إلى أشخاص الخيل أكثرُ من أشخاص الإنس مفردة عن أشخاص الخيل ، ولو كانت الأشخاص لا نهاية لها لوجب أنَّ ما لا نهاية له أكثر مما لا نهاية له ، وهذا محال ممتنع لا يتشكل فى العقل ولا يمكن .

وأيضًا فلا شك فى أنَّ الزمان مذ كان إلى وقت الهجرة جزء للزمان مذ كان إلى وقتنا هذا .

ولا شك أيضًا فى أن الزمان مذ كان إلى وقتنا هذا كلٌّ للزمان مذ كان إلى وقت الهجرة ، ولما بعده إلى وقتنا هذا .

فلا يخلو الحكم فى هذه القضية من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها :

إما أن يكون الزمان مذ كان موجودًا إلى وقتنا هذا أكثر من الزمان مذ كان إلى عصر الهجرة .

وإمّا أن يكون أقل منه .

وإمّا أن يكون مساويًا له .

فإن كان الزمان مذ كان إلى وقتنا هذا أقل من الزمان مذ كان إلى وقت الهجرة فالكل أقل من الجزء ، والجزء أكثر من الكل ، وهذا هو الاختلاط وعين المحال . إذ لا يخيل[١٨] على أحد أن الكل أكثر من الجزء ، وهذا ما لا شك فيه ببديهة العقل وضرورة الحس .

وإن كان مساويًا له ، فالكل مساوٍ للجزء ، وهذا عين المحال والتخليط .

= ١٩٠٥ م عن قمر عاشر لا زال قيد البحث ، وأكبر أقمار زحل يسمى « تيتان » وهو فى حجم عطارد ، ثبت عام ١٩٤٤ أن له غلافا جويا ، وتوجد حول « زحل » مجموعة حلقات فى مستوى خط الاستواء واكتشفها « جاليليو » (راجع الموسوعة العربية الميسرة إشراف د .محمد شفيق غربال ص ٩٢٠ ط مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر) .

(١٦) أى أنه إذا كان زحل لا نهاية له ، وكان الفلك الأكبر لا نهاية له فكيف يكون زمن أحدهما أكثر من زمن الآخر ، وكلاهما لا نهاية له - إن هذا محال .

(١٧) فى (أ ، ب) سقطت كلمة « النهاية » .

(١٨) أى لا يختلط على أحد ، وقد استعمل لفظة « يخيل » لأن الخيال أكثره متصيِّد من عالم الوهم ولو استعمل كلمة « يغيب » بدلًا منها لكان أنسب .

وإن كان أكثر منه ، وهذا هو الذى لا شك فيه ، فالزمان مذ كان إلى وقت الهجرة ذو نهاية[١٩].

ومعنى الجزء إنما هو أبعاض الشيء ، ومعنى الكل إنما هو جملة تلك الأبعاض فالكل والجزء واقعان فى كلٍّ ذى أبعاض . والعالم ذو أبعاض هكذا توجد حاملاته[٢٠] ومحمولاته وأزمانها ومكانها[٢١]، فالعالم كل لأبعاضه ، وأبعاضه أجزاء له ، والنهاية – كما قدمنا لازمة لكل ذى كل ، وذى أجزاء . والزمان إنما هو مدة بقاء الجرم ساكنًا ، أو متحركًا ، ولو فارقه[٢٢] لم يكن الجرم موجودًا ، ولا كان الزمان أيضًا موجودًا ،[٢٣] والجرم والزمان موجودان فكلاهما لم يفارق صاحبه . والزمان ذو أول ، فالجرم ذو أول ، وهذا مما لا إنفكاك[٢٤] له ألبتة .

وأمّا ما لم يأت بعدُ من زمانٍ أو شخص أو عَرَض فليس كل ذلك شيئًا ، فلا يقع على شيءٍ من ذلك عدد ولا نهاية ، ولا يوصف بشيء أصلا لأنه لا وجود له بعد . فإذا وجد لزمه حينئذ ما لزم سائر ما قد وجد من أجناسه وأنواعه ، من النهاية والعدد وغير ذلك من الصفات .

وأيضًا فلا شك فى أن ما وقع[٢٥] ووجد من الزمان إلى يومنا هذا مساوٍ لما هو من يومنا هذا إلى ما وقع من الزمان معكوسا[٢٦]. وواجب فيه الزيادة بما يأتى من الزمان . والمساوى لا يقع إلّا فى ذى نهاية ، فالزمان متناهٍ ضرورة .

وقد ألزمت بعض الملحدين وهو ثابت[٢٧] بن محمد الجرجانى فى هذا البرهان ، فأراد أن

---

(١٩) أى أن وقت الهجرة كان نهاية للزمان الذى سبقها ، وما له نهاية فلابد أن تكون له بداية ، ومحال أن يكون أزليا .

(٢٠) الحامل والمحمول : هما المسند والمسند إليه ، فالفاعل مسند إليه والفعل مسند ، والفعل لا يفعل إلا فى زمن ، والفاعل لا يفعل إلا فى زمن .

(٢١) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة « ومكانها » .

(٢٢) أى لو فارقه التحرك والسكون كان عدما .

(٢٣) لأن الزمان هو الوعاء الحامل للموجودات فى حركتها وسكونها ، فإذا لم تكن موجودات لم يكن للزمان وجود ، أما والأشياء موجودة فالزمان موجود .

(٢٤) فى (خ) : « لا انفصال » .

(٢٥) فى « أ ، ب » : ما وقع من الزمان .

(٢٦) أى أن ما مضى من الزمان إلى يومنا هذا فهو مساو للذى يبدأ من يومنا هذا إلى ما مضى من الزمان طردًا وعكسا .

(٢٧) ثابت بن محمد الجرجانى : ولد فى سنة ٣٥٠ هـ وتوفى سنة ٤٣١ هـ قتله باديس بن حبوس أمير « صنهاجة » لتآمره عليه ، قدم الأندلس سنة ٤٠٦ هـ ولقى ملوكها ، وكان إمامًا فى العربية متمكنا فى الأدب والمنطق ، أملى فى الأندلس كتابا فى شرح الجمل لأبى القاسم الزجاجى (راجع ترجمته فى الصلة لابن بشكوال حـ ١ ص ١٢٣ – ط الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦ م) .

يعكسه على[٢٨] بقاء البارى عزّ وجل ووجودنا إياه[٢٩]. فأخبرته بأن هذا شغب ضعيف مضمحل ساقط ، لأن البارى تعالى ليس فى زمان ، ولا له مدة ولا فناء[٣٠] لأن الزمان إنما هو حركةُ كلِّ ذى الزمان وانتقاله من مكان إلى مكان ، أو مدة بقائه ساكنًا فى مكانٍ واحد . والبارى تعالى ليس متحركًا ولا ساكنًا ، فلا شك أنه ليس فى زمان ولا له مدة ولا فناء[٣١] ولا هو فى مكان أصلًا ، وليس هو جرمًا ، ولا جوهرًا ، ولا عرضًا ، ولا عددًا ، ولا جنسًا ، ولا نوعًا ، ولا فصلًا ، ولا شخصًا ، ولا متحركًا ، ولا ساكنًا[٣٢] ، وإنما هو تعالى حق فى ذاته ، موجود مطلق بمعنى إنه معلوم لا إله غيره ، واحدٌ لا واحدَ فى العالم سواه ، مخترع للموجودات كلها دونه ، لا يشبه شيئًا من خلقه بوجه من الوجوه . وبالله تعالى التوفيق .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وقد نبه الله تعالى على هذا الدليل وحصره فى قوله تعالى : « يزيد فى الخلق ما يشاء[٣٣] » .

برهان رابع

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : إن كان العالم لا أول له ولا نهاية له ، فالإحصاء منّا له بالعدد والطبيعة إلى ما لا نهاية له من أوائل العالم الماضية محال لا سبيل إليه ؛ إذ لو أحصى ذلك[٣٤] كله لكان له نهاية ضرورة ، فإذن لا سبيل إليه[٣٥].

فكذلك أيضًا هو محال أن تكون الطبيعة والعدد أحصيا ما لا نهاية له من أوائل العالم الخالية حتى يبلغا إلينا ، وإذا كان ذلك محالا فالعدد والطبيعة إذن لم يبلغا إلينا ، وقد تيقّنا وقوع العدد والطبيعة فى كل ما خلا[٣٦] من العالم حتى بلغا إلينا بلا شك . فإذًا قد أحصى العددُ والطبيعة كلَّ ما خلا من أوائل العالم إلى أن بلغا إلينا ، فكذلك الإحصاء (منا)[٣٧] إلى أوّلية العالم صحيح موجود ضرورة بلا شك .

---

(٢٨) فى (خ) « علىَّ فى بقاء البارى » .

(٢٩) أى أن هذا المجادل أراد أن يرد هذا الدليل ، وهو أن الزمان له بدء ونهاية ويعكسه على البارى سبحانه فيجعل له بدءا ونهاية ، فقوله « إياه » يشير به إلى هذا الوجود الذى للمخلوقات من حيث أن لها بدءا ولها نهاية .

(٣٠) فى (أ ، ب) سقطت كلمة « ولا فناء » .

(٣١) فى (أ ، ب) سقطت كلمة « ولا فناء » .

(٣٢) يلاحظ التكرار فى أسلوبه ، والظاهر أنه كان يملى كتابه ثم لا يراجعه حتى ينقيه من التكرار .

(٣٣) سور فاطر : آية رقم ١ – ومعنى الزيادة فى الخلق أنها كانت ناقصة قابلة لتلك الزيادة ، وما كان قابلا للزيادة فهو محتاج إلى من يمنحه إياها .

(٣٤) فى (خ) : « لو حصر ذلك لكانت » .

(٣٥) أى لا سبيل إلى إحصاء العالم والطبيعة إذا كان العالم لا أوّل له كما يزعم القائلون بأزليته .

(٣٦) أى ما مضى منه .

(٣٧) فى (خ) : لم تذكر كلمة « منا » .

وإذ ذلك كذلك فللعالَم أوَّل ضرورة . وبالله تعالى التوفيق .

برهان خامس

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : لا سبيل إلى وجود ثانٍ إلا بعد أول ، ولا إلى وجود ثالث إلَّا بعد ثانٍ ، وهكذا أبدًا . ولو لم يكن لأجزاء العالم أول لم يكن ثان . ولو لم يكن ثان لم يكن ثالث . ولو كان الأمر هكذا لم يكن عدد ولا معدود .

وفى وجودنا جميعَ الأشياء التى فى العالم معدودةً إيجابٌ[٣٨] أنها ثالث بعد ثان ، وثانٍ بعد أوّل .

وفى صحة هذا وجوبُ أوّلٍ ضرورة . وقد نبه الله تعالى على هذا الدليل ، وعلى الذى قبله وحصرهما فى قوله تعالى : « وأحصى كل شيء عددًا[٣٩]» .

وأيضًا فالآخِر والأوَّل من باب المضاف ، فالآخر آخر للأول ، والأول أوّلٌ للآخر . ولو لم يكن أوّل لم يكن آخر .

ويومنا هذا بما فيه ، آخِرٌ لكل موجودٍ (قبله)[٤٠]؛ إذ ما لم يأت بعدُ فليس شيئًا ، ولا وقع عليه بَعْدُ شيء من الأوصاف فله أولٌ ضرورة .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وقد أخبرنى بعض أصدقائنا وهو : « محمد بن عبد الرحمن بن عقبة » رحمه الله تعالى : أنه عارض بهذا البرهان بعض الملحدين ، وهو : « عبد الله بن عبد الله بن شنيف » فعارضه الملحد فى قوله بخلود الجنة والنار وأهلهما فقال له ابن عقبة ، إنما أخذنا خلود دارى الجزاء ، وخلود أهلهما بلا نهاية على غير هذا الوجه .

لكن على أنَّ الله تعالى ينشيء لكل ذلك بقاء محدودًا ، وحركات حادثة ، ولذَّاتٍ مترادفة أبدًا وقتًا بعد وقت ، إلَّا أن الأول والآخر جاريان حادثان[٤١] فى كل موجود من ذلك[٤٢]، وإذا ثبت الأوّل[٤٣] فغير ممتنع تمادى الزمان حينا بعد حين أبدًا بلا نهاية ، وهذا مثل العدد فإنه لو لم يكن له

---

(٣٨) أى أن ذلك يوجب أنها ثالث بعد ثان ، وثان بعد أول . . وإيجابٌ : مبتدأ مؤخر ، خبره : وفى وجودنا . . .
(٣٩) سورة الجن : آية ٢٨ .
(٤٠) كلمة [قبله] ليست مذكورة فى (خ) ، واعتمدنا على ذكرها فى (أ ، ب) .
(٤١) فى (خ) : لا توجد كلمة « حادثان » ، وقد اعتمدنا فى ذكرها على (أ ، ب) .
(٤٢) أى من ذلك النعيم ، فهو نعيم متجدد حادث ، ولا خلود لما يتولد منه حالًا بعد حال .
(٤٣) أى أول ما يرد على أهل الجنة من نعيم .

أول لم يقدر أحد على عدّ أى[٤٤] شيءٍ أبدًا ؛ فالعدد له أول ضرورة ، يعرف ذلك بالحس والمشاهدة ، وهو قولنا واحد فإنَّ هذا مبدأ العدد الذى لا عدد قبله ، ثم الأعداد يمكن فيها الزيادة أبد الأبد لا إلى غاية ، لكن كلما خرج منه جزء إلى حَدّ الوجود ، وُجِدَ للفعل فله نهاية[٤٥]، وهكذا أبدًا سرمدًا . وبالله تعالى التوفيق .

فانقطع الشنيفى ، ولم يكن عنده إلّا الشغب .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وقد قال بعض أهل الإلحاد فى هذه البراهين التى أوجبنا بها : استحالة[٤٦] وجود موجودات لا أوائل لها : أتقولون[٤٧] إن الله تعالى يوفى أهل الجنة ما وعدهم من النعيم الذى لا آخر له ولا نهاية أم لا يوفيهم ما وعدهم من ذلك ؟

فإن قلتم : إنه تعالى يوفيهم إياه . دخل عليكم كل ما أدخلتموه علينا فى هذه البراهين ، ولا فرق[٤٨].

وإن قلتم : إنه تعالى لا يوفيهم ذلك – ألزمتموه خلف الوعد والكذب[٤٩]؛ وهو كفر عندكم .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : هذه شغبية قد طالما حذرنا من مثلها فى كتبنا التى جمعناها فى حدود المنطق[٥٠]. وهى منفسخة من وجهين[٥١]:

أحدهما[٥٢]: أن تعلق المرء بما يقول خصمه ضعف ، وإنما يلزم المرء أن يخلِّص قوله مجردًا ، ولا أسوة له فى تناقض خصمه ، بل لعل خصمه لا يقول ذلك .

---

(٤٤) فى (خ) لا توجد كلمة (أى) .

(٤٥) يعني أن الواحد وإن كان أصل الأعداد فإنه غير ما تركب منه أعداد ، فالثانى غير الأول ، والثالث غير الثانى ، وهكذا إلى ما لا نهاية من الأعداد ، ولكل عددٍ مبدأ عند ظهوره بالعدّ ، ونهاية عند الوقوف عنده ، أو تجاوزه إلى غيره ، وقد أراد بعض فلاسفة الغرب المعاصرين أن يدلل على وجود الله بمثل هذا المثال فجعل الله واحدًا ، ثم جعل المخلوقات منتظمة فى سلسلة الأعداد بعد الواحد ، قائلا : إن لكل موجود قيمة خاصة مثله فى أى عدد بعد الواحد وإن كان الواحد أصلًا لوجودها ، فلا يتصور عدد إلّا والواحد أصل له ، وهذا تصور باطل يؤدى إلى القول بوحدة الوجود من جهة ، ثم يجعل الواحد وهو الذى يمثل به الإله أقل درجة مما تعده من أعداد .

(٤٦) « استحالة » مفعول به لقوله « وقد قال بعض أهل الإلحاد » .

(٤٧) قوله « أتقولون » هو مقول لقول محذوف ، أى فقلنا لهم « أتقولون » .

(٤٨) وهو قولهم : استحالة وجود موجودات لا أوائل لها ، لأن الله تعالى إذا وفَّى أهل الجنة ما وعدهم به كان النعيم الذى يلقونه حادثا ، وإذًا بطل قولهم باستحالة وجود موجوداتٍ لا أوائل لها .

(٤٩) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة « والكذب » .

(٥٠) راجع ما ذكرناه سابقا ص ٤ .

(٥١) فى (خ) « من وجوه » .

(٥٢) فى (خ) « أوحدها » .

الثانى[٥٣]: أن المسئول بها إن كان جهميًا[٥٤] سقط عنه هذا السؤال المذكور .

وأمّا نحن فعلينا بحول الله تعالى بيان فساد هذا الاعتراض وتمويهه ، فنقول – وبالله التوفيق[٥٥]– إنَّ من شغب أهل السفسطة إدخال كلمة لا يؤبه لها يجعلونها مقدمة وهى كذب ، فيموّهون بها على الجهّال مما[٥٦] يبنون عليها

وهذا الاعتراض من هذا الباب .

وذلك أنهم أرادوا إلزامنا بأن الله عزّ وجل وعد أهل الجنة أن يوفيهم نعيمًا لا نهاية له ، وهذا خطأ وكذب ، وما[٥٧] وعدهم الله عزّ وجل قط بأن يوفيهم ذلك النعيم ، ولو وعدهم بذلك لكان ذلك النعيم إذا استوفى بطل وفنى وانقضى[٥٨]، وإنما وعدهم تعالى بنعيم لا نهاية له[٥٩]. وكل ما ظهر ووجد من ذلك النعيم فهو محصور ذو نهاية ، وما لم يخرج إلى حدّ الفعل فهو عدم بَعْدُ ، ولا يقع عليه عدد ولا صفة ، وهكذا أبدًا . فقد ظهر أن لفظة « يوفيهم » هى الشغيبة المفسدة[٦٠] التى موّهوا بها ، فإذا أسقطها المعترض من كلامه سقط اعتراضه جملة وصحت القضية . وبالله التوفيق .

فإن قال قائل : فإن الله عزّ وجل يقول[٦١]: « وإنا لموفّوهم نصيبهم غير منقوص[٦٢]» ؟

قلنا : صدق الله تعالى[٦٣] وهذا لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما :

إمّا أن يكون أراد بذلك نصيبهم من الجزاء ، أو يكون أراد نصيبهم من مساحة الجنة .

فإن كان عنى – عزّ وجل – بذلك نصيبهم من الجزاء والنعيم فهو صحيح ، لأن كل ما خرج من ذلك إلى حد الوجود فهو مستوفى بيقين وهكذا أبدًا . وإن كان تعالى عنى بذلك

---

(٥٣) فى (خ) « وأيضا فإن » بدلًا من « الثانى أن » .

(٥٤) الجهمية : هم أتباع « جهم بن صفوان » الذى قال بالإجبار والاضطرار ، وأنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان ، وكان « جهم » تلميذًا للجعد بن درهم الذى كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وكان « يحمل » جهم « السلاح ويقاتل السلطان ، وقتله « سلم بن أحوز المازنى » ، فى آخر زمان بنى مروان (راجع الفرق بين الفرق للبغدادى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – نشر مطبعة محمد على صبيح – القاهرة) .

(٥٥) فى (خ) « وبالله تعالى نتأيد » .

(٥٦) فى (أ ، ب) « وما » .

(٥٧) فى (خ) : « وإنما وعدهم » .

(٥٨) لأنه لا يجتمع استيفاء النعيم واستمراره ، لأن استيفاءه نهاية له .

(٥٩) أى نعيما متجددًا لا يشبه سابقه لاحقه ، كما يشير إلى ذلك قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقًا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل ، وأتوا به متشابها » .

(٦٠) فى (أ ، ب) : « الفاسدة » .

(٦١) فى (أ ، ب) : « إن الله تعالى يقول » .

(٦٢) سورة هود : آية : ١٠٩ .

(٦٣) سقطت كلمة « صدق الله تعالى » من (أ ، ب) .

نصيب كل واحد من الجنة والنار ، فهذا صحيح ، لأن كل مكانٍ منها متناهٍ من جهة المساحة ، وإنما نفينا التوفية التى توجب الانقضاء بلا زيادة فيها . وقد قال – عزّ وجل – « فأمَّا الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ فيوفِّيهم أجورَهم ويزيُدهم من فضله[٦٤] » . وقال تعالى : « إنما يُوفَّى الصابرون أجرهم بغير حساب[٦٥] » .

وهاتان الآيتان تبينان أن الأجر المستوفى هو كل[٦٦] ما يعطونه من مساحة الجنة ، وكل[٦٧] ما خرج إلى الوجود من النعيم ، ثم لا يزال تعالى يزيدهم من فضله كما قال تعالى : « بغير حساب » فهذا لا يستوفى أبدًا لأنه لا نهاية له ، ولا كل ، ولو استوُفِى لم يمكن أن تكون فيه زيادة ، إذ بالضرورة يعلم أن ما استوُفِى فلا زيادة فيه ، وما تُمكن الزيادة فيه فلم يستوف بعد .

والله تعالى قد نص على أن بعد تلك التوفية زيادة فصح أنها توفية لشىء محدود متناهٍ ، وإن ما لا نهاية له فلا يستوفى أبدًا .

فقد ثبت بكل ما ذكرنا أن العالم ذو أول ، وإذا كان ذا أول فلا بدّ ضرورة من أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها ، وهى :

١ – إما أن يكون أحدث ذاته .

٢ – وإما أن يكون حدث بغير أن يحدثه غيره ، وبغير أن يحدث هو نفسه .

٣ – وإما أن يكون أحدثه غيره .

فإن كان هو أحدث ذاته ، فلا يخلو من أحد أربعة أوجه لا خامس لها وهى :

١ – إمّا أن يكون أحدث ذاته وهو معدوم وهى موجودة .

٢ – أو أحدث ذاته وهو موجود وهى معدومة .

٣ – أو أحدثها وكلاهما موجود .

٤ – أو أحدثها وكلاهما معدوم .

وكل هذه الأربعة الأوجه محال ممتنع لا سبيل إلى شىء منها ؛

---

(٦٤) سورة النساء : اية ١٧٣ . ففى قوله تعالى : « ويزيدهم من فضله بعد قوله » : « فيوفيهم أجورهم إشارة إلى أن التوفية ليس معناها استقصاء كل ما لهم ، وإنما لهم زيادة بعد هذه التوفية » .

(٦٥) سورة الزمر : آية ١٠ ، ففى قوله تعالى : « بغير حساب » إشارة إلى أن التوفية لا تنقطع بمالهم عند الله تعالى من أجر ، كما يقول سبحانه : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » يونس : ٢٦ .

(٦٦) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة « كل » .

(٦٧) كلمة [كل] ليست مذكورة فى (خ) .

لأن الشيء وذاته هى هو ، وهو هى .

وكلّ ما ذكرنا من الوجوه يوجب أن يكون الشيء غير ذاته .

وهذا محال وباطل بالمشاهدة والحس[٦٨].

فهذاوجه قد بطل .

ثم نقول :

إن كل ما[٦٩] خرج عن العدم إلى الوجود بغير أن يُخرِج هو ذاته ، أو يُخرِجه غيره .

فهو[٧٠] أيضًا محال ، لأنه لا حال أولى بخروجه إلى الوجود من حال أخرى ، ولا حال أصلا هناك .

فإذًا لا سبيل إلى خروجه ، وخروجه مشاهد ممكن[٧١]. فحال الخروج غير حال اللا خروج ، وحال الخروج هى علّة كونه .

وهذا لازم فى تلك الحال ، أعنى أن حال الخروج يلزم فى حدوثها مثل ما لزم فى حدوث العالم من أن تكون أخرجت نفسها ، أو أخرجها غيرها ، أو خرجت بغير هذين الوجهين ، وهكذا فى كل حال .

فإن تمادى الكلام يوجب[٧٢] ألا نهاية .

ولا نهاية[٧٣] فى العالم من مبدئه باطل ممتنع محال بما قدمنا[٧٤].

فإذًا قد بطل أن يخرج العالم بنفسه ، وبطل أن يخرج دون أن يخرجه غيره ، فقد ثبت الوجه الثالث ضرورة ، إذ لم يبق غيره ألبتة فلا بدّ من صحته ، وهو أن العالَمَ أَخرَجَه غيرُه من العدم إلى الوجود وبالله تعالى التوفيق .

---

(٦٨) لان ذات الشيء ، هى الشيء ، فذات الإنسان هو الإنسان ، وذات الشجرة هى الشجرة .
(٦٩) وفى (أ ، ب) [وإن كان] .
(٧٠) وفى (أ ، ب) [فهذا] .
(٧١) وفى (أ ، ب) [متيقن] .
(٧٢) فى (أ ، ب) [وجب بما قدمناه ألا نهاية] .
(٧٣) وفى (أ ، ب) [وألا] .
(٧٤) كلمة [بما قدمنا] غير مذكورة فى (أ ، ب) .

أدلة أخرى على حدوث العالم

وأيضًا فإن الفلك[٧٥] بكل ما فيه ذو آثارٍ محمولة فيه من نُقْلةٍ زمانية ، وحركة دورية ؛ فى كون[٧٦] كل جزء من أجزائه فى مكان الذى يليه ، والأثرُ مع المؤَثّر من باب المضاف فإن لم يكن أثر لم يكن مؤَثّر ، وإن لم يكن مؤثّر لم يكن أثر ، فوجب بذلك أنه لابد لهذه الآثار الظاهرة من مؤثر أثَّرها ، ولا سبيل إلى أن يكون الفلك أو شيء مما فيه هو المؤثر ، لأنه هو[٧٧] المؤثر فيه ، والمؤثَّر فيه مع المؤثّر والأثَر من باب المضاف أيضًا ، ومعنى قولنا أنَّ المؤثّر والأثر والمؤثَّر فيه من باب المضاف إنما هو أنَّ الأثر والمؤثَّر فيه يقتضيان مؤَثِّرًا ولابد .

ولم يَرِد أن البارى تعالى يقع تحت الإضافة فلابدَّ ضرورة[٧٨] من مؤثّر ليس مؤَثَّرًا فيه ، وليس هو شيئًا مما فى العالم ، فهو بالضرورة الخالق الأول ، الواحد تباركَ وتعالى .

فصحّ بهذا أنّ العالَم كلَّه محدَث ، وأنَّ له محدِثاً هو غيره .

هذا إلى ما نراه ونشاهده بالحواس من آثار الصنعة التى لا يشك فيها ذو عقل .

ومن بعض ذلك .

تراكيب الأفلاك وتداخلُها ، ودوام دورانها على اختلاف مراكزها ، ثم أفلاك تداويرها ، والبون بين حركة أفلاك التداوير[٧٩]، والأفلاك الحاملة لها ، ودوران الأفلاك كلها من غرب إلى شرق ، ودوران الفلك التاسع الكلى بخلاف ذلك من شرق إلى غرب ، وإدارته لجميع الأفلاك مع نفسه كذلك ، فحدث من ذلك حركتان متعارضتان فى حركة واحدة .

فبالضرورة نعلم أن لها محركا على هذه الوجوه المختلفة .

ثم تراكيب أعضاء الإنسان والحيوان من إدخال العظام المحدَّبة فى المقعّرة ، وتركيب العضل على تلك المداخل ، والشدّ على ذلك بالعصب والعروق .

صناعة ظاهرة لا شك فيها ، لا ينقصها إلا رؤية الصانع فقط[٨٠].

---

(٧٥) يقصد بالفلك هذا الوجود الواقع تحت الحسّ والمشاهدة من أرض وسماء ، وكواكب ونجوم .

(٧٦) كلمة [كون] غير موجودة فى (خ) .

(٧٧) جاءت العبارة فى (أ ، ب) على النحو التالى [لأنه يصير هو المؤثّر والمؤثر فيه ، مع أن المؤثّر والأثر من باب المضاف أيضا] .

(٧٨) كلمة [ضرورة] غير موجودة فى (خ) .

(٧٩) يقصد بأفلاك التداوير الأفلاك (أى الكواكب) التى تدور حول مركز كوكب آخر ، كالمجموعة الشمسية التى تدور حولها الأرض ، والقمر ، وزحل ، وعطارد ، والمريخ ، وغيرها ، ويسمّى المؤلف الكواكب المركزية بالحاملة لمجموعتها التى تدور فى فلكها .

(٨٠) أى لاينقصها إلا العقل المتدبّر الذى يرى قدرة الصانع سبحانه فيما صنع .

ومن ذلك ما يظهر فى الأصباغ الموضوعة فى جلود كثير من الحيوان وريشه ووبره ، وشعره ، وظفره ، وقِشْره ، على رتبة واحدة ، ووضع واحد لا تخالف فيه ، كأصباغ الحَجَل[٨١]، والشفانين (اليمام) ، والسِّمان ، والبزاة[٨٢]، وكثير من الطير والسلاحف ، والحشرات والسمك ، لا يختلف تنقيطه ألبتة ، ولا تكون أصباغه موضوعة إلّا وضعًا واحدًا كأذناب الطواويس – وفى السمك والجراد[٨٣] والحشرات – نوعًا واحدًا كالذى يصوّره المصور بيننا[٨٤].

ثم منها ما يأتى مختلفًا كأصباغ الدّجاج والحمام والبط وكثير من الحيوان .

فبالضرورة والحس نعلم أنّ لذلك صانعًا مختارًا يفعل ذلك كله كما شاء ، ويحصيه إحصاءً لا يضطرب أبدًا عمّا شاء من ذلك ، وليس يمكن ألبتة في حسّ العقل أن تكون هذه المختِلفات المضبوطة ضبطًا لا تفاوت فيه من فعل الطبيعة ؛ ولابد لها من صانع قاصد إلى صنعة كل ذلك .

ومن درى ما الطبيعة ؛ علم أنها قوة موضوعة فى الشيء تجرى بها صفاته على ما هى عليه فقط ، وبالضرورة يعلم أن لها واضعًا ، ومرتِّبا ، وصانعًا ، لأنها لا تقوم بنفسها ، وإنما هى محمولة على[٨٥] ذى الطبيعة .

ومنها ما يُرى فى لِيفِ النخل ، والدّوْم من النسج المصنوع يقينًا بنيرين[٨٦] وسُدًى كالذى يصنعه النسَّاج ، ما تنقصنا إلا رؤية الصانع فقط ، وليس هذا ألبتة من فعل طبيعة ، ولا بنسج ناسج ، ولا بنَّاء ، ولا صانع أصباغ مرتبة . بل هو صنعة صانع مختار قاصد إلى ذلك غير ذى طبيعة لكنه قادر على ما يشاء .

هذا أمر معلوم بضرورة العقل وأوله[٨٧] يقينًا ، كما نعلم أن الثلاثة أكثر من الاثنين . فصحّ أنه خالق أوّل واحدٌ حقٌ لا يشبه شيئًا من خلقه ألبتة لا إله إلّا هو الواحد الأول الخالق عزّ وجل .

* * *

---

(٨١) الحَجل : واحدة حجلة – الذكر من القبح ، لحمه معتدل ، وابتلاع نصف مثقال من كبدة ينفع فى الصّرَع ، والاستعاط بمرارته كل شهر مرة يذكى الذهن جدًا ، ويقوّى البصر (قاموس المحيط) .

(٨٢) البُزاة : جمع البازى : ضرب من الصقور .

(٨٣) كلمة (والجراد) غير مذكورة فى (خ) .

(٨٤) أى كالذى يفعله المصور فى تصوير منظر من أشجار الورد مثلا ، فيصبغ بألوانه التى بين يديه كل شجرة بلون ما عليها من أزهار .

(٨٥) فى (خ) : فى .

(٨٦) واحدها « نير » وهو الحبل ، و « السُّدى » : واحدتها « سداة » وهى ما تقابل « اللحمة » فى عملية النسيج .

(٨٧) أى أول المعارف التى هى البديهيات .

القسم الثالث

« الفرقة الثالثة : القائلون بأن العالم لم يزل وأن له فاعلًا لم يزل »★

باب الكلام : على من قال : إن العالم لم يزل ، وله مع ذلك فاعل لم يزل .

قال « أبو محمد » : (رضى الله عنه) : قد أفسدنا بحول الله وقوته بالبراهين التى قدمنا هذه المقالة . ولكن بقى لهم اعتراض وجب إيراده تقصّيًا لكلِّ ما موَّهوا به .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : اعتمد أهل هذه المقالة على أن قالوا : إنَّ علة فعل البارى تعالى لما فعل[1] إنما هو : جوده[2]، وحكمته ، وقدرته ، وهو تعالى لم يزل جوادًا حكيمًا قادرًا . فالعالم لم يزل ، إذ علته لم تزل .

وهذا[3] فاسدٌ ألبتة بالأدلة[4] التى قدمنا التى لا تضطر[5] إلى المعرفة والتيقن بحدوث العالم .

ثم نقول : إنه إنما يلزم هذا من أقر بهذه المقدمة أعنى أن للعالم علة ، وأما نحن فإنّا نقول : إنه لا علّة لتكوين الله عزّ وجل كلَّ ما كوَّنه ، وأنه لا شيء غير الخالق وخلقه ، ثم نقول على علم هؤلاء قولًا كافيًا إن شاء الله تعالى :

وهو أن المفعول[6] هو المتنقل من العدم إلى الوجود ، بمعنى مِنْ ليسَ ، إلى شيءٍ[7]، فهذا هو المحدَث .

---

(١) كلمة « لما فعل » غير مذكورة فى (خ) .
(٢) فى الأصل : « وجوده » .
(٣) فى (أ ، ب) : فهذا .
(٤) فى (أ ، ب) : بالدلالة .
(٥) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة (لا) .
(٦) المفعول : هو المخلوق ، وهو الذى له فاعل .
(٧) أى أنه المتنقل من ليس موجودًا أو شيئًا إلى شيء موجود .
★ هذا العنوان ليس فى الأصل .

ومعنى المحدَث : هو ما لم يكن ثم كان .

وهم يقولون : إنه الذى لم يزل ، وهذا هو خلاف المعقول ، لأن الذى لم يكن ثم كان هو غير الذى لم يزل ، فالعالم إذن هو غير نفسه ، وهذا هو[٨] عين المحال ، وبالله تعالى التوفيق .

فإن قال لنا قائل :

لما كان البارى تعالى غير فاعل على قولكم ثم صار فاعلًا ، فقد لحقته استحالة ، وتعالى الله عن ذلك .

قلنا له وبالله التوفيق :

هذا السؤال راجع عليكم إذ صححتموه فهو لكم لازم[٩]، لا لنا لأنا لا نصححه ، وذلك أنه إن كان عندكم الفعل منه بعد أن كان غيرَ فاعل يوجب الاستحالة على الفاعل تعالى ، فإنّ فعله لِما أحدثَ من الأعراض عندكم بعد أن كان غير محدِث لها ، وإعدامُه ما أعدم منها بعد أن كان غير معدم لها موجب عليه الاستحالة .

فأجيبوا عن سؤالكم الذى صححتموه ، ولا جواب لكم إلا بإفساده .

وأمّا نحن فنقول : إنَّ الاستحالة ليست ما ذكرتم .

وإنما معنى الاستحالة : أنه حدوث شىءٍ فى المستحيل ، لم يكن فيه قبل ذلك ثم صار فيه[١٠] مستحيلًا عن صفته المحمولة عليه إلى غيرها .

وهذا المعنى منفى عن الله تعالى ، أى أنه تعالى يجل عن أن يكون حاملا لصفة فيه[١١]. بل بذاته لم يفعل إن كان غير فاعل ، وبذاته فَعَل إن فَعل ، ولا علة لما فعل ، ولا علّة لما لم يفعل .

وأيضًا : فإنَّ الذى لم يزل هو الذى لا فاعل له ، ولا مخرج له من عدم إلى وجود ، فلو كان العالَم لم يزل لكان لا مخرج له ولا فاعل له .

وقد أقرّ أهل هذه المقالة بأنَّ العالم لم يزل ، وأن له فاعلًا لم يزل يفعل وهذا عين المحال والتخليط والفساد . وبالله تعالى التوفيق .

---

(٨) سقطت كلمة (هو) من (أ ، ب) .

(٩) أى أن هذا السؤال يجب عليكم أنتم أن تسألوه أنفسكم ، وأن تجيبوا عليه وسيظهر لكم من الإجابة أن الله تعالى فاعل مختار ، والفاعل المختار لا يستحيل أن يفعل ، « وربك يفعل ما يشاء ويختار » : ٩٨ سورة القصص .

(١٠) فى (أ ، ب) : « إذ لا » وسقطت كلمة (ثم) .

(١١) فى (أ ، ب) : صار به .

القسم الرابع

« الفرقة الرَّابعة : رأيها فى خلق العالم والنفس والمكان والزمان »

باب الكلام على من قال إن للعالم خالقًا لم يزل ، وإن النفس والمكان المطلق الذى هو الخلاء[1]، والزمان المطلق الذى هو المدة لم تزل موجودة ، وأنها غير محدثة .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : والنفس[2] عند هؤلاء جوهر قائم بنفسه ، حامل لأعراضه لا متحرك ، ولا منقسم ، ولا متمكن أى لا فى مكان .

وقد ناظرنى قوم من أهل هذا الرأى ، ورأيته كالغالب على ملحدى أهل زماننا ، فألزمتهم إلزامات لم ينفكوا عنها[3]. أظهرت[4] بطلان قولهم بعون الله تعالى وقوّته . ولم نر واحدًا ممن تكلم قبلنا ذكر هذه الفرقة ، فجمعت ما ناظرتهم به وأضفت إليه ما وجبت إضافته إليه مما فيه تزييف قولهم . وما توفيقنا إلّا بالله تعالى .

وهذا الزمان والمكان عندهم هما غير الزمان والمكان المعهودين عندنا لأن المكان المعهود عندنا : هو المحيط بالمتمكِّن فيه من جهاته أو من بعضها .

وهو ينقسم قسمين :

إمّا مكان يتشكل المتمكِّن فيه بشكله كالبرا[5]، أو الماء فى الخابية ، أو ما أشبه ذلك .

وإمَّا مكان يتشكل هو[6] بشكل المتمكِّن فيه كالماء لما حلَّ فيه من الأجسام ، وما أشبهه .

---

(١) فى النسخة (ب) والمكان المطلق هو الخلاء .

(٢) فى (أ ، ب) [النفس] بغير واو . ويشير المؤلف إلى العطار أحد رؤساء المعتزلة كما صرح بذلك فى الفصل ٥/٧٠

(٣) فى (أ ، ب) [منها] .

(٤) فى (خ) [وظهر] .

(٥) فى (ب) « كالبر » والبرى : التراب (محيط) .

(٦) أى المكان ، والمكان الذى يتشكل بما هو فيه إنما يظهر فى الآنية الشفافة الملونة حيث يأخذ الإناء لون الشراب الذى يوضع فيه .

والزمان المعهود عندنا : هو مدة وجود الجرم ساكنًا أو متحركًا ، أو مدة وجود العرض فى الجسم .

ويعُمُّه أن نقول : هو مدة وجود جرم(٧) الفلك وما فيه من الحوامل والمحمولات .

وهم يقولون : إنَّ الزمان المطلق ، والمكان المطلق هما غير ما حدّدناه(٨) آنفًا من الزمان والمكان(٩).

ويقولون : إنهما شيئان متغايران .

ولقد كان يكفى فى بطلان(١٠) قولهم - إقرارهم بمكانٍ غير ما يعهد ، وزمانٍ غير ما يعهد بلا دليل على(١١) ذلك .

ولكن لابدَّ من إيراد البراهين على إبطال دعواهم فى ذلك بحول الله وقوته .

○ فيقال لهم وبالله تعالى التوفيق :

أخبرونا عن هذا الخلاء الذى أثبتم وقلتم إنه كان موجودًا قبل حدوث الفلك(١٢) وما فيه .

هل بطل بحدوث الفلك(١٣) ما كان منه فى مكان الفلك قبل أن يحدث الفلك ؟ أو لم يبطل ؟ .

فإن قالوا لم يبطل - وبذلك أجابنى بعضهم

فيقال لهم :

فإن كان لم يبطل ، فهل انتقل عن ذلك المكان بحدوث الفلك فى ذلك المكان أو لم ينتقل ؟

فإن قالوا : لم ينتقل - وهو قولهم -

قيل لهم :

---

(٧) كلمة « جرم » سقطت من (أ ، ب) .
(٨) وفى (ب) « حددنا » .
(٩) أى من أنهما غير مطلقين .
(١٠) فى (أ) « من » بدلًا من « فى » .
(١١) فى (أ) « بدليل على ذلك » وفى (ب) « بلا دليل على ذلك » .
(١٢) يقصد به المؤلف « العالم وما فيه من مخلوقات » .
(١٣) سقطت من (خ) كلمة « الفلك » .

فإذا لم يبطل ، ولا انتقل ، فأين حدث الفلك ؟ وقد كان فى موضعه قبل حدوثه عندكم معنى ثابتًا قائمًا بنفسه موجودًا ؟ .

وهل حدث الفلك فى ذلك المكان المطلق الذى هو الخلاء أم فى غيره ؟

فإن كان حدث فى غيره

فها هنا إذًا[١٤] مكان آخر غير الذى سميتموه خلاء ..

وهو إمّا مع الذى ذكرتم فى حيز واحد .. أم هو فى حيّز آخر .

فإن كان معه فى حيز واحد ، فالفلك فيه حدث ضرورة ، وقد قلتم إنه لم يحدث فيه .

فهو إذًا حادث فيه غير حادث فيه ، وهذا تناقض ومحال .

○ وإن كان فى حيز آخر فقد أثبتم النهاية[١٥] للخلاء ، إذ[١٦] الحيز الآخر الذى حدث فيه الفلك ليس هو فى ذلك الخلاء ، وهذا ينطوى فيه بالضرورة نهاية الخلاء الذى ذكرتم فهو متناهٍ لا متناه ، وهذا تناقض وتخليط .

وإذا بطل أن يكون غير متناهٍ ، وثبت أنه متناه ، فهو المكان المعروف[١٧] المعهود المضاف إلى المتمكن فيه ، وهذا هو المكان الذى لا يَعرف ذو عقل سواه .

○ وإن كان الفلك حدث فيه والفلك ملاء بلا شك ، ولم ينتقل الخلاء عندكم ولا بطل .

فالفلك إذًا خلاء وملاء معًا فى مكانٍ واحد . وهذا محال وتخليط .

○ فإن قالوا بطل بحدوث الفلك ما كان منه فى موضع الفلك قبل حدوث الفلك .

أو قالوا[١٨]: انتقل .

فقد أوجبوا له النهاية ضرورة ؛

إمّا من طريق الوجود بالبطلان ؛ إذ لا يَفْسُد ويبطل إلّا ما كان حادثًا لا ما لم يزل .

وإمّا من طريق المساحة بالنقلة ، إذ لو لم يجد أين ينتقل لم تكن له نقلة ، إذ معنى النقلة

---

(١٤) فى (خ) « الآن » بدلا من « إذا » .
(١٥) كلمة (النهاية) سقطت من النسخة (أ) وهى موجودة فى (ب) .
(١٦) فى النسخة (أ) [إذًا] وفى (ب) : [إذ] .
(١٧) سقطت كلمة [المعروف] من (أ ، ب) .
(١٨) فى النسخة (أ) [أى قالوا] وفى (ب) « أو » .

إنما هو تصيير الجرم إلى مكان لم يكن فيه قبل ذلك ، أو إلى صفة لم يكن عليها قبل ذلك .

ووجوده مكانًا ينتقل إليه موجِبٌ أنه لم يكن فى ذلك المكان الذى انتقل إليه قبل انتقاله إليه وهذا هو إثبات النهاية ضرورة فهذا هو الذى أبطلوا(١٩).

○ ويلزمهم فى ذلك أيضًا أن يكون متحيزًا ضرورة لأن الذى بطل منه هو غير الذى لم يبطل . والذى انتقل هو غير الذى لم ينتقل .

وهو إذا كان كذلك(٢٠):

فإمّا هو جسم ذو أجزاء .

وإمَّا هو محمول فى جسم فهو ينقسم بانقسام الجسم .

وقد أثبتنا النهاية للجسم فى غير هذا المكان من كتابنا هذا بما فيه البيان الضرورى . والحمد لله رب العالمين .

○ وأيضًا ، فإن كان لم يبطل :

فالذى كان منه فى موضع الفلك ثم لم يبطل ، ولا انتقل لحدوث الفلك فيه .

فهو والفلك إذًا موجودان فى حيز واحدٍ معًا .

فهو إذًا ليس مكانًا للفلك لأن المكان لا يكون مع المتمكن فيه فى مكان واحد ، وهذا يعرف بأولية العقل .

ولو كان ذلك لكان المكان مكانًا لنفسه ، ولما كان واحدٌ منهما أولى بأن يكون مكانًا للآخر من الآخر بذلك .

ولا كان أحدهما أولى أيضًا بأن يكون متمكنًا فى الآخر من الآخر فيه .

وكل هذا فاسد ومحال بالضرورة .

○ وأيضًا فإن الخلاء عندهم مكان لا متمكَّن فيه ، والفلك عندهم موجود فى الخلاء إذ لا نهاية للخلاء عندهم من طريق المساحة ، فإذا كان الفلك متمكنًا فى الخلاء عندهم والخلاء عندهم مكان لا متمكَّن فيه ، فالخلاء إذن مكان فيه متمكن ليس فيه متمكن .

---

(١٩) وهو نهاية الموجودات ، وعدم أزليتها ، فقد قالوا بأزلية العالم وموجوداته .
(٢٠) فى (ب) « ذلك » .

وهذا محال وتخليط .

○ وهذا بعينه لازم في قولهم إن ذلك الجزء من الخلاء لم ينتقل[٢١] لحدوث الفلك فيه ، فإن قالوا انتقل ، فإنما صار إلى مكان لم يكن فيه قبل ذلك خلاء ولا ملاء[٢٢] فقد ثبت عدم الخلاء والملاء فيما فوق الفلك ضرورة ، وهذا خلاف قولهم .

○ وإن قالوا بطل ، لزمهم أيضًا أنه قد عدَّته المدد ضرورة ، فإذا عدَّته المدد فقد تناهى من أوله بالمبدأ ضرورة .

فإن قالوا بل لم يحدث الفلك في شيء من ذلك المكان الذى هو الخلاء .

فقد أثبتوا حيزًا آخر ، ومكانًا للفلك غير الخلاء الشامل عندهم .

وإذا كان ذلك فقد تناهى كلا المكانين[٢٣] من جهة تلاقيهما ضرورة ، وإذا تناهيا من جهة تلاقيهما لزمتهما المساحة ، ووجب تناهيهما لتناهى ذرعهما[٢٤] ضرورة[٢٥].

○ ويُسألون أيضًا عن هذا الخلاء الذى هو عندهم مكان لا متمكّن فيه :

هل له مبدأ متصل بصفحات الفلك العليا[٢٦] أم لا مبدأ له من هنالك ؟

ولابد من أحد الأمرين ضرورة ؛ فإن قالوا : لا مبدأ له - وهو قولهم - قيل لهم إنّ قول القائل « مكان » ، إنما يفهم منه ما يتمثل في النفس من المقصود بهذه اللفظة وموضعها في اللغة لتكون عبارة عن التفاهم[٢٧] بالمراد بها أنه[٢٨] مساحة ، ولابدّ للمساحة من الذرع ضرورة ، ولا بد للذرع[٢٩] من مبدأ لأنه كمية ، والكمية أعداد مركبة من الآحاد .

فإن لم يكن له مبدأ من واحد ، اثنين ، ثلاثة ، لم يكن عدد ، وإذا لم يكن عدد لم يكن ذرع أصلًا .

وإذا لم يكن ذرع لم تكن مساحة ، ولا انفساح ولا مسافة .

---

(٢١) لم يتغيّر ، ولم ينتقل من حال إلى حال ، مع أنه قد انتقل فعلا بحدوث الفلك فيه .
(٢٢) الخلاء : الفضاء المطلق الذى لا شيء فيه ، والملاء : ما يحلّ في الخلاء ، ويملأ جزءًا منه ، أو يملؤه كلّه .
(٢٣) المراد بالمكانين هنا : المكان الذى حلّ فيه الفلك ، والمكان الذى لم يحلّ فيه الفلك ، وهو الخلاء أصلًا .
(٢٤) الذّرع : المساحة ، وأصله ما يقاس بالذراع « ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا فاسلكوه » .
(٢٥) كلمة [ضرورة] غير مذكورة في (خ) .
(٢٦) في (أ ، ب) [الأعلى] .
(٢٧) في (أ ، ب) : للتفاهم عن المراد بها .
(٢٨) في (أ ، ب) : أنه ساحة .
(٢٩) في (أ) : للزروع .

وكل هذه ألفاظ واقعة إما على ذرع المذروع ، وإما على مذروع بالذرع ضرورة ، فإن قالوا : له مبدأ من هنالك :

وجبت له النهاية ضرورة لحصر العدد لمساحته بوجود المبدأ له .

○ ويسألون أيضًا :

أمماس هو[٣٠] للفلك أم غير مماس ، وباين عنه أم غير باين[٣١]؟

فإن قالوا : لا مماس ولا مباين .

فهذا أمر لا يعقل بالحس ، ولا يتشكل فى النفس ، ولا يقوم على صحته برهان أبدًا إلّا فى الأعراض المحمولة فى الأجسام[٣٢].

وهم يقولون[٣٣]: إن الخلاء عرض محمول فى جسم .

وكل دعوى لم يقم عليها دليل فهى باطلة مردودة .

وإن أثبتوا المماسة أو المباينة وجب عليهم ضرورة إثبات النهاية له .

كما لزم بإثبات المبدأ ، إذ النهاية منطوية فى ذكر المبدأ ، والمماسة أو[٣٤] المباينة ضرورة لا شك فيها[٣٥]. وبالله التوفيق .

○ ويُسألون أيضًا عن هذا الخلاء الذى يذكرون ، والزمان الذى يثبتون :

أمحمولان هما أم حاملان ؟ أم أحدهما محمول والثانى حامل ؟ أم كلاهما لا حامل ولا محمول ؟

فأيهما أجابوا فيه : بأنه[٣٦] حامل فلا شك[٣٧] فى أن محموله غيره ؛ إذ لا يكون الشىء حاملًا لنفسه ، فله إذًا محمول لم يزل وهو غير الزمان ، فإن قالوا ذلك : كُلِّموا بما قدّمنا قبلُ على أهل الدّهر القائلين بأزلية العالم .

○ وأيضًا فإن كان المكان حاملًا فلا يخلو ضرورة من أحد وجهين :

---

(٣٠) فى (أ ، ب) : هذا الفلك .
(٣١) باين : منفصل بعيد .
(٣٢) الأعراض المحمولة فى الأجسام : هى الصفات التى تخص الأجسام من طول وعرض ولون ، وطعم ورائحة .
(٣٣) فى (أ ، ب) : لا يقولون .
(٣٤) وفى (ب) : والمباينة ، وفى (أ) (أو) .
(٣٥) فى (أ ، ب) : فيه .
(٣٦) فى (أ ، ب) : فإنه
(٣٧) فى (أ ، ب) : بلا شك .

إما أن يكون حاملًا لجرم متمكن فيه ، وهذا يوجب النهاية له لوجوب نهاية الجرم المتمكن فيه بالدلائل[٣٨] التى قدمنا فى إثبات نهايات الأجرام ، وإمّا أن يكون حاملًا لكيفياته ، فإن كان حاملًا لكيفياته فهو مركب من هيولاه[٣٩] وأعراضه ، وجنسه وفصوله .

وبالضرورة يعلم كل ذى حس سليم أن كل مركب فهو متناه بالجرم والزمان بالدلائل التى قدمنا .

ولا سبيل إلى حَمْلٍ ثالث .

وأيهما قالوا فيه إنه محمول فإنه يقتضى حاملًا ، وبعكس الدليل الذى ذكرنا آنفًا سواء بسواء .

وأيهما قالوا فيه إنه حامل محمول وجب كل ما ذكرنا فيه أيضًا بعكسه .

وأيهما قالوا فيه لا حامل ولا محمول ، فلا يخلو من أن يكون باقيًا أو يكون بقاء .

فإن كان باقيًا فهو مفتقر إلى بقاء وهو مدته إذ لا باق إلا ببقاء .

وإذا[٤٠] كان بقاء فلا بدّ له من باق به ، وهذا[٤١] من باب الإضافة .

والمدة وهى البقاء إنما هى محمولة ، وباعثة للباقى بها ضرورة ، هذا الذى لا يقوم فى العقل سواه ، ولا يقوم برهان إلّا عليه .

○ ويُسألون أيضًا عن هذا الزمان الذى يذكرون :

هل زاد فى مدة اتصاله مذ حدث الفلك إلى يومنا هذا ؟

أو لم يزد فى أمده ؟

فإن قالوا : لم يزد ذلك فى أمده ، كانت مكابرة لأنها مدة متصلة بها[٤٢]، مضافة إليها وعدد زائد على عدد .

---

(٣٨) فى (أ ، ب) : بالدلالة .

(٣٩) : الهيولى : لفظ مرادف للمادة ، وقد ردّ « رستو » الأشياء إلى مبدأين : الصورة والهيولى ، وكل شىء هو جزء من المادة الأولية ، اكتسب صفات معينة حدّدت طبيعته ووظيفته ، وهى صورته ، والهيولى : لا تكون أبدًا بغير صورة إلا فى التحليل العقلى والصورة لا تكون إلّا فى هيولى ، مع بعض الاستثناءات كالله والنفس قبل حلولها فى الجسد ، وبعد مفارقتها له . والهيولى : مستعدة أن تكون أى شىء على حسب الصورة التى تحل فيها ، ويعبّر عن هذا بأن الهيولى تكون أى شىء بالقوّة ، فإذا حلت بها صورة معينة أصبحت شيئا معينا بالفعل (راجع الموسوعة العربية الميسرة ص ١٩٣٣) .

(٤٠) فى (أ ، ب) : وإن .

(٤١) فى (أ ، ب) : وهو .

(٤٢) أى مدة متصلة بالزيادة .

فإن قالوا : زاد ذلك فى أمده : سئلوا : متى كانت تلك المدة أطول ؟

أقبل الزيادة أم هى وهذه الزيادة معًا ؟

فإن قالوا : هى والزيادة معها ، فقد أثبتوا النهاية ضرورة ، إذ ما لا نهاية له فلا يقع فيه زيادة ولا نقص ، ولا يكون شىء مساويًا له ، ولا أكثر منه ، ولا أنقص منه . ولا يكون هو أيضًا منفصلًا[٤٣] أصلًا ، فلا يكون مساويًا لنفسه كما هو ، ولا أكثر من نفسه ولا أقل منه .

فإن قالوا : ليست هى[٤٤] والزيادة معها أطول منها قبل الزيادة ، فقد أثبتوا أن الشىء وغيره معه ليس أكثر منه وحده ، وهذا باطل .

وهم يقولون : إن الخلاء والزمان المطلق شيئان متغايران ، فيقال لهم : فإذا هما كذلك .

فبأى شىء انفصل بعضهما من بعض ؟

فإن قالوا : انفصلا بشىء مّا وذكروا فى ذلك أىَّ شىء ذكروه ، فقد أثبتوا لهما التركيب من جنسهما وفصلهما .

وأيضًا فجعلهم لهما شيئين إيقاع منهم للعدد عليهما ، وكل عدد فهو متناه محصور ، وكل محصور فقد سلكته الطبيعة[٤٥]، وكل ما سلكته الطبيعة فهو متناهٍ ضرورة .

فإن أرادوا إلزامنا فى البارى تعالى مثل ما ألزمناهم فى هذا السؤال :

فقالوا : أيما أكثر : البارى تعالى وحده أم البارى وخلقه معًا ؟

قلنا : هذا سؤال فاسد بالبرهان الضرورى ؛ لأن هذا البرهان إنما هو على وجوب حدوث الزمان ، وما لم ينفك من الزمان ، وعلى حدوث النوامى كلها فقط . والبارى تعالى لا زمان له ولا هو من النوامى[٤٦].

وأيضًا فإن البارى تعالى ليس عددًا ، ولا بعض عدد ، ولا هو أيضًا معدودًا ولا بعض المعدود ، لأن واحدًا ليس عددًا[٤٧] بالبرهان الذى نورده فى الباب[٤٨] الذى يتلو هذا الباب إن شاء الله تعالى .

---

(٤٣) فى (أ ، ب) : مفصلا ، وسياق الكلام يدل على أن الأرجح (منفصلا) أذ هى مقابلة للاتصال .
(٤٤) أى المدة .
(٤٥) سلكته الطبيعة : أى انتظمته فى سلكها ، واحتوته فيه .
(٤٦) سقط الكلام فى (أ ، ب) من أول [كلها فقط إلى النوامى] .
(٤٧) أى لأن الواحد لا يكون عددًا .
(٤٨) سقطت [الذى نورده فى الباب] من (خ) .

ولا واحد على الحقيقة إلّا الله عزّ وجل فقط . فهو الذى لا يتكثر ألبتة ولا ينضاف إلى سواه ، إذ لا يجمعه مع شيء سواه عدد ، ولا صفة ألبتة ، لأن كل ما وقع عليه اسم واحد مما دونه تعالى ، فإنما هو مجاز لا حقيقة .

لأنه إذا قَسِّم(٤٩) استبان أنه كان كثيرًا لا واحدًا .

فلذلك وقع العدد على الأجرام والأعداد المسماة آحادًا فى العالم . وأما الواحد فى الحقيقة فهو الذى ليس كثيرًا أصلًا ، ولا يتكثر بوجه من الوجوه فلا يقع عليه عدد بوجه من الوجوه ، لأنه يكون حينئذ واحدًا لا واحدًا كثيرًا وهذا تخليط ، ومحال وممتنع لا سبيل إليه .

فلا يجوز أن يضاف الواحد الأول إلى شيء مما دونه لا فى عدد ، ولا كمية ، ولا فى جنس ، ولا فى صفة ، ولا فى معنى من المعانى أصلًا .

وبالله تعالى التوفيق .

○ فإن ذكر ذاكر قول الله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلّا هو رابعهم ولا خمسة إلّا هو سادسهم ، ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلّا هو معهم أينما كانوا(٥٠) » .

فمعنى قوله تعالى : « هو رابعهم ، وهو سادسهم » ، إنما هو فعل فَعَلَه فيهم وهو أنه ربَّعهم بإحاطته بهم لا بذاته ، وسَدَّسهم بإحاطته بهم لا بذاته ، أو قد يُربِّعهم بِمَلَكٍ يشرف عليهم ، ويُسدِّسهم كذلك .

وبرهان هذا القول : أن الله تبارك وتعالى إنما عنى بهذه الآية – بلا خلاف بل بضرورة العقل من كل سامع – أنه لا تخفى(٥١) عليه نجواهم ، وهذا نص الآية لأنه تعالى افتتحها بذكر نجوى المتناجين ، إنما أراد عزّ وجلّ علمه بنجواهم لا أنه معدود معهم بذاته إلى ذواتهم ، حاشالله من ذلك .

إذ من المحال الممتنع الخارج عن رتبة الأعداد والمعدودين أن يكون الله عزَّ وجل معدودًا بذاته مع ثلاثة بالهند ، ومع ثلاثة بالسند ، ومع ثلاثة بالعراق ، ومع ثلاثة بالصين فى وقت واحد ، لأنه لو كان ذلك لكان الذين هو رابعهم بالهند ، مع الثلاثة الذين هو رابعهم بالصين ، ثمانية كلهم لأنهم أربعة وأربعة بلا شك ، فكان تعالى حينئذ يكون اثنين وأكثر وهذا محال .

---

(٤٩) أى إذا قُسّم الواحد فى الأشياء تكثرت أجزاؤه ، فكان كلّ جزءٍ منها عددًا يمكن قسمته أيضًا ، كما تقسم القصاصة مثلًا .

(٥٠) سورة المجادلة : آية ٧ .

(٥١) فى النسخة (أ) لا يخفى .

وكذلك إذا كان بذاته سادسًا لخمسة ها هنا فهم ستة ، ورابعًا لثلاثة هنالك فهم أربعة فهم كلهم بلا شك عشرة فهو إذًا اثنان .

وكذلك قوله تعالى فى الآية نفسها « إلَّا هو معهم أينما كانوا »

إنما أضاف تعالى(٥٢) الأينية إليهم لا إلى نفسه تعالى – معناه أينما كانوا فهو تعالى معهم بإحاطته ، إذ محال أن يكون بذاته فى مكانين .

فبطل اعتراضهم والحمد لله رب العالمين كثيرًا .

○ وليس قول القائل : الله ورسوله ، أو الله وعمر(٥٣)، مما يعترض به علينا ، لأننا لم نمنع من ضم اسمه تعالى إلى اسم غيره معه ، لأن الإسم كلمة مركبة من حروف الهجاء ، وإنما منعنا من أن تُعد ذاته تعالى مع شىء غيره ، إذ العدد إنما هو جمع شىء إلى غيره فى قضية مَّا والله تعالى لا يجمعه وخلقه شىء أصلًا .

فصح انتفاء العدد عنه تعالى . وإذا صحّ انتفاء العدد عنه صح أنه ليس معدود(٥٤) ألبتة ، والحمد لله رب العالمين .

○ ويُسألون أيضًا : أهذا الزمان والمكان اللذان يذكران ، أهما واقعان تحت الأجناس والأنواع أم لا ؟

وهل هما واقعان تحت المقولات العشر(٥٥) أم لا ؟

فإن قالوا : لا فقد نفوهما أصلًا ، وأعدموهما ألبتة ، إذ لا مقول من الموجودات إلَّا هو واقع تحتها ، وتحت الأجناس والأنواع . حاشا الحق الأول الواحد الخالق عزَّ وجل الذى عُلِم بضرورة الدلائل ، ووجب بها خروجه عن الأجناس والأنواع والمقولات .

وبالجملة شاءوا أو أبوا ، فالخلاء والزمان المطلق اللذان يذكران إن كانا موجودين فهما واقعان

(٥٢) سقطت كلمة (تعالى) من النسخة (أ) .

(٥٣) فى النسخة (ب) و « عمرو » .

(٥٤) أى ليس هناك معدودٌ – فمعدود اسم ليس ، وخبرها محذوف لدلالة الحال عليه .

(٥٥) المقولات العشر : فى المنطق عند أرسطو أن المقولات هى المحمولات التى لا يمكن للفكر نسبتها إلى أىّ موضع يحكم عليه ، وهى عنده عشرة :

١ – الكمية ٢ – الكيفية ٣ – الإضافة ٤ – المكان ٥ – الزمان ٦ – الوضع ٧ – الملك ٨ – الفعل ٩ – الانفعال ١٠ – الجوهر . ومقولات العقل عند « كونت » الفيلسوف الفرنسى هى وسائل إدراك العقل لعالم الظواهر ، ولما كانت المقولات بمثابة تبويب لجوانب معرفة الإنسان للوجود اختلفت عند الفلاسفة باختلاف مذاهبهم فى المعرفة راجع « المواقف » : لعضد الدين الإيجى حـ ٨ ص ١٨ ط ١٨٥٠م حجر ، وراجع الموسوعة العربية الميسرة ص ١٧٣١ ، ١٧٣٢ والمنطق الصورى د . محمد سامى النشار الطبعة الثالثة – كلية الآداب جامعة الاسكندرية ص ٢١٨ ، ص ١٩٦٨م .

تحت جنس الكمية والعدد ضرورة ، فإذا كان ذلك كذلك فهذا الزمان الذى ندريه نحن وهم ، وذلك الزمان الذى يدَّعونه هما واقعان جميعًا تحت جنس « متى » .

وكذلك المكان الذى يدَّعونه واقع مع المكان الذى نعرفه نحن وهم تحت جنس « أين » .

وبالضرورة يجب أن ما لزم بعض ما تحت الجنس مما يوجبه له الجنس - فإنه لازم لكل ما تحت ذلك الجنس ، وإذ لا شك فى هذا فهما مركبان ، والنهاية فيهما موجودة ضرورة إذ المقولات كلها كذلك .

○ وأيضًا فإن المكان لابدّ له من مدّة يوجد فيها ضرورة ، فنسألهم ، هل تلك المدة هى الزمان الذى يدّعونه أم هى غيره ؟

فإن كانت هى هو - فهو زمان للمكان فهو محمول فى المكان ، فهو ككل زمان لذى الزمان(٥٦) فلا فرق .

وإن كانت غيره ، فها هنا إذن زمان ثالث غير مدة ذلك المكان ، وغير الزمان الذى ندريه نحن وهم ، وهذه وساوس لا يعجز عن ادّعائها كل من لم يبال بما يقول ولا استحيا من فضيحة .

ويقال لهم : إذ ليس المكان الذى تدّعونه ، والزمان الذى تدّعونه واقعين مع المكان المعهود ، والزمان المعهود تحت جنس وحَدّ واحد .. فلم سميتموه مكانًا وزمانًا ؟ وهلّا سميتموهما باسمين مفردين لهما ليبعدا بذلك عن الاشكال والتلبيس والسفسطة بالتخليط بالأسماء المشتركة .

فإن كانا مع الزمان والمكان المعهودين تحت جنس(٥٧) واحد ، فقد بطلت دعواكم زمانًا ومكانًا غير الزمان والمكان المعهودين بالضرورة .

وبالله تعالى التوفيق .

○ ويُسألون أيضًا عن هذا الزمان والمكان غير المعهودين :

أهما داخل الفلك أم خارجه ؟ أم لا داخل ولا خارج(٥٨)؟

فإن قالوا : هما داخل الفلك فالخلاء إذًا هو الملاء ، والمكان إذًا فى المتمكن(٥٩) يعنى فى داخله .

وهذا محال ، والزمان إذن هو الذى لا يُعرف غيره .

(٥٦) أى لما يحويه الزمان ، أو يقع فى الزمان .
(٥٧) فى (أ ، ب) [تحت حدٌ] .
(٥٨) سقطت [أم لا داخل ولا خارج] من (أ ، ب) .
(٥٩) فى (أ) « التمكن » .

وإن قالوا : هما خارج الفلك – أوجبوا لهما نهايةً ابتداءً مما هو خارج الفلك .

وإن قالوا : لا خارج ولا داخل ، فهذه دعوى مفتقرة إلى برهان ، ولا برهان على صحتها فهى باطل .

فإن قالوا أنتم تقولون هذا فى البارى تعالى ؟ قلنا لهم : نعم ، لأن البرهان قد قام على وجوده ، فلما صحّ وجوده تعالى قام البرهان بوجوب خلافه لكل ما فى العالم على أنه لا داخل ولا خارج ، وأنتم لم يصح لكم برهان على وجود الخلاء والزمان الذى تدّعونه ، فصار كلامكم كله دعوى .

وبالله التوفيق .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : ولم نجد لهم سؤالًا أصلًا ، ولا أتونا قط بدليل فنورده عنهم[٦٠] ، ولا وجدنا لهم شيئًا يمكن الشغب به فى أزلية الخلاء والمدة . فنورده عنهم ، وإن لم يتنبهوا له[٦١] ، وإنما هو رأى قلدوا فيه بعض قدماء الملحدين فقط .

وبالله التوفيق .

○ قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : ومما يُبْطَل به الخلاء الذى سموه مكانًا مطلقًا ، وذكروا أنه لا يتناهى ، وأنه مكان لا متمكن[٦٢] فيه ، [وأنه][٦٣] برهان ضرورى لا انفكاك منه .

وأطرف شىء أنه برهانهم الذى موّهوا به وشغبوا بإيراده ، وأرادوا به إثبات الخلاء ، وهو أننا نرى الأرض والماء والأجسام الترابية من الصخور والزئبق ، ونحو ذلك طباعها السفل أبدًا ، وطلب الوسط والمركز ، وأنها لا تفارق هذا الطبع فتصعد إلّا بقسر يغلبها ، ويدخل عليها كرفعنا الماء والحجر قهرًا ، فإذا رفعناهما ارتفعا ، فإذا تركناهما عادا إلى طبعهما بالرسوب ، ونجد النار والهواء طبعهما الصعود والبعد عن المركز والوسط ، ولا يفارقان هذا الطبع إلا بحركة قسر تدخل عليهما[٦٤] . ويرى ذلك عيانًا كالزق المنفوخ ، والإناء المجوف المصوب فى الماء ، فإذا زالت تلك الحركة القسرية رجعا إلى طبعهما ، ثم نجد الإناء المسمى سارقة الماء يبقى الماء فيها صعدًا

(٦٠) فى (خ) : عليهم .
(٦١) سقطت : (له) من (أ ، ب) .
(٦٢) فى (أ) : متمكن بغير « لا » النافية .
(٦٣) ليست هذه الكلمة : « وأنه » موجودة فى (أ ، ب) .
(٦٤) فى (أ) : « عليهمو » .

ولا يسفل[٦٥]، ونجد الزرّاقة ترفع التراب ، والزئبق والماء ، ونجد إذا حفرنا بئرًا امتلأ هواء وسفل الهواء حينئذ . ونجد المحجمة تمص[٦٦] الجسم الأرضى إلى نفسها .

فليس كل هذا إلّا لأحد وجهين لا ثالث لهما ؛ **إمّا عدم** الخلاء جملة كما نقول نحن **وإمّا لأن** طبع الخلاء يجتذب هذه الأجسام إلى نفسه – كما يقول من يثبت الخلاء .

فنظرنا فى قولهم : إن طبع الخلاء يجتذب هذه الأجسام إلى نفسه كما يقول من يثبت الخلاء . فوجدناه دعوى بلا دليل فسقط .

ثم تأملناه أخرى : فوجدناه عائدًا عليهم ، لأنه إذا اجتُذبت الأجسام ولابد فقد صار ملاء ، فالملاء حاضر موجود ، والخلاء دعوى لا برهان عليها فسقطت ، وثبت عدم الخلاء .

ثم نظرنا فى قولنا ، فوجدناه يُعلم بالمشاهدة ، وذلك أننا لم نجد لا بالحس ، ولا بتوهم العقل بالإمكان مكانًا يبقى خاليًا قط دون متمكّن ، فصحّ الملاء بالضرورة وبطل الخلاء ، إذ لم يقم عليه دليل ولا وجد قط ، وبالله تعالى التوفيق .

ثم نقول لهم : إن كان خارج الفلك خلاء على قولكم فلا يخلو من أن يكون من جنس هذا الخلاء الذى تدّعون أنه يجتذب الأجسام بطبعه ، أو يكون من غير جنسه ، لابد من أحد هذين الوجهين ضرورة ، ولا سبيل إلى ثالث ألبتة .

فإن قالوا : هو من جنسه – وهو قَولهم – فقد أقروا بأن طبع هذا الخلاء الغالب بجميع الطبائع هو أن يجتذب[٦٧] المتمكنات إلى نفسه فيمتلىء بها ، حتى أنه يحيل قوى العناصر عن طباعها ، فوجب أن يكون ذلك الخلاء الخارج عن الفلك كذلك (أيضًا)[٦٨] ضرورة .

لأن هذه صفة طبعه وجنسه ، فوجب بذلك ضرورة أن يكون متمكنًا فيه ولابدّ وإذا كان هذا – وذلك الخلاء عندهم لا نهاية له – فالجسم المالىء له أيضًا لا نهاية له ، وقد قدّمنا البراهين الضرورية : أنه لا يجوز وجود جسم لا نهاية له[٦٩] وهذا القول يوجب وجود جسم لا نهاية له ، وكل ما أوجب كون مالا يكون فهو باطل لا يكون أصلًا فالخلاء باطل .

ولو كان ذلك أيضًا لكان ملاء لا خلاء ، وهذا خلاف قولهم .

---

(٦٥) فى (أ ، ب) : « ولا يتسفك » .
(٦٦) فى (أ) (تمس) .
(٦٧) فى (ب) « يجذب » .
(٦٨) كلمة [أيضًا] غير موجودة فى (خ) .
(٦٩) سقط الكلام فى (أ ، ب) من « وهذا القول إلى . . أصلًا » .

عرفتموه ؟ وبم[٧٠] استدللتم عليه ؟ وكيف وجب أن تسموه خلاء ، وهو ليس خلاء . وهذا لا مخلص لهم منه . وبالله تعالى التوفيق . وهم فى هذا سواء .

ومن قال : إنَّ فى مكان خارج من العالم ناسا لا يحدُّون بحدّ الناس ، ولا هم كهؤلاء الناس ، أو من قال : إنَّ فى خارج الفلك نارًا غير[٧١] محرقة ليست من جنس هذه النار وكل هذا حمق وهوس .

قال « أبو محمد » : وكل ما أدخلنا فى الباب من إبطال قولهم بأزلية المكان والزمان ، فهو لازم فى قولهم بأزلية النفس أيضًا ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق[٧٢].

« مَنْ قال من الفرقة الرابعة بتعدّد فاعل العالم ومدبّره » .

باب : الكلام على من قال : إن فاعل العالم ومدبّره أكثر من واحد .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : افترق القائلون بأن فاعل العالم أكثر من واحد فرقًا ، ثم ترجع هذه الفرق إلى فرقتين :

(أ) **فإحدى الفرقتين** تذهب إلى أن العالم غير مدبّرية ، وهم القائلون بتدبير الكواكب[٧٣] السبعة ، وأزليتها ، وهم المجوس[٧٤]؛ فإن المتكلمين ذكروا عنهم أنهم يقولون : إن البارى عزّ وجل لما طالت وحدته استوحش ، فلما استوحش فكر فكرة سوء فتجسمت فاستحالت ظلمة ، فحدث منها « اهرمن » وهو إبليس ، فرام البارىء تعالى إبعاده عن نفسه فلم يستطع ، فتحرز منه بخلق الخيرات ، وشرع « اهرمن » فى خلق الشر ، ولهم فى ذلك تخليط كثير .

○ قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وهذا أمر لا تعرفه المجوس بل قولهم الظاهر هو أن البارى تعالى ، وهو « أورمن » و« إبليس » وهو « اهرمن » و« كام » وهو الزمان ، و« جام » وهو المكان ، وهو الخلاء أيضًا ، و« توم » وهو الجوهر ، وهو أيضًا « الهيولى » ،

(٧٠) فى (خ) : وبأى شيء .
(٧١) فى (أ) : سقطت كلمة (غير) .
(٧٢) فى (أ ، ب) سقط الكلام من أول (قال أبو محمد إلى . . وبالله تعالى التوفيق) .
(٧٣) الكواكب السبعة : تسمى الكواكب المتحيرة ، وهى القمر ، وعطارد ، والزهرة ، والشمس ، والمريخ ، والمشترى ، وزحل ، وهى تدور حول الأرض فى أفلاك تدور (الموسوعة العربية الميسرة) .
(٧٤) المجوس : عبدة النار ، ولهم شبهة كتاب ، ولهذا ألحقوا بأهل الكتاب فى فرض الجزية عليهم إذا لم يقبلوا الإسلام ، وفى هذا يقول الرسول ﷺ فيهم : « سنُّوا بهم سنة أهل الكتاب » .

وهو أيضًا « الطينة » و« الخميرة » خمسة لم تزل . وأن « أهرمن » هو فاعل الشرور . وأن « أورمن » فاعل الخيرات(٧٥). وأن «توم » هو المفعول فيه كل ذلك .

وقد أفردنا فى نقض هذه المقالة كتابًا فى نقض كلام محمد بن زكريا الرازى الطبيب(٧٦)، فى كتابه « الموسوم بالعلم الإلهى » .

والمجوس يعظمون الأنوار ، والنيران ، والمياه إلَّا أنهم يقرون بنبوّة « زرادشت »(٧٧)، ولهم شرائع يضيفونها إليه .

ومنهم « المزدكية(٧٨)» : وهم أصحاب مزدك الموبذ ، وهم القائلون بالمساواة فى المكاسب ، والنساء .

والخُرَّمية(٧٩): أصحاب بابك : وهم فرقة من فرق المزدكية ، وهم أيضًا سر مذهب الإسماعيلية(٨٠)، ومن كان على قول القرامطة(٨١)، وبنى عبيد(٨٢) وعنصرهم .

---

(٧٥) فى (خ ، ب) [الخير] .

(٧٦) سبقت ترجمته راجع ص   من هذا الكتاب . ونسب ابن أبى اصيبعه إلى الرازى رسالة لطيفة فى العلم الالهى سماها ابن النديم « رسالة فى العلم الالهى لطيفة »

(٧٧) زرادشت ابن يورشب : ظهر فى زمان « كشتاسف » بن « لوهاسب » الملك ، وأبوه من أذربيجان ، وأمه من الرى ، واسمها « دغد » ، وزعموا أن لهم أنبياء وملوكا أولهم « كيومرس » وكان أول من ملك الأرض ، ونزل « زرادشت » « بابل » وأقام بها ، وزعموا أن موسى عليه السلام ظهر فى زمانه « راجع الفرق بين الفرق للبغدادى ٢٨٨ » .

(٧٨) المزدكية : هم أصحاب مزدك الذى ظهر فى أيام « قباز » والد أنو شروان ، ودعا « قباز » إلى مذهبه فأجابه واطلع أنو شروان على كذبه وافترائه فقتله ، حكى الوراق أن قول المزدكية كقول كثير من المانوية فى الكونين والأصلين ، إلا أن « مزدك » كان يقول : إن النور يفعل بالقصد والاختيار . والظلمة تفعل على الخبط والاتفاق ، والنور عالم حساس . والظلام جاهل أعمى ، وأن المزاج كان على الاتفاق والخبط ، لا بالقصد والاختيار . « راجع الملل والنحل : للشهرستانى حـ ٢ ص ٨٦ والتبصرة : ص ٧٩ لفخر الدين الرازى .

(٧٩) الخرَّمية : أصحاب « بابك » الخرّمى وهو رجل فارسى مجوسى الأصل ، دخل فى الإسلام وتسمَّى الحسن وكان قِوىّ النفس ، شديد البطش ، وحدّثته نفسه الخبيثة بأن يسترجع ملك فارس ودينها ، فاستعصم بالجبل المعروف « بالبُدين » من أصل « الران » . وفى سنة ٢٠١هـ فى عهد المأمون العباسى ظهر أمره ، وأعلن العصيان ، وفى سنة ٢١٢ هـ جهز له المأمون جيشا بقيادة محمد بن حميد الطوسى ، فهزم « بابك » جيش الخليفة ، وقتل قائده ، وفى سنة ٢٢٠ هـ جهّز المعتصم جيشا بقيادة « الأفشين » ، فالتقى الجيشان ، فهزم « الأفشين » جيش « بابك » ، وقتل من الخرَّمية نحو الألف ، ثم هرب « بابك » إلى « موقان » بلدة فى فارس ، فلم يزل « الأفشين » يتحين له حتى أسره فى جبال أرمينية ، ثم أخذه إلى المعتصم فأمر بقطع أطرافه وصلبه : (راجع الفرق بين الفرق : للامام البغدادى ص ٢٦٧ ، والعبر : لابن خلدون حـ ١ ص ٢٢٠ ، ومروج الذهب حـ ٤ ص ٥٥ .

(٨٠) الاسماعيلة : فرقة من فرق الشيعة الباطنية تنسب إلى إسماعيل الإبن الأكبر لجعفر الصادق ، انتشروا فى « نهاوند ، وخراسان ، وقندهار ، والهند ، والشام ، وبلاد المغرب ، ومن أشهر دعاتهم ميمون القدّاح وكان ولده « عبد الله » إماما للقرامطة ، و « الحسن بن الصباح » وكان زعيمًا لطائفة الحشاشين ، وراشد الدين سنان بن سليمان ، وأغاخان زعيم الاسماعيلية سنة ١٩٥٧ ، ولهم أتباع كثير فى فارس ، وأواسط آسيا ، وأفغانستان ، والهند ، وعمان ، والشام ، « وزنجبار » ، وتنجانيقا ، وللاسماعيلية كتب كثيرة تصور فلسفتهم ، وأكثرها ما يزال مخطوطا وسرًّيا ،أهمها كتاب راحة العقل للدّاعي أحمد حميد الدين الكرمانى [الموسوعة العربية الميسرة ص ١٦٠] ، وفهرست النديم حـ ١ ص ١٨٦ وما بعدها . ومقدمة ابن خلدون حـ ١ ص ٣٦٢] .

(٨١) القرامطة : أصحاب دعوة انتشرت فى بعض البلاد الإسلامية سنة ٩٠١ هـ بزعامة « حمدان » ولقبه « قِرْمِيطى » أى أحمر العينين ، وانتشرت فى اليمن ، حينما بعث ميمون « القداح الكوفى اثنين من دعاته إلى اليمن سنة ٩٠٤ هـ ، وهما على ابن الفضل الحميرى اليمنى ، ومنصور بن حسن الكوفى ، ونجح الأول نجاحا كبيرًا ، واستولى سنة ٩٠٦ هـ على « زمار » و « صنعاء » وتغلب على جيوش الإمام الهادى ، –

(٨٢) بنى عبيد : أصحاب عُبَيْد المكتّب ، حكى عنه أنه قال : « ما دون الشرك مغفورٌ لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيده لم =

وقد يضاف إلى جملة من قال إن مدبّر العالم أكثر من واحد الصابئون(٨٣)، وهم يقولون بقدم الأصلين(٨٤) على ما قدمنا من نحو(٨٥) قول المجوس ، إلّا أنهم يقولون بتعظيم الكواكب السبعة ، والبروج الإثنى عشر(٨٦)، ويصورونها فى هياكلهم ويقولون بقدمها(٨٧)، ويقربون الذبائح ، والدخن(٨٨)، ولهم صلوات خمس فى اليوم والليلة تقرب من صلوات المسلمين ، ويصومون شهر رمضان ، ويستقبلون فى صلاتهم الكعبة والبيت الحرام ، ويعظمون مكة والكعبة ، ويحرمون الميتة والدّم ، ولحم الخنزير ، ويحرمون من القرائب ما يحرم على المسلمين ، وعلى نحو هذه الطريقة تفعل الهند بالبِدَدة(٨٩) فى تصويرها على أسماء الكواكب وتعظيمها ، وهو كان أصل الأوثان فى العرب ، والدقاقرة(٩٠) فى السودان ، حتى آل الأمر طول الزمان إلى عبادتهم إيّاها . وكان الذى ينتحله الصابئون أقدم الأديان على وجه الدهر ، والغالب على أهل الدنيا إلى أن أحدثوا فيه الحوادث ، وبدّلوا شرائعه بما ذكرنا ، فبعث الله عزَّ وجل إليهم إبراهيم خليله ﷺ بدين الإسلام الذى نحن عليه

ـواستباح كثيرًا من المحرمات ، ذكر بعض مؤرخى اليمن أنه ادّعى النبوة ، ولم تهدأ الحالة إلا فى سنة ٩١٥ هـ عندما مات مسمومًا بيد أحد الأشراف ، وبموته انتهت دولة القرامطة فى اليمن ، ولكن بقى من أتباعهم عدد كثير كانوا يقطنون فى « حرار » على مقربة من « صنعاء » . وقد قضى على نفوذهم الإمام ابن حميد الدين ، بعد تولّيه الملك ، واستولى على ما كان لديهم من مخطوطات ، تشرح مذهبهم وتعاليمهم ، [الفرق بين الفرق : للبغدادى ص ٢٨١ والملل والنحل : ص ٢٩ حـ ٢ والموسوعة العربية الميسرة ١٣٧٣] .

= يضره ما اقترف من الآثام ، وحكى « اليمان » عن عبيد المكتّب وأصحابه أنهم قالوا : أنّ علم الله تعالى لم يزل شيئًا غيره ، وزعم أن الله تعالى عن قولهم – على صورة إنسان وحمل عليه قوله ﷺ : « خلق آدم على صورة الرحمن » ، [الملل والنحل : للشهرستانى حـ ١ ص ٢٢٤ مكتبة الحسين التجارية ط ١٣٦٨ هـ] .

(٨٣) الصابئة : هذه الكلمة آرامية الأصل تدل على التطهير ، وتطلق على فرقتين : أولاهما جماعة « المِنْدائيين » أتباع يوحنا المعمدان ، وثانيهما : صابئة « حرّان » الذين عاشوا زمنا فى كنف الإسلام ، ورد ذكرهم فى القرآن ثلاث مرات يحرمون الختان ، ويمنعون تعدّد الزوجات ، ويؤدون ثلاث صلوات كل يوم ، مركزهم الرئيسى « حرّان » ولغتهم السريانية ، منهم « ثابت بن قرة » وابنه « سنان » ، و « أبو إسحاق بن هلال » ، انقرضوا فى القرن الحادى عشر الهجرى بعد استيلاء الفاطميين على « حرّان » ولم يبق لهم إلا آثار قليلة ، عنى بهم المؤرخون الإسلاميون وبخاصة الشهرستانى ، والدمشقى فى نخبة الدهر فى عجائب البحر . [راجع الملل والنحل : للشهرستانى حـ ٢ ص ٩٥] ودائرة المعارف الإسلامية . مادة صبأ .

(٨٤) فى النسخة (أ) : الأصليين .

(٨٥) وفى النسخة (أ) « على ما قدمنا نحن قول المجوس » .

(٨٦) البروج الاثنا عشر : تسمى الكوكبات البروجية ، وتوجد حول دائرة البروج ، وقد أطلق عليها أسماء أبطال الأساطير ، مثل « هرقل » و « فرساوس » ، وأسماء حيوانات « كالتنين » والأسد وفى سنة ١٣٠٣ هـ أطلق « يوهان باير » عليها الحروف اليونانية ، بالإضافة إلى اسم كوكبه للإشارة إلى نجومها على حسب لمعانها : [الموسوعة العربية الميسرة ص ١٥٠٧] .

(٨٧) فى (أ ، ب) سقطت « ويقولون بقدمها » .

(٨٨) الدُّخن : والدُّخن : بالضم حب الجاوَرْس ، أو حَبٌّ أصغر منه أملس جدًّا بارد يابس حابس للطبع .

(٨٩) البِدَدة : جمع بِدٌّ : قيل إنه صورة البارى عند بعض طوائف الهند ، وقيل إنه صورة رسوله . وقالت طائفة هو صورة « يوسداف » الحكيم وصفته إنسان جالس على كرسى مغموس الذقن فى الفم ، عاقد بيده اثنين وثلاثين ، وبِدٌّ هو « بوذا » [دائرة المعارف للبستانى] .

(٩٠) الدقاقرة : ليس لها وجود فى القاموس ، ولكن فيه : الدَّكر بالدال : لعبة للزنج والحبش ، وربما كانت الكلمة [الدكاكرة] جمع [دكره] بالدال فقلبت قافًا وبعض القبائل تقلب الكاف قافا .

الآن . وتصحيح ما أفسدوه بالحنفية السمحة التى أتى بها محمد ﷺ ، من عند الله تعالى .

فبيّن لهم كما نصّ فى القرآن بطلان ما أحدثوه ، من تعظيم الكواكب وعبادتها وعبادة الأوثان ، فلقى منهم ما نصّه الله فى كتابه ، وكانوا فى ذلك الزمان وبعده يسمّون بالحنفاء(٩١)، ومنهم اليوم بقايا « بحرّان(٩٢)» ، وهم قليل جدًّا فهذه فرقة ويدخل فى هذه الفرقة من وجه ، ويخرج منها من وجه آخر النصارى(٩٣).

---

(٩١) الحنفاء : وهم قوم من العرب كانوا على ملة إبراهيم قبل بعثة الرسول ﷺ ، منهم « زيد بن عمرو بن نفيل » ، الذى كان يستقبل القبلة ، ويقول : لبيك حقًّا حقًّا ، تعبّدًا ورقًّا ، البرَّ أرجو لا الخال ، وهل مُهجِّر كمن قال [أى جلس تحت الظل] . وكانوا يعتزلون عبادة الأوثان ، ويمتنعون عن أكل ما ذبح باسمها ، وكثيرًا ما كانوا ينكرون على قريش ذبحها على غير اسم الله . ويقول « زيد بن عمرو » يا معشر قريش ، أيرسل الله قطرَ السماء ، وينبت بقل الأرض ، ويخلق السائمة فترعى فيه ، وتذبحوها لغيره ، ومنهم « أمية بن أبى الصلت » الشاعر المشهور ، يقول عنه صاحب كتاب الأغانى : نظر فى الكتب وقرأها ، ولبس المُسوح تعبّدا ، وكان ممن ذكر إبراهيم وإسماعيل ، والحنفية وحرَّم الخمر ، وشك فى الأوثان ، ومن شعره :

كل دين يوم القيامة عند اللـــه إلا دين الحنيفة زور

ومنهم « خالد بن سنان » ، يقول ابن قتيبة : إن رسول الله (ﷺ) قال : ذلك نبى أضاعه قومه ، وأتت ابنته رسول الله (ﷺ) فسمعته يقرأ « قل هو الله أحد » فقالت : كان أبى يقول ذا . [المعارف : لابن قتيبة ص ٢٨ ط دار المعارف سنة ١٩٥٩م] . والتفكير الفلسفى فى الإسلام : للدكتور عبد الحليم محمود حـ ١ ص ٢٥ منشورات دار الكتاب اللبنانى - بيروت ١٩٧٤م .

(٩٢) حرّان : هى مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة « أقور » بينها وبين « الرّهايوم » ، وبين « الرقة » يومان وهى على طريق الموصل والشام والروم ، وذكر قوم أنها أول مدينة بنيت على الأرض بعد الطوفان ، وكانت منازل الصابئة وهم الحرانيون - وقال المفسرون فى قوله تعالى « إنى مهاجر إلى ربى » إنه أراد « حرّان » وقالوا فى قوله تعالى : « ونجيناه ولوطا إلى الأرض التى باركنا فيها للعالمين» هى حرّان وقول « سديف بن ميمون » .

قد كنت أحسبنى جلدًا فضعضعنى قبر بحرّان فيه عصمة الدِّين

يريد إبراهيم بن الإمام محمد بن على بن عبد الله بن عباس ، وكان مروان بن محمد حبسه « بحران » حتى مات بها بعد شهرين فى الطاعون ، وفتحت فى أيام عمر بن الخطاب على يد عياض ابن غنم (راجع معجم البلدان : للإمام شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى - البغدادى - المجلد الثانى - دار صادر بيروت) .

(٩٣) النصارى : جمعٌ واحدة « نَصْرانى » ، وقيل « نصران » بإسقاط الياء ، وهذا قول سيبويه ، والأنثى « نصرانة » كنَدْمَان وندمانة ، وهو نكرة يعرف « بأل » قال الشاعر :

صدَّت كما صدّ عما لا يحل له ساقى نصارى قبيل الفصح صوّام

فوصفه بالنكرة ، وقال الخليل : واحد النصارى نصْرِى ، كمَهْرِى ومَهَارى ، وأنشد سيبويه شاهدًا على قوله :

تراه إذا دار العشا مُتحنِّفًا ويُضْحى لديه وهو نصرانُ شامس

وأنشد :

فكلتاهما خرَّت وأسجد رأسُها كما أسجدتْ نصرانةٌ لم تحنَّف

يقال : أسجد إذا مال ، ولكن لا يستعمل نصران ونصرانة إلا بياءى النسب ، لأنهم قالوا : رجل نصرانى ، وامرأة نصرانية ونصَّره : جعله نصرانيا ، وفى الحديث : « فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه » . وقال عليه السلام : « لا يسمع بى أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ، ثم لم يؤمن بالذى أرسلت به إلّا كان من أصحاب النار » . وقد جاءت جموع على غير ما يستعمل واحدها ، وقياسه « النصرانيون » . ثم قيل . سمّوا بذلك نسبة إلى قرية تسمى « ناصرة » كان ينزلها عيسى عليه السلام فنسب إليها ، فقيل : عيسى النَّاصرى ، فلما نسب أصحابه إليه قيل النصارى ، قاله ابن عباس وقتاده . وقال الجوهرى : ونصران : قرية بالشام ينسب إليها النصارى ، ويقال : « ناصرة وقيل : سمّوا بذلك لنصرة بعضهم بعضا : قال الشاعر :

لما رأيت نَبَطًا أنصارًا شمّرت عن ركبتى الإزارا

كنت لهم من النصّارى جارا

وقيل سموا بذلك لقوله : « مَنْ أنصارى إلى الله ، قال الحواريون : نحنُ أنصار الله » (راجع : الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى - حـ ١ الطبعة الثالثة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ص ٤٣٣ ، ٤٣٤) .

فأما الوجه الذى يدخلون به فهو قولهم بالتثليث ، وأن خالق الخلق ثلاثة .

وأمّا الوجه الذى يخرجون به فهو أنَّ للصابئين شرائع يسندونها إلى « هرمس[٩٤]» ويقولون إنه « إدريس » ، وإلى قوم آخرين ، يذكرون أنهم أنبياء « كايلون » ويقولون إنه « نوح » عليه السلام ، و« اسفلانيوس » صاحب الهيكل الموصوف و« عاظيمون » و« يوداسف[٩٥]» وغيرهم . والنصارى لا يعرفون هؤلاء ، لكن يقرون بنبوة كل[٩٦] نبى تعرفه من بنى إسرائيل ، وإبراهيم ، وإسحاق ، ويعقوب عليهم السلام ، ولا يعرفون نبوة إسماعيل ، وصالح ، وهود ، وشعيب . وينكرون نبوة محمد ﷺ ، وعلى إخوته الأنبياء عليهم السلام ، والصابئون لا يقرون بنبوة أحد ممن ذكرنا أصلًا ، وكذلك المجوس لا يعرفون إلّا زرادشت فقط .

* * *

(ب) وأما الفرقة الثانية فإنها تذهب إلى أنَّ العالم هم[٩٧] مدبروه لا غيرهم ألبتة ، وهم : الديصانية[٩٨]، والمرقونية[٩٩]، والمانية[١٠٠]: القائلون بأزلية الطبائع الأربع [وأنها] بسائط غير ممتزجة ،

(٩٤) هرمس : هو إدريس النبى عليه السلام ، وقد ذكر أهل التاريخ والتفاسير من أخباره الكثير فقال بعضهم ولد بمصر ، وسمّوه « هرمس الهرامسة » ، وكان مولده بمدينة « منف » وهو باليونانية « أرميس » أى عطارد ، وعند العبرانيين « أخنوخ » وقالوا إن معلمه « غموثا – زيمون » ، وقد خرج من مصر وجاب الأرض كلها ، وقيل إنه ولد فى « بابل » وأخذ بعلم « شيث بن آدم » ، وهو أول من استخرج الحكمة ، وعلم النجوم ، وأول من نظر فى الطب ، وأول من بنى الهياكل ، ومجد الله ، وأول من خاط الثياب ولبسها وأول من أنذر بالطوفان ، وقد أنزل الله عليه ثلاثين صفحة ثم مات ورفعه الله إليه بعد اثنين وثمانين سنة من عمره [راجع الفهرست للنديم ص ٤٩٢ : ودائرة المعارف للبستانى] .

(٩٥) يوداسف : هو « يوسداف » الحكيم سبقت الإشارة إليه .

(٩٦) فى (أ) سقطت كلمة (كل) .

(٩٧) فى (ب) : « هو » ، ولعلها « له مدبروه » ليستقيم المعنى .

(٩٨) الديصانية : أصحاب « ديصان » وسمى صاحبهم « بديصان » نسبة إلى نهر ولد عليه ، وهو قبل « مانى » والمذهبان قريب بعضهما من بعض ، وبينهما خلاف فى اختلاط النور بالظلمة ، وهما فرقتان ، وزعم ابن « ديصان » أن النورجنس واحد ، والظلمة جنس واحد ، وزعم بعض الدياصنة أن الظلمة أصل النور ، وأصحاب ابن ديصان بالبطائح الآن من بلاد فارس ، وكانوا قديما بالصين ، ولا يعرف لهم مجمع ولا بيعة ، ولابن ديصان كتاب « النور والظلمة » وكتاب « روحانية الحق » ، وكتاب « المتحرك والجماد » [راجع الملل والنحل : للشهرستانى حـ ٢ ص ٩٠] .

(٩٩) المرقونية : بالراء لا بالزين ، وقد وقع التحريف فى نسخ الكتاب ، وهى نسبة إلى « مرقيون » أحد زعماء النصرانية ، وقد وجدت هذه الفرقة قبل الديصانية ، وتكاد تكون مبادئهم قريبة من المانانية ، وهم يعترفون بالأصلين ، النور والظلمة ، ويقولون بأن معهما كون ثالث مزجها وخالطها ، وقالت بتنزيه الله تعالى عن الشرور ، وأنه خالق جميع الأشياء ، واختلفوا فى الكون الثالث ، فقالت طائفة منهم هو الحياة ، وهو عيسى عليه السلام . وللمرقونية كتاب يختصون به ، ويكتبون به ديانتهم ، ولمرقيون هذا كتاب أسماه الإنجيل ، ولأصحابه عدة كتب غير موجودة ، وهم يتسترون بالنصرانية ، ويوجد منهم بخراسان خلق كثير [الفهرست للنديم ص ٤٧٤] .

(١٠٠) المانية : أصحاب « مانى بن فتق بابك » الثنوى صاحب القول بالنور والظلمة ، ظهر أيام « سابور بن أردشير » ملك الفرس ، فاتبعه قليلا ثم رجع إلى المجوسية ، ويقال : إن « مانى » من « همدان » انتقل أبوه إلى « بابل » وكان ينزل المدائن فتوجه فيها إلى بيت الأصنام فسمع من الهيكل هاتفا يقول : يا فتق : لا تأكل لحما ، ولا تشرب خمرًا ، فدان بهذا المذهب ، وكانت امرأته حاملًا « بمانى » فلما ولد نشأ على دين أبيه ، وكان على صغره ينطق بالحكمة ، ولما تم له اثنتا عشرة سنة زعموا أن الوحى يأتيه ، ودعا إلى ديانة وتبعه خلق كثير من المجوس ، فقتله « سابور بن بهرام » وقيل : إن قاتله هو « بهرام بن هرمز بن سابور » [راجع الفرق بين الفرق : ٢٧١ ، الملل والنحل : حـ ٢ ص ٧٣] .

ثم حدث الامتزاج فحدث العالم بامتزاجها – فأمّا المانية فإنهم يقولون إنَّ أصلين لم يزالا وهما نور وظلمة[١٠١]، وأن النور والظلمة حيان[١٠٢]، وأن كليهما غير متناه إلَّا من الجهة التى لاقى منها الآخر ، وأما من جهاته الخمس فغير متناه ، وأنهما جرمان ، ثم لهم فى وصف امتزاجهم أشياء شبيهة بالخرافات ، وهم أصحاب « مانى » . وقال المتكلمون : إن « ديصان » كان تلميذ « مانى » وهذا خطأ بل كان أقدم من « مانى » لأن « مانى » ذكره فى كتبه وردّ عليه . وهما متفقان فى كل ما ذكرنا إلَّا أنَّ الظلمة عند « مانى » حية . وقال « ديصان » : هى موات .

وكان « مانى » راهبًا بحرَّان ، وأحدث هذا الدّين ، وهو الذى قتله الملك « بهرام[١٠٣] ابن بهرام » وإذ ناظره بحضرته « أذرباذ[١٠٤] بن ماركسفند موبذ موبذان » فى مسألة قطع النسل ، وتعجيل فراغ العالم ، فقال له « الموبذ » : أنت الذى تقول بتحريم النكاح ليستعجل فناء العالم ، ورجوع كل شكل إلى شكله ، وأن ذلك حقٌّ واجب ؟

فقال له « مانى » : واجب أن يعان النور على خلاصه بقطع النسل مما هو فيه من الامتزاج .

فقال له : « أذرباذ » فمن الحق الواجب أن يُعجَّل لك هذا الخلاص الذى تدعو إليه ، وتعان على إبطال هذا الامتزاج المذموم .

فانقطع « مانى » . فأمر « بهرام » بقتل « مانى » فقتل هو وجماعة من أصحابه وهم لا يرون الذبائح ، ولا إيلام الحيوان ، ولا يعرفون من الأنبياء عليهم السلام إلا عيسى عليه السلام وحده ، ويقرون[١٠٥] بنبوة « زرادشت » و يقولون بنبوة « مانى » .

وقالت : « المزدقية[١٠٦]» أيضًا كذلك إلَّا أنهم قالوا : نور وظلمة لم يزالا ، وثالث أيضًا بينهما لم يزل ، إلَّا أن هؤلاء كلهم متفقون على أن هذه الأصول لم تحدث شيئًا هو غيرها ، لكن حدث من امتزاجها ، ومن أبعاضها بالاستحالة صور العالم كله ، فهذه الفرق كلها مطبقة على أن الفاعل أكثر من واحد ، وإن اختلف فى العدد والصفة ، وكيفية الفعل ، وإلزامات الشرائع .

---

(١٠١) فى (أ) : نور الظلمة .

(١٠٢) فى النسخة أ ، ب [حيّة] .

(١٠٣) « بهرام بن بهرام » : كان ملكا على الفرس ، جمع الناس لامتحان « مانى » فلما ظهر له كذبه أمر بقتله وبقى فى الملك ثلاث سنين وثلاثة أشهر (الملل والنحل : ٧٤) .

(١٠٤) هو فقيه الفرس ، ورئيس الديانة عندهم كقاضى القضاة عند المسلمين ، و « الموبذان » جمعه « موابَذه » و « المُوبَذ » : القاضى (المرجع السابق : ٥٥) .

(١٠٥) فى (أ ، ب) [وهم يقرون] .

(١٠٦) فى (أ ، ب) [المرقونية] .

وكلامنا هذا كلام اختصار وإيجاز وقصد إلى استيعاب قواعد الاستدلال ، والبراهين الضرورية ، والنتائج الواجبة من المقدمات الأولية الصحيحة ، وإضراب عن الشغب والتطويل الذى يكتفى بغيره عنه ، فإنما وعدنا(١٠٧) بعون الله تعالى أن نبين بالبراهين الضرورية : أن الفاعل واحد لا أكثر ألبتة ، ونبين بطلان أن يكون أكثر من واحد كما فعلنا بتأييد الله عزّ وجل، إذ بينا بالبراهين الضرورية أن العالم محدَث ، كان بعد أن لم يكن . وأن له مخترِعا ومدبرًا لم يزل فإذا ثبت أنه تعالى واحد بطلت الأقوال التى ذكرنا كلها(١٠٨) وسقطت خرافاتهم المضافة إلى الأوائل الفاسدة فى وصفهم الفاعلين ، وكيفية أفعالهم ، إذ لا تكون صفة إلّا لموصوف ، فإذا بطل الموصوف بطلت الصفة التى وصفوه بها .

وأما الاشتغال بأحكامهم الشرعية فلسنا من ذلك فى شىء ، لأنه ليس من الشرائع العلمية شىء يوجبه العقل ، ولا شىء يمنع منه العقل ، بل كلها من باب الممكن ، فإذا قامت البراهين(١٠٩) الضرورية على صحة(١١٠) قول الآمر بها ، ووجوب طاعته ، وجب قبول كل ما أتى به كائنًا ما كان من الأعمال ، ولو أنه قتل أنفسنا ، وأبناءنا ، وآباءنا ، وأمهاتنا ، وإذا لم يصح قول الآمر بها ، ولم يصح وجوب طاعته لا يلتفت إلى ما يأمر به أى شىء كان من الأعمال .

وكل شريعة كانت على خلاف هذا فهى باطلة .

فكلامنا مع الفرق التى ذكرنا فى إثبات أن(١١١) الفاعل الأول واحد لا أكثر ، وإبطال أن يكون أكثر من واحد . وهو حاسم لكل شغب يأتون به بعد ذلك ، وكاف من التكلف لما قد كفته المرء بيسير من البيان . وما توفيقنا إلا بالله تعالى .

ونبدأ بحول الله تعالى وقوته بإيراد عمدة ما موَّهوا به فى إثبات أن الفاعل أكثر من واحد . ثم ننقضه بحول الله تعالى وقوّته بالبراهين الواضحة ، ثم نشرع إن شاء الله تعالى فى إثبات أنه تعالى واحد بما لا سبيل إلى ردّه ، ولا اعتراض فيه . كما فعلنا فيما خلا من كتابنا والحمد لله رب العالمين .

فنقول وبالله تعالى التوفيق :

(١٠٧) فى (أ ، ب) [وكدنا] أى همنا وقصدنا .
(١٠٨) سقطت العبارة من أول [فإذا ثبت إلى كلها] من (أ ، ب) .
(١٠٩) فى النسخة (خ) [الدلائل] .
(١١٠) كلمة [صحة] سقطت فى (أ ، ب)
(١١١) سقطت [أنّ] فى (ب) .

حجج القائلين بأن الفاعل أكثر من واحد .

إنّ[1] عمدةَ ما عوّل عليه القائلون بأن الفاعل أكثر من واحد ، استدلالان فاسدان .

أحدهما : هو استدلال : المانية ، والديصانية ، والمجوس ، والصابئة ، والمزدكية ومن ذهب مذاهبهم ، وهو أنهم قالوا : وجدنا الحكيم لا يفعل الشر ، ولا يخلق خلقًا ثم يسلط عليه غيره ، وهذا عيب فى المعهود[2]. ووجدنا العالم كله ينقسم قسمين ، كل قسم منهما ضد الآخر كالخير والشر ، والفضيلة والرذيلة ، والحياة والموت ، والصدق والكذب .

فعلمنا أن الحكيم لا يفعل إلّا الخير ، وما يليق فعله به ، وعلمنا أن الشرور لها فاعل غيره ، وهو شر مثلها .

والاستدلال الثانى

وهو استدلال من قال بتدبير الكواكب السبعة ، والإثنى عشر برجا ، ومن قال بالطبائع الأربع . وهو أن قالوا :

لا يفعل الفاعل أفعالًا مختلفة إلّا بأحد وجوهٍ أربعة :

إمّا أن يكون ذا قوى مختلفة .

وإمّا أن يفعل بآلات مختلفة .

وإما أن يفعل باستحالة[3].

وإما أن يفعل فى أشياء مختلفة .

---

(١) سقطت [إن] من (أ ، ب) .

(٢) أى فيما هو معهود ومعلوم فى واقع الناس .

(٣) أى بتحويل الأشياء بالحلّ والتركيب ، كما يفعل ذلك فى الكيمياء .

قالوا : فلما بطلت هذه الوجوه كلها ، إذ[٤] لو قلنا : إنه يفعل بقوى مختلفة لحكمنا عليه بأنه مركب ، فكان يكون من أحد المفعولات .

ولو قلنا : إنه يفعل باستحالة ، لوجب أن يكون منفعلا للشيء الذى أحاله ، فكان يدخل فى جملة المفعولات .

ولو قلنا إنه يفعل فى أشياء مختلفة لوجب أن تكون تلك الأشياء معه . وهو لم يزل . فتلك الأشياء لم تزل فكان حينئذ لا يكون مخترعًا للعالم ولا فاعلًا له .

قالوا فعلمنا بذلك أن الفاعلين كثير ، وأن **كل واحد**[٥] يفعل ما يشاكله .

إبطال هذه الأدلة

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : فهذه عمدة ما عوّل عليه من لم يقل بالتوحيد ، وكلا هذين الاستدلالين خطأ فأحش[٦] على ما نبين إن شاء الله تعالى .

فيقال وبالله تعالى التوفيق ، لمن احتج بما احتجت به المانية ، من أنه لا يفعل الحكيم الشر ، ولا العبث :

– لا[٧] يخلو علمكم بأن هذا الشيء شر وعبث من أحد وجهين لا ثالث لهما :

○ إمَّا أن تكونوا علمتموه بسمع وردكم وخبر .

○ وإمَّا أن تكونوا علمتموه بضرورة العقل .

فإن قلتم : إنكم علمتموه بطريق السمع . قيل لكم : هل معنى السمع شيء[٨] غير أنَّ مبتدع الخلق ومرتبه سمّى هذا الشيء شرًا وأمر باجتنابه ، وسمّى هذا الشيء الآخر خيرًا وأمر بإثباته ؟

– فلابدّ من نعم ، إذ هو هذا معنى اللازم[٩] عند كل من قال بالسمع .

---

(٤) فى النسخة (أ) : « وإذ » .

(٥) فى النسخة (أ) [وإن كان واحد] .

(٦) سقطت كلمة [فاحش] من (خ) .

(٧) فى الأصل [هل] .

(٨) أى الوارد عليكم ممن أسمعكم هذا . وفى (أ ، ب) [الآتى] بدلا من [شيء] .

(٩) اللازم : ينقسم قسمين ؛ ذهنى وخارجى ، فاللازم الذهنى كون الشيء بحيث يلزم من تصوره فى الذهن تصور شيء آخر . كالزوجية للاثنين ، واللازم الخارجى : كون الشيء بحيث يلزم من تحققه فى الخارج شيء آخر معه كوجود النهار لطلوع الشمس ، واللازم علاقة منطقية بين المبادىء والنتائج [المعجم الفلسفى حـ ٢ ص ٢٨٣ د . جميل صليبا – دار الكتاب اللبنانى – بيروت] .

فيقال لهم : فإنما صار الشرّ شرًّا لنهى الواحد الأول عنه .

وإنما صار الخير خيرًا لأمره(١٠) به .

فلابدّ من نعم . فإذا كان هذا ، فقد ثبت أن مَن لا مبدع ولا مدبّر له ولا آمر فوقه لا يكون شيء من فعله شرًّا ، إذ السبب في كون الشرّ شرًّا هو الإخبار بأنه شر ، ولا مخبر يلزم طاعته إلا الله تعالى .

فإن قالوا : فكيف يفعل هو شيئًا قد أخبر أنه شر ؟

قيل لهم(١١): ليس يفعل الجسم فيما يشاهد غير الحركة والسكون ، والحركة كلها جنس واحد في أنها نقلة مكانية ، وكذلك السكون جنس واحد كله ، فإنما أمرنا تعالى بفعل بعضها ، ونهانا عن فعل بعضها ، ولم يفعل هو تعالى(١٢) الحركة قط على أنه متحرك بها ، ولا السكون على أنه ساكن به ، وإنما فعلهما على سبيل الإبداع . فتحرُّكنا نحن بحركة نهينا عنها ، وسكوننا بسكون نهينا عنه هو الشر . لا شر غيره أصلًا(١٣).

وكذلك اعتقاد النفس ما نهيت عنه – وهذا كله غير موصوف به البارى تعالى .

وإن قالوا : علمنا ذلك ببداهة العقل .

قيل لهم : وبالله التوفيق .

أليس العقل(١٤) قوة من قوى النفس وداخلًا تحت الكيفية على الحقيقة أو تحت الجوهر(١٥)

---

(١٠) في النسخة (ب) « لأمر » بدون الهاء .

(١١) في (خ) : [له] .

(١٢) سقطت كلمة [تعالى] من (أ ، ب) .

(١٣) ليس في النسخة (أ) [لا شر غيره أصلا] . وهي مذكورة في (ب) والمعنى وغيره أصلًا هو الخير .

(١٤) العقل : عند الفلاسفة يطلق على عدة معانٍ ، أولهما : أن العقل جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها ، (الكندى رسالة في حدود الأشياء ورسومها) . ويقول ابن سينا في كتابه « الاشارات » إنه جوهر ليس مركبا من قوة قابلة للفساد . ويقول الجرجاني في تعريفاته : هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله ، ويقول الفارابي في كتابه « عيون المسائل » : إنَّ القوة العاقلة جوهر بسيط مقارن للمادة يبقى بعد موت البدن ، وهو جوهر أَحَدِيٌّ وهو الإنسان على الحقيقة ، ويقول : ابن سينا في كتابه « النجاة » : وهو النفس الناطقة التي يشير إليها كل أحد بقوله (أنا) [راجع : عقيدة أهل التوحيد الكبرى للإمام السنوسي : حـ ١ ص ٢١٥ – تحقيق د . عبد الرحمن عميرة ط محمد صبيح سنة ١٩٧٤م] .

(١٥) الجوهر : عند الفلاسفة يطلق على معان : منها الموجود القائم بنفسه حادثًا كان أو قديمًا ، ويقابله العرض ، ومنها الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها . قال ابن سينا : الجوهر هو كل ما وجد ذاته ليس في موضوع أي في محل قريب قد قام بنفسه دونه لا بتقويمه (النجاة لابن سينا ص ١٢٦) .

والجوهر عند ديكارت هو الشيء الدائم الثابت الذي يقبل توارد الصفات المتضادة عليه من دون أن يتغير كاللون والرائحة واللين والطعم والبرودة والحرارة التي تتوارد على قطعة الشمع فهي اعراض متغيرة ، أما جوهر الشمعة فدائم لا يتغير .

على قول من لا عَقِل[١٦] فلابد من نعم . إنما يُؤْثِرُ العقل ما هو من شكله فى باب الكيفيات[١٧] فيميز بين خطئها وصوابها ، ويعرف أحوالها ومراتبها .

وأمَّا فيما هو فوقه ، وفيما لم يزل والعقل معدوم[١٨]، وفى مخترع العقل ومرتبه كما هو ، فلا تأثير للعقل فيه ، إذ لو أثّر فيه لكان مُحدِثا ، لما قدّمنا[١٩] من أنَّ الأثر من باب المضاف ، فهو يقتضى[٢٠] مؤثرًا فكان يكون البارى تعالى منفعلًا للعقل ، وكان يكون العقل فاعلًا فيه تعالى ، وحاكمًا عليه جلّ الله عن ذلك .

وقد بيّنا فى كتابنا هذا أن البارى تعالى لا يشبهه شىء من خلقه بوجه من الوجوه ، ولا يجرى مجرى خلقه فى معنى ولا حكم .

وذكرنا أيضًا فيه إبطال قول من قال بتسمية البارى حيًّا ،أو حكيمًا ، أو قادرًا ، أو غير ذلك من سائر الصفات من جهة الاستدلال حاشا أربعة أسماء فقط .

وهى : الأول ، الواحد ، الحق ، الخالق فقط . وهذه[٢١] الأسماء هى التى لا يستحقها شىء فى العالم غيره ، فلا أول سواه ألبتة . ولا واحد سواه ألبتة . ولا خالق سواه ألبتة ، ولا حق سواه ألبتة . على الإطلاق . وكل ما دونه تعالى فإنما هو حق بالبارى تعالى ، ولولا البارى تعالى ما كان شىء فى العالم حقًا ، وما دونه تعالى فإنما حُقَّ بالإضافة .

ولولا أن السمع قد ورد بسائر الأسماء التى ورد الخبر الصادق بها ، ما جاز أن يسمى الله عزَّ وجل بشىء منها ، ولكن قد بيّنا فى مكانه من هذا الكتاب على أى شىءٍ تسميته بما ورد السمع ، وأنَّ ذلك تسمية لا يراد بها غيره تعالى ، ولا يرجع منها إلى شىء سواه ألبتة .

وأيضًا فإنَّ دليلهم فيما سموا به البارى تعالى ، وأجروا عليه إقناعى شغبى وفيه تشبيه للخالق بخلقه .

---

(١٦) فى (أ ، ب) [لا يحصل] .

(١٧) الكيفيات : ينقسم إلى أولية وثانوية .
فالكيفيات الأولية عند فلاسفة القرون الوسطى هى الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة .
والكيفيات الثانوية : هي الكيفيات المشتقة من الكيفيات الأولى أما عند المحدثين فإن الكيفيات الأولية . هى الخواص الهندسية والميكانيكية التى تتصف بها الأجسام كالصلابة والامتداد والشكل والعدد ، والحركة والسكون .
[كتاب التأملات للفيلسوف ديكارت تحقيق د . عثمان أمين ص ١٢٥] .

(١٨) فى (أ ، ب) [وفيما لم يزل العقل معدومًا] .

(١٩) فى (أ ، ب) [على ما قدمنا] .

(٢٠) فى (أ ، ب) [فهى تقتضى] .

(٢١) فى (أ) : [وهى] .

وفى تشبيههم له بخلقه حكم عليه بالحدوث ، وأن يكون الفاعل مفعولًا ، وقد قدمنا إبطال ذلك .

ويقال لهم : إن التزمتم أن يكون فاعل الشر[٢٢] فيما عندنا عابثا فقررتم بذلك على أن يكون فاعل[٢٣] العالم واحدًا ، فقد[٢٤] علمنا فيما بينا أن تارك الشيء لا يغيره وهو قادر على تغييره – عابث ظالم .

ولا يخلو فاعل الخيرات عندكم من أن يكون قادرًا على تغيير الشر[٢٥] والمنع منه[٢٦] أو لا يكون قادرًا على ذلك ، فإن قلتم إنه قادر على تغييره والمنع منه ولم يغيّره ، فقد صار عندكم عابثًا ضرورة ، فقد وقعتم فيما عنه فررتم ضرورة

وإن قلتم : إنه غير قادر على تغييره ، ولا المنع منه ، فهو بلا شك عاجز ضعيف . وهذه صفة سوء عندكم ، فهلا تركتم القول بأنه أكثر من واحد لهذا الاستدلال ، فإنه أصح على أصولكم ومقدّماتكم .

وأما نحن فمقدمتكم عندنا فاسدة بالبرهان الذى ذكرناه .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : والمانيةَ تزعم أن النور كان فى العلو إلى ما لا نهاية له ، وأن الظلمة فى السفل إلى ما لا نهاية له ، وأن كل واحدٍ منها متناهى المساحة من الجهة التى لاقى منها الآخر ، وغير متناهٍ من جهاته الخمس[٢٧]، وأن اللذة للنور خاصة لا للظلمة ، وأن الأذى للظلمة خاصة لا للنور .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : فأما بطلان هذا القول فى عدم التناهى من الجهات الخمس ، فيفسد بما أوجبنا به تناهى جسم العالم .

وأمّا قولهم بالعلو والسفل فظاهر الفساد ، لأن السفل لا يكون إلا بالإضافة[٢٨]، وكذلك العلو .

---

(٢٢) سقطت كلمة [الشر] فى (أ) .
(٢٣) فى (ب) [عن] .
(٢٤) فى (أ ، ب) [وقد] .
(٢٥) فى (أ ، ب) [تغييره] .
(٢٦) سقطت العبارة من أول [أو لا يكون إلى والمنع منه] فى (أ ، ب) .

(٢٧) الجهات ست ، هى الجهات الأربع المعروفة ، شمال وجنوب ، وشرق ، وغرب ، يضاف إليها جهتان أخريان هما العلو والسفل . . فإذا التقى النور والظلام فى جهة من تلك الجهات الست كان كلّ منهما – على زعم المانوية – متناهيا من الجهة التى التقى فيها مع الآخر ، وغير متناهٍ فى الجهات الخمس الباقية .
(٢٨) أى لا يكون سفلا إلا بالإضافة إلى العلو .

فكل علو فهو سفل لما فوقه حتى تنتهى إلى الصفحة العليا من الفلك الأعلى(٢٩) التى لا صفحة فوقها ، وهم يقرون بهذا(٣٠).

وكل سفل فهو علو لما تحته حتى تنتهى إلى المركز .

وهم يقرون بهذا(٣١).

فصح ضرورة أن فى الظلمة على قولهم — علوًّا وأن فى النور سفلا .

وأمَّا قولهم فى اللّذة والأذى ففاسدٌ جدًّا ؛

لأن اللذة لا تكون إلَّا بالإضافة ، وكذلك الأذى .

فإنَّ الإنسان لا يلتذ بما يلتذ به الحمار ، ويتأذى بما لا تتأذى به الأفعى فبطل هَوَسُهم بيقين . والحمد لله رب العالمين .

سؤال على المانية دامغ لقولهم بحول الله وقوته ، وهو أن يقال لهم :

– ألهذه الأجساد أنفس أم لا ؟

فإن قالوا : لا .

قيل لهم :

فهذه الأجساد لا تخلو على أصولكم من أن يكون فى كل جسد منها نور وظلمة أو يكون بعض الأجساد نورًا محضا ، وبعضها ظلمة محضة .

فإن قالوا : فى كل جسد نور وظلمة – قيل لهم :

فهل يجوز من الظلمة فعل الخير – فلا بدَّ من لا .

لأنه لو فعلت(٣٢) الخير لانتقلت إلى النور ، وكذلك لا يجوز أن يفعل النور شرًّا لأنه كان يصير ظلمة .

فيقال لهم : فأى معنى لدعائكم إلى الخير ، ونهيكم عن النكاح(٣٣) والقتل .

وأخبرونا ، من تدعون إلى كل ذلك ؟

(٢٩) سقطت [من الفلك الأعلى] من (أ ، ب) .
(٣٠) فى (أ ، ب) [وهم لا يقرون بها] .
(٣١) فى (أ ، ب) [وهم لا يقرون بها] .
(٣٢) فى (أ ، ب) [لو فعل] .
(٣٣) أى الزواج ، لأن من مذهب المانية ترك الزواج حتى ينقطع النسل ، ويفنى العالم ، ذلك طريق الخلاص عندهم .

فإن كنتم تدعون النور فهو طبعه ، وهو فاعل له بطبعه قبل أن تدعوه إليه ، لا يمكنه أن يحول عنه . فدعاؤكم له إلى ما يفعله ، وأمركم له بترك مالا يفعله عبث من النور ، داع إلى المحال . وهذا خلاف أصلكم .

وإن كنتم تدعون للظلمة[٣٤] فذلك عبث من النور الداعى لها[٣٥] إلى ذلك . إذ لا سبيل لها إلى ترك طبعها .

وهكذا[٣٦] يقال لهم سواء بسواء ، إن قالوا : إنَّ من الأجساد ما هو نور محض ، ومنها ما هو ظلمة محضة .

وهكذا يسألون فى الأرواح إن أقروا بها .

ثم يسألون عمن رأيناه ينكح ، ويقتل ، ويظلم ، ويكذب ثم تاب[٣٧] عن كل ذلك . مَنْ القاتل الظالم ؟ أهو النور أم الظلمة ؟ ومن التائب ؟ النور أم الظلمة ؟

فأىّ ذلك قالوا فهو هدم مذهبهم ، وقد جوَّزوا الاستحالة .

فإن قالوا : معنى دعائنا إلى ما ندعو إليه من ذلك إنما هو حض للنوّر على المنع للظلمة من ذلك .

قيل لهم : أكان النور قادرًا على منعها قبل دعائكم أم لا ؟

فإن قالوا : كان قادرًا .

قيل لهم : فقد ظَلَمَ بتركه إيّاها تظلم وهو يقدر على منعها قبل دعائكم .

وإن قلتم : لم يَذْكُرْ حتى نُبِّه .

قيل لهم : فهذا نقص منه وجهل ، وصفات شر لا تليق بالنور على قولكم .

وهذا ما لا انفكاك لهم[٣٨] منه .

وأيضًا فيقال لهم : إنَّ الدَّاعى منكم إلى دينه لا يقول لمن دعاه كف غيرك عن ظلمه . إنما يقول له : كفّ عن ظلمك ، وارجع عن ضلالك . ولقد أحسنت فى رجوعك عن الباطل إلى الحق .

(٣٤) فى النسخة (ب) [الظلمة] .
(٣٥) سقطت كلمة [الداعى] من (أ ، ب) .
(٣٦) فى (أ ، ب) [وكذلك] .
(٣٧) فى (أ ، ب) [ثم يتوب] .
(٣٨) فى (أ) سقطت كلمة (لهم) .

فإن كنتم تأمرون بأن يخاطب بذلك الظلمة فالآمر بذلك كاذب آمر بالكذب .

وإن كنتم تأمرون بأن يخاطب بذلك النور ، فالآمر بذلك أيضًا كاذب آمر بالكذب .

فإن قالوا : فأى معنى لدعائكم إلى الخير ، وقد سبق علم الله تعالى فيمن يعلمه ومن لا يعلمه .

قيل لهم : جواب بعضنا فى هذا هو : أنَّ كل من يُدعى إلى الخير فممكن وقوعه منه ، وممكن أيضًا فعل الشر منه ، ومتوهم كل ذلك منه ، فوجه دعائنا له معروف ، وليس علم الله تعالى إجبارًا ، وإنما هو أنه تعالى علم ما يختاره العبد .

وجواب بعضنا فى ذلك هو : أن فاعل كل ما يبدو فى العالم فعل خلق وإبداع فهو الله عزَّ وجل لا يتعقب عليه ، فهو خالق دعائنا من ندعوه[٣٩]. فإذ ذلك كذلك فلا يجوز سؤال الخالق لما شاء بلِمَ فعلت ؟ وهذا هو الجواب الذى نختاره .

ويقال لهم أيضًا : أخبرونا عن « مانى » و « المسيح » و « زرادشت » وأنتم تعظمونهم . أفيهم ظلمة ؟ أم كانوا أنوارًا محضة ؟

فمن قولهم ولابد[٤٠]: إن فيهم ظلمة ، لأنهم يتغوّطون ، ويجوعون[٤١] ويألمون[٤٢] فيقال لهم : فبعض من تعظمون ظلمة مسخوطة ، ويقال لهم من فعل تلك العجائب التى تنسبون إليهم فمن قولهم : النور الذى فيهم .

فيقال لهم : فلم عجز النور الذى فيكم[٤٣] عن مثل ذلك ؟

فإن قالوا : لقلّته .

قيل لهم : فكان يجب أن يأتى من المعجزات ولو بيسير على قدره . وهذا ما لا مخلص لهم منه ألبتة[٤٤] أصلا .

ويقال لهم أيضًا : إنَّ من العجائب التزامكم[٤٥] ترك النكاح لتعجلوا قطع التناسل[٤٦] فهبكم

---

(٣٩) أى هو سبحانه خالق دعائنا الذى ندعوه به . وعبارة المؤلف مضطربة ولعل ذلك من سوء النقل عنه .

(٤٠) ليست فى (خ) .

(٤١) فى (أ ، ب) [ويجزعون] .

(٤٢) سقطت العبارة من قوله [فيقال لهم : فبعض من تعظمون إلى قوله : النور الذى فيهم] من (أ ، ب) .

(٤٣) سياق المعنى يقضى بأن يكون اللفظ « فيهم » بدلاً من « فيكم » .

(٤٤) سقطت كلمة [ألبتة] من (أ ، ب) .

(٤٥) فى (أ ، ب) : إلزامكم .

(٤٦) فى (أ ، ب) : النسل .

قدرتم على ذلك فى الناس(٤٧). فكيف تصنعون فى الوحش ، والطير(٤٨)، وسائر الحيوان البرى ، والحشرات ، وحيوان المياه والبحار التى تقتل بعضها بعضًا أشدّ من قتل بعض الناس لبعض وأكثر . فكيف السبيل إلى قطع تناسلها وفراغ امتزاجها ؟

وهذا ما لا سبيل لكم إليه أصلًا .

فإن كان النور عاجزًا عن قطعها عن ذلك(٤٩) فلا سبيل له إلى خلاص أجزائه أبد الأبد . وإن كان على ذلك(٥٠) قادرًا فلِمَ لم يعجل خلاص أجزائه ؟ ولِمَ يتركها تردَّد فى الظلمات ؟

وأعجب شىء مَنْعُهم من القتل ، وهذا عون منهم على بقاء المزاج ، وعلى منع الخلاص وتأخره ، وكان القتل أبلغ شىء فى تمام مرادهم ، وبغيتهم من تعجيل الخلاص(٥١) واستنقاذ النور ، وقطع المزاج . وهذا تناقض ظاهر منهم لا خفاء به ، وبالله تعالى نتأيد .

وكل ما قدمنا من البراهين على حدوث العالم ، وإيجاب النهاية فى جرمه وأشخاصه وأزمانه فهو لازم للأصلين ؛ النور والظلمة على أصول المانية ، وعلى كل من يقول بأن الفاعل أكثر من واحد ، وأنه لم يزل مع الفاعل غيره لزوم ضرورة(٥٢). وبالله تعالى التوفيق .

وأمّا الاستدلال الثانى : الذى عوّلوا فيه على أقسام من يفعل أفعالًا مختلفة فهو استدلال فاسدٌ أيضًا ؛ لأنهم إنما عوّلوا(٥٣) فيه على الأقسام الموجودة فى العالم .

وقد قدمنا البراهين الضرورية على حدوث العالم ، وعلى أنَّ محدِثه لا يشبهه(٥٤) فى شىء من الأشياء ، فلا سبيل إلى أن يدخل تحت شىء من أقسام العالم ، لكنه تعالى يفعل الأشياء المختلفة والأشياء المتفقة مختارًا لكل ذلك كما شاء(٥٥) وحين شاء ، لا علة لشىء من ذلك ؛ إذ قدّمنا أنَّ كل(٥٦) ما حصرته الطبيعة فهو متناهٍ ، والمتناهى محدَث على ما قدّمنا(٥٧) وكل من فعل فعلًا واحدًا لا يفعل غيره ، فإنما يفعل بطباعه كالنار التى لا تفعل إلا فعلًا واحدًا وهو الإحراق ، وتصعيد الرطوبات ، وسائر ما يفعل بطباعه ، فلو كان البارى تعالى لا يفعل إلا فعلًا واحدًا

---

(٤٧) فى (أ ، ب) : سقطت كلمة [فى الناس] .
(٤٨) فى (خ ، ب) الوحوش والطيور .
(٤٩) فى (أ ، ب) : سقطت [عن ذلك] .
(٥٠) فى (خ) : لم تذكر كلمة [على ذلك] .
(٥١) فى (أ) : سقط الكلام من أول (وتأخره – إلى الخلاص) .
(٥٢) مفعول مطلق لاسم الفاعل الوارد فى قوله : فهو لازم .
(٥٣) فى (خ) : كلمة (إنما) غير مذكورة .
(٥٤) فى النسخة (أ) : [لا يشبه] .
(٥٥) سقطت [كما شاء] من (أ ، ب) .
(٥٦) سقطت كلمة [كل] من (أ ، ب) .
(٥٧) العبارات من أول [وكل من فعل إلى قوله الأربعة التى قدمنا] غير موجودة فى (أ ، ب) .

لوجب أن يكون ذا طبيعة ، وإذ ليس ذا طبيعة فواجب فى العقل ألا يكون يفعل فعلًا واحدًا بل أفعالًا مختلفة ، وبطلت الأقسام الأربعة التى قدمنا من أن يكون ذا قوة مختلفة(٥٨) أو فاعلًا بآلات ، أو فاعلًا باستحالة ، أو فاعلًا فى أشياء ، لأن هذا كله يقتضى أن يكون محدَثا . تعالى الله عن ذلك وهو لم يزل فقد وجب ضرورة أن يكون البارى تعالى يفعل ما يشاء من مختلِف ومتفق ، مختارًا دون علة موجبة عليه شيئًا من ذلك ، ولا بقوة هى غيره . وبالله تعالى التوفيق .

وكلُّ ما ألزمناه(٥٩) مَنْ يقول إنَّ العالَم لم يزل من البراهين الضرورية فهو لازم للمانية ، والدَّيصانية ، والمرقونية(٦٠)، والقائلين بأزلية الطبائع والهيولى ، لأن العالم عند هؤلاء ليس هو شيئًا غير تلك الأصول التى لم تزل عندهم ، وإنما حدثت فيهم عندهم الصورة فقط .

ويدخل أيضًا عليهم القول بتناهى الأصلين لأنهما عندهم جسمان ، والجسم متناهٍ ضرورة لبرهانين نوردهما إن شاء الله تعالى .

وذلك أننا نقول :

لا يخلو كل جرم من الأجرام من أن يكون متحركًا أو ساكنًا .

فإن كان متحركًا فقد علمنا أن المسافة التى لا تتناهى لا تُقطع أصلًا ، لا فى زمانٍ متناهٍ ، ولا فى زمانٍ غير متناهٍ .

ثم لا تخلو حركته(٦١) من أن تكون ، إمَّا باستدارة ، وإمَّا إلى جهة من الجهات ، ولا ثالث لهذين الوجهين .

فإن كان متحركًا باستدارة ، وهو غير متناه فهذا محال ؛ لأن الخطّين الخارجين من الوسط إلى الشرق وإلى العلو غير متناهيين إذن !! فكان يجب أن يكون الجزء الذى فى سمت المشرق منه لا يبلغه إلى العلو الذى هو سمت الرأس منه أبدًا ، فقد بطلت الحركة إذن(٦٢) على هذا ، فهو متحرك لا متحرك ، وهذا محال مع مشاهدة العيان ، لقطع كل جزءٍ من الفلك الكلى جميع مسافته ، ورجوعه إلى حيث ابتدأ منه فى كل أربع وعشرين ساعة(٦٣).

---

(٥٨) فى (أ ، ب) [قوى] وسقطت كلمة [قوة مختلفة] منهما .

(٥٩) فى (ب) : [وكل ما ألزمنا] .

(٦٠) وفى (أ) : [المزقونية] بالزاى لا بالراء ، وقد سبق أن رجحنا أنها بالراء .

(٦١) أى الجرم .

(٦٢) فى (أ ، ب) : فقد بطلت الحركة على هذا ، فهذا إذن متحرك لا متحرك .

(٦٣) لابن حزم مفهوم فى علم الفلك يقوم على ما كان معروفا فى عصره ، ولهذا تستغلق علينا معارفه الجغرافيا والفلكية فى كثير من المواضع فهو هنا مثلا يتحدث عن الجرم المتحرك فى الفلك العالم ، ويحدّد لدورته أربعاً وعشرين ساعة ، وذلك الزمن هو المعروف لدورة الأرض ، فهل هو يقصد بالجرم هنا الأرض ، أم أى جرم آخر ؟ فإن كان الأول فصحيح ما ذهب إليه ، وإن كان الثانى فلا ، لأن لكل جرم زمنه الذى تتم فيه حركته .

وإن كان متحركًا إلى جهة من الجهات فهذا(٦٤) أيضًا محال ؛ لأن الحركة نقلة من مكانٍ إلى مكان ، فإذًا وَجَد هذا الجسم مكانًا ينتقل إليه لم يكن فيه قبل ذلك – فقد ثبتت النهاية له ضرورة ، لأن وجوده غير كائن فى المكان الذى انتقل اليه(٦٥) موجب لانقطاعه قبله .

وإن كان لم يزل فى المكان الذى انتقل إليه ، وهكذا فيما بعده من الأمكنة فلم يزل غير منتقل ، وقد قلتم : إنه لم يزل منتقلاً ، فهو إذن متحرك لا متحرك ، وهذا محال .

وإن قلتم : ساكنٌ .

قلنا لكم : اقطعوا من هذا الجرم قطعة بالوهم ، فإذا توَهّموا ذلك سألناهم : متى كان هذا الجرم أعظم ؟ أقبل أن تقطع منه هذه القطعة ؟ أو بعد أن قطعت ؟

فأيًّا مّا قالوا : أو إن قالوا : إنه مساوٍ لنفسه قبل أن تقطع منه هذه القطعة ، فقد أثبتوا النهاية ، إذ لا تقع الكثرة والقلة ، والتساوى إلّا فى ذى نهاية .

وأيضًا فإن المكان والجرم مما يقع تحت العدد كوقوع الزمان تحت العدد إلّا فى نهاية ، وأيضًا فإن كان المكان والجرم مما يقع تحت العدد(٦٦) فكل ما أدخلناه – فيما خلا من(٦٧) تناهى الزمان – من طريق العدد فهو لازم فى تناهى المكان والجرم من طريق العدد بالمساحة . وبالله تعالى التوفيق .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وكل ما ألزمناهمَنْ يقول بأن الأجسام لم تزل فهو لازم بعينه لمن يقول : بأن(٦٨) السبعة الكواكب ، والإثنى عشر برجًا لم تزل لأنها أجسام جارية تحت أقسام الفلك وحركته ، فانظر هنالك ما ألزمناه فى حدوث الأجسام وأزمانها فهو لازم لهؤلاء ، وتركنا ما يلزم المنانية وغيرها فى فروع(٦٩) أقوالهم ، كقولهم فى المزاج والخلاص وصفات النور والظلمة إذ إنما قصدنا اجتثاث أصول المذاهب الفاسدة فى أن الفاعل أكثر من واحد . واعتمدنا البيان فى إثبات الواحد فقط ، فإذ قد ثبت ذلك ببراهين ضرورية بطل كل ما فرعوه(٧٠) من هذا الأصل الفاسد(٧١)، إذ إنما قصدنا ما تدفع إليه الضرورة من الاستيعاب لما لابدّ منه بإيجاز بحول الله تعالى وقوته .

---

(٦٤) أى القول بعدم تناهى الجرم .
(٦٥) والمعنى يقتضى ذكر كلمة « بعد ذلك » أى أنه لم يكن موجوداً قبل ذلك فى المكان الذى انتقل إليه .
(٦٦) فى (أ ، ب) سقطت العبارة من أول [إلاّ فى نهاية – حتى – العدد] .
(٦٧) فى (خ): فى .
(٦٨) فى (أ ، ب) : إنَّ .
(٦٩) فى (أ ، ب) : سقطت كلمات من هذه العبارة ووردت هكذا [وتركنا ما ألزمناه فى حدوث الأجسام فى فروع . . ألخ] .
(٧٠) فى (أ ، ب) : عرفوه .
(٧١) فى (أ) : سقطت كلمة [إذ] .

وأمَّا من جعل الفاعل أكثر من واحد إلّا أنهم جعلوهم غير العالم كالمجوس والصابئين ، والمزدكية(٧٢)، ومن قال بالتثليث من النصارى(٧٣)، فإنه يدخل عليهم من الدلائل الضرورية بحول الله وقوته ما نحن نورده(٧٤) إن شاء الله تعالى .

فنقول وبالله تعالى التوفيق :

إنَّ ما كان أكثر من واحد ، فهو(٧٥) واقع تحت **جنس** العدد ، وما كان واقعًا تحت جنس العدد فهو **نوع**(٧٦) من أنواع العدد ، وكل ما كان نوعًا فهو مركب من جنسه العام له ولغيره ، ومن **فصل** خصه ليس فى غيره(٧٧)، وله موضوع وهو الجنس القابل لصورته وصورة غيره من أنواع ذلك الجنس ، وله محمول وهو الصورة التى خصته دون غيره ، فهو ذو موضوع وذو محمول(٧٨)،

---

(٧٢) فى (أ ، ب) : المزقونية - بالزاى .
(٧٣) فى (أ) : النارى .
(٧٤) فى (أ ، ب) : [موردوه] .
(٧٥) فى (أ) سقطت كلمة (فهو) .
(٧٦) فى (أ) سقطت كلمة (من) .
(٧٧) فى (أ ، ب) « فله] .
(٧٨) كلمات : الجنس ، والفصل ، والمحمول ، والموضوع ، والمركب ،من كلمات المناطقة التى تبين بها حدود الأشياء ، فالجنس يدخل تحته الفصل ، والموضوع يقصد به الصفات التى تتعلق بالموجود ، والمحمول هو الموجود فى المحمول عليه تلك الصفات .

والجنس : لفظ كلى أعلى فى الماصدق من النوع ، وهو أول الكليات الخمس فى المنطق ، وهى : الجنس والنوع ، والفصل ، والخاصة ، والعرض العام . ويشترك فى الجنس أنواع عدة ، وإذا تدرجنا صعوداً فى سلسلة الأجناس والأنواع انتهينا إلى جنس ليس فوقه جنس ، وهذا هو جنس الأجناس ، وهو أوفرها حظًا من الكلية ، أما إذا تدرجنا نزولاً - انتهينا إلى نوع تحته نوع آخر ، وهذا هو نوع الأنواع الذى يقرب أكثر من غيره من الجزء ، ويطلق فلاسفة العرب اسم الجنس على مقولات أرسطو ، أو يسمونها الأجناس العشرة ، وما يذكر فى المنطق العربى عن الجنس والنوع مستقى من أيساغوجى فرفريوس [راجع كتاب النجاة لابن سينا : تحقيق طه حسين وآخرين حـ ٢ ص وراجع دائرة المعارف الإسلامية مادة جنس] .

والنوع : فى اللغة الصنف من كل شىء ، وفى اصْطلاح المناطقة هو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؟ وقيل إنه المعنى المشترك بين كثيرين متفقين بالحقيقة ويندرج تحت كلى أعم منه وهو الجنس فإنه جنس للإنسان ، [المعجم الفلسفى : حـ ٢ ص ٥١١] .

والفصل : للفصل عند المنطقيين معنيان ، أحدهما ما يتميز به شىء عن شىء ذاتيا كان أو عرضيا لازما أو مفارقا ، شخصيا أو كليا ، وثانيهما : ما يتميز به الشىء فى ذاته وهو الجزء الداخل فى الماهية ، كالناطق مثلا فهو داخل فى ماهية الإنسان ، ويسمى هذا بالفصل المقوِّم ، وهذا المعنى الثانى هو الذى أشار إليه ابن سينا فى قوله : « وأمَّا الفصل فهو الكلى الذاتى الذى يقال على نوع تحت جنس فى جواب أى شىء هو منه كالناطق للإنسان ، [النجاة ص ١٤ تحقيق طه حسين وآخرين - طبعة دار المعارف بمصر] .

والموضوع : فى المنطق هو الذى يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له ، أو ليس بموجود له ، والموضوع بهذا المعنى مقابل للمحمول ، قال الخوارزمى : الموضوع : هو الذى يسميه النحويون المبتدأ والموضوع عند ديكارت ، وعند من تقدّمه من الفلاسفة هو الأمر الذى تتمثله فى الذهن والحقيقة الموضوعية هى الحقيقة التى نتمثلها ذهنيا ، بخلاف الحقيقة الصورية المستقلة فى الذهن وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ككذب الإنسان لعلم الطب ، ومثل المقدار للهندسة ، ومثل العدد للحساب ، ولكلٍّ منها أعراض ذاتية تخصه [راجع : النجاة : لابن سينا ص ١٠٩ ، ١١٠ ، والقاموس الفلسفى حـ ٢] .

فالمحمول : عند المنطقين هو المحكوم به فى القضية الحملية دون الشرطية ، أما فى الشرطية فيسمى تاليا ، والموضوع والمحمول عند المنطقيين بمنزلة المسند والمسند إليه عند النحاة قال ابن سينا ، والمحمول هو المحكوم به إنه موجود أو ليس بموجود لشىء آخر [النجاة ص ١٩] والقضية الحملية مقابلة للقضية الشرطية ، وأرسطو يسمى المقولات محمولات لأنها تحمل على الجوهر ، وهو لا يحمل على شىء ، والمحمولات الجدلية عند « فرفريوس » وغيره من القدماء هى الألفاظ الخمسة : الجنس - النوع - الفصل - الخاصة - العرض العام [راجع المعجم الفلسفى ص ٣٥٧ حـ ٢] .

فهو مركب من جنسه وفصله ، والمركب مع المركب من باب المضاف الذى لا بد لكل واحد منهما من الآخر ، فأما المركب فإنما يقتضى وجود المركب من وقت تركبه ، وحينئذ يسمى مركبًا لا قبل ذلك .

وأمّا الواحد فليس عددًا لما سنبينه إن شاء الله تعالى . بعد انقضاء[٧٩] الكلام فى هذا الباب وبالله تعالى التوفيق .

ومن البرهان على أن الفاعل للعالم ليس إلّا واحدًا : أن العالم لو كان مخلوقًا لاثنين فصاعدًا لم يخل من أن يكون لم يزالا مشتبهين أو مختلفين ، فأيًّا مّا قالوا فقد أثبتوا معنى فيهما ، أو فى أحدهما به اشتبها أو به اختلفا ، فإن نفوا ذلك فقد نفوا الاختلاف والاشتباه معًا ، ولا يجوز ارتفاعهما معًا أصلًا ، لأن ذلك محال وموجب للعدم ، لأن وجود شيئين لا يشتبهان فى شىء ولا يختلفان بوجه من الوجوه محال ، إذ فى ذلك عدمهما ، لأن هذه الصفة معدومة وإذا كانت الصفة معدومة[٨٠] فحاملها معدوم ، وهم قد أثبتوا وجودها[٨١] فيلزمهم القول بموجود معدوم فى وقت واحد من وجه واحد وهذا محال . وهم إذا أثبتوهما موجودين لم يزالا فقد أثبتوا لهما معانى قد اشتبها فيها ، وهى كونهما مشتبهين فى الوجود ، مشتبهين فى الفعل ، مشتبهين فى أن لم يزالا . ولا يجوز أن تكون هذه الأشياء ليست غيرهما لأنها صفاتٌ عَمَّتْهما : أعنى اشتباههما فى المعانى المذكورة ، فإن كان اشتباههما هو هما فهما شىء واحد ، وكذلك أيضًا يلزم فى كونهما مختلفين فى أن كلَّ واحدٍ منهما غير صاحبه ، فإن كان هذا الاختلاف فيهما هو غيرهما ، فها هنا ثالث ، وهكذا أيضًا أبدًا .

وسنذكر ما يدخل فى هذا إن شاء الله تعالى .

وإن كان التغاير هو هما ، والاشتباه هو هما فالتغاير هو الاشتباه ، وهذا هو عين المحال ، لأنه لابدّ من معنى موجود فى المتغاير ليس اشتباهًا لأن معنى التغاير هو أن هذا هو غير هذا[٨٢] ولا يجوز أن يكون الشيئان مشتبهين بالتغاير ، فإذ قد ثبت ما ذكرناه ، ولم يكن بد من اشتباه

= والمركب : هو المؤلف من أجزاء كثيرة ، ويقابله البسيط كالجسم فإنه إذا كان مؤلفا من أجزاء كثيرة ، كان مركبا ، واللفظ المركب أو المؤلف عند المنطقيين هو الذى يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم ، ومن معانيها يلتئم معنى الجملة ، وقيل أيضا إن المركب هو ما أريد بجزء لفظه : الدلالة على جزء معناه وهى خمسة : مركب إسنادى كقام زيد ، ومركب إضافى كغلام زيد ، ومركب تعدادى كخمسة عشر ، ومركب مزجى كبعلبك ، ومركب صوتى كسيبويه . والحد المركب بوجه عام هو المؤلف من عدة حدود يربط بينها حرف عطف كقولنا زيد وعمرو صادقان وكريمان ، فإن كلًا من الموضوع والمحمول فى هذه القضية مركب من حدّين [راجع تعريفات الجرجانى – مادة مركب ، والنجاة لابن سينا ص ٧ ، والمعجم الفلسفى حـ ٢ ص ٣٦٢ ، ٣٦٣] .

(٧٩) فى (أ ، ب) « فقد انقضى » .

(٨٠) فى (أ ، ب) سقطت جملة « وإذا كانت الصفة معدومة » .

(٨١) وفى (أ) « فيلزم » .

(٨٢) سقطت الجملة من [لأن معنى . . إلى هذا] من (أ ، ب) .

أو اختلاف هو معنى غيرهما ، فقد ثبت ثالث ، وإذ ثبت ثالث لزم فيهم ثلاثتهم مثل ما لزم فى الاثنين من السؤال ، وهكذا أبدًا . وهذا يوجب ضرورة أن كل واحد منهما أو أحدهما مركب من ذاته ، ومن المعنى الذى بان به عن الآخر ، أو به أشبه الآخر .

فإن أثبتوا ذلك لهما جميعًا ، وكلاهما مركب ، والمركب محدث فهما مخلوقان لغيرهما ولابدّ .

وإن أثبتوا ذلك لأحدهما فقط كان مركبًا ، وكان الآخر هو الفاعل له(٨٣)، فقد عاد الأمر إلى واحد غير مركب ولابدّ ضرورة .

ويوجب أيضًا إن تمادوا على ما ألزمناهم من وجود معنى به بان كُلٌّ من الآخر وجود قدماء لم يزالوا ، ووجود فاعلين آلهة أكثر من المألوهين(٨٤) وهذا محال . لأنه لا سبيل إلى وجود أعدادٍ قائمة ظاهرة فى وقت واحد لا نهاية لها ، لأنه إن كان لها عدد فقد حصرها ذلك العدد على ما قدّمنا ، وكل ما حصر فهو متناه ، وقد أوجبنا عليهم القول بأنها غير متناهية ، فلزمهم القول بأعداد متناهية لا متناهية ، وهذا من أعظم المحال .

فإن لم يكن لها عدد فليست موجودة ، لأن كلّ موجود فله عدد ، وكل ذى عدد متناهٍ كما قدمنا .

فإن قال قائل : فبأىِّ شىء انفصل الخالق عن الخلق ؟ وبأى شىءٍ انفصل الخلق بعضه من بعض ؟

وأراد أن يلزمنا فى ذلك مثل الذى ألزمناه فى الأدلة(٨٥) المتقدمة ..

قيل له وبالله التوفيق .

الخلق كله **حامل ومحمول**(٨٦)، فكل حامل فهو منفصل من خالقه ، ومن غيره من الحاملين بمحموله(٨٧) وبما هو عليه مما باين به سائر الحاملين من فصله ، ونوعه(٨٨)، وجنسه ، وخواصه ، وأعراضه ، فى مكانه وسائر كيفياته .

---

(٨٣) أى الفاعل لهذا التركيب .
(٨٤) فى (أ) [المأهولين] .
(٨٥) فى النسخة (أ) [الدلالة] .
(٨٦) أى مضاف ، ومضاف إليه .
(٨٧) سقطت جملة [وبما هو عليه إلى الحاملين] من (أ ، ب) .
(٨٨) فى (أ ، ب) [فصوله وأنواعه] .

وكل محمول فهو منفصل من خالقه ومن غيره من المحمولات بحامله ، وبما هو عليه مما باين فيه سائر المحمولات ، من نوعه ، وجنسه ، وفصله .

والبارى تعالى غير موصوف بشيء من ذلك كله . وبالله تعالى التوفيق .

وقد ذكرنا فى باب الكلام فى بقاء الجنة والنار ، وبقاء الأجسام فيها بلا نهاية ، وفيما خلا من كتابنا – الانفصالَ ممن أراد أن يلزمنا هنالك ، ما ألزمناهم نحن هنالك من القول[٨٩] بالأعداد التى لا تتناهى . إلا أننا نذكر هنا من ذلك إن شاء الله تعالى طرفًا كافيًا . وبالله تعالى التوفيق وبه نستعين . فنقول :

إن الفرق بين المسألتين المذكورتين أننا لم نوجب نحن فى الجنة والنار وجود أعدادٍ لا تتناهى . بل قولنا : إن أعدادهم متناهية لا تزيد ولا تنقص . وأن مساحة النار والجنة محدودة متناهية لا تزيد ولا تنقص ، وأن كل[٩٠] ما ظهر من حركاتهم ومددهم فيها فمحصورة متناهية . وإنما نفينا عنها النهاية بالقوة بمعنى أن البارى تعالى محدِث لهم فى كلتا الدارين بقاء ومددًا ، ونعيمًا وعذابًا ، أبدًا لا إلى غاية . وليس ما ظهر من ذلك بعضًا لما لم يظهر ، فيلزمنا أن يكون اسم كل ما يقع على الموجود والمعدوم لأن الموجود[٩١] لا يكون بعضًا للمعدوم ، وإنما هو بعض لموجود مثله ، هذا يعلم بالحس لأن الأسماء إنما تقع على معانيها . ومعنى الوجود إنما هو ما كان قائمًا فى وقت من الأوقات ، ماضٍ من الأوقات أو حالٍ منها . فما لم يكن هكذا فليس موجودًا ، وأبعاض الموجودات كلها موجودة ، فكلها موجود ، وكلها كان موجودًا فليس الموجود بعضًا للمعدوم ، والعدم هو إبطال الوجود ونفيه ، ولا سبيل إلى أن تكون أبعاض الشيء التى يلزمها اسمه الذى لا اسم لها سواه يبطل بعضها بعضًا .

وقد يمكن أن يشغب[٩٢] مشغب فى هذا المكان فيقول : قد وجدنا أبعاضًا لا يقع عليها اسم كلها كاليد والرجل والرأس ، وسائر الأعضاء ليس شيء منها يسمى إنسانا فإذا اجتمعت وقع عليها كلها اسم إنسان .

قال « أبو محمد » (رضى الله عنه) : وهذا شغب لأننا إنما تكلمنا على الأبعاض المتساوية التى كان بعض منها يقع عليه اسم الكل كالماء الذى كل بعض منه ماء ، وكله ماء ،

---

(٨٩) سقطت كلمة [القول] فى (أ ، ب) .
(٩٠) فى (أ) : وإن كان .
(٩١) فى النسخة (أ) سقط [كل ما يقع على الموجود والمعدوم لأن الموجود لا يكون بعضا للمعدوم] .
(٩٢) فى (أ ، ب) [شغب] .

وليس الإنسان[٩٣] الجزء من هذا الباب . وكل بعض من أبعاض الموجود فإنه يقع عليه اسم موجود .

وقد يمكن أن يشغب أيضًا مشغب فى قولنا : إن الأبعاض لا تتنافى ، فيقول إن الخضرة[٩٤] تنافى البياض ، وكلاهما بعض للون الكلى ، فهذا أيضًا ليس مما أردناه فى شيء ، لأن قولنا موجود ليس جنسا ، فيقع على أنواع المتضادات ، وإنما هو إخبار عن وجود أشياء قد تساوى كلها فى وجودنا إياها حقًا ، فهو يعم بعضها كما يعم كلها ، وأيضًا فإن الخضرة لا تضاد البياض فى أن هذا لون ، بل يجتمعان فى هذا المعنى اجتماعًا واحدًا لا يختلفان فيه ، وإنما اختلفا بمعنى آخر ، وكذلك لا يخالف موجود موجودًا فى أنه موجود . والموجود يخالف المعدوم فى هذا المعنى نفسه ، وليس بعضًا للمعدوم . والمعدوم ليس شيئًا ، ولا له معنى حتى يوجد ، فإذا وجد كان حينئذ شيئًا موجودًا .

وقد تخلصنا أيضًا فى باب التجزى ، وكلامنا[٩٥] فى هذا الديوان من مثل الإلزام هنالك .

(٩٣) سقطت كلمة [الإنسان] من (أ ، ب) .
(٩٤) فى (أ ، ب) [لا تنافى] .
(٩٥) فى (أ) : [فيه] .